

د. رفيق حبيب

التَّغْيِيرُ الصِّرَاحُ وَالظُّرُورَةُ



دار الشُّرُوق

التَّغْيِيرُ

الصِّرَاحُ وَالضَّرُورَةُ

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيديييه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تلفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. رفيق حبيب

التَّغْيِيرُ

الصِّرَاحُ وَالضَّرُورَةُ

دار الشروق

المقدمة

التغيير ضرورة، وهو أيضًا صراع، حول هذا المعنى تدور الصفحات التالية، في محاولة للوصول إلى عمق المأزق الراهن. ففي أعماق اللحظة التاريخية، نكتشف أن استمرار الأوضاع الراهنة مستحيل، لأنه يعنى المزيد من التدهور، ولأنه كذلك يعنى انهيار أمة، من أعرق الأمم في التاريخ.

لهذا فإننا نحتاج إلى «التغيير». ولكن للتغيير مشاريعه، التى تختلف وتباين، إلى حد يجعل الصراع، نتيجة منطقية لتعارض مشاريع التغيير. فهى ليست مشاريع من النوع الذى يسمح بقدر من الاشتراك، أى أنها ليست حلولاً يمكن أن تتوازى وتعايش مع بعضها البعض، ولكنها اختيارات تاريخية نهائية من نوع «إما . . أو».

لهذا فإن ضرورة التغيير، وصراعاته، تتزامن لتخلق ذلك الظرف وتلك الأزمة. فلا بد لنا من إحداث التغيير، ولا بد من الصراع ما دمنا نحاول التغيير.

والتغيير الذى تطرحه الصفحات التالية، هو «النهضة»، بما تعنيه من تجديد وتطوير، وبما تشترطه من أصالة وتأصيل. هو تغيير يعادى مشاريع الخروج على الهوية والمرجعية الحضارية، مؤكداً أن الحل يأتى من انتباء الأمة لحضارتها، وقدرتها على التجديد الأصيل.

د. رفيق حبيب

أولاً : صراع التفسير

لحظة الميلاد والموت !

مع النصف الثانى من العقد الأخير للمقرن العشرين ، تبدو الصورة فى أمتينا العربية والإسلامية فى حالة أقل ما يقال عنها، إنها غامضة وملتبسة . فملامح اللحظة غير واضحة ، وتشابك الأزمات يعقدها ، ويزيدها غموضاً . فحتى الأزمات فى حد ذاتها ، تظهر وكأنها سلسلة من المشاكل المترابطة ، والمعقدة ، وحلولها المفترضة ، تبدو حلولاً بغير جدوى .

ثم تدور فى عقول أمتنا أسئلة كثيرة عن أوضاعنا ومستقبلنا ، وكذلك عن هويتنا ، وعن طريقنا . وتطرح النخب علينا الكثير من البدائل ، المتنوعة لحد التعارض . بل إن الحكومات نفسها ، ومنذ بداية الاستقلال ، تطرح هى نفسها طرقاً عدة ، طريقاً بعد آخر . وكلما فشل طريق ، ننتقل إلى الآخر .

والتحديات المحيطة بنا ، تتدفق على الأمة بشكل غير مسبوق . والتدخل الخارجى فى شئون الأمة ، يفوق ما حدث فى عهد الاستعمار . وتلك حقيقة يجب أن نقف عندها طويلاً . لأن مشهد حرب تحرير الكويت ، وما تلاه من عملية تدمير العراق ، وتجويع شعبه ، ثم الأفكار المتناثرة عن تقسيم العراق ، يتبعه على الفور مشهد محاولة فصل جنوب السودان . ويتخلل ذلك ضرب المقاومة اللبنانية ، عن طريق ضرب الشعب اللبنانى نفسه ، فى عام ١٩٩٦ . وبين

مدريد وأسلو وطابا، تطرح الشرق أوسطية كمشروع يفرض الهيمنة الصهيونية على الأمتين العربية والإسلامية. ثم هناك حصار إيران، وحصار ليبيا، كذلك المؤامرة على التيار الإسلامى فى تركيا، وتحالف العسكر مع أنصار الغرب، الذى توجه اتفاق تركى - إسرائيلى، الهدف الواضح منه تطويق الأمة، وخاصة مصر. لتكتمل الحلقة، بعد احتلال إريتريا لجزيرة حنيش .

والقائمة تطول إلى حد بالغ الدلالة، وسافر الإعلان، وامتداد فى الفجر. فالحلف الأمريكى الإسرائيلى، يعلن بوجه سافر أغراضه، ويتآمر علانية. وتلك حقيقة هامة . لأن إعلانات أمريكا وإسرائيل، وكذلك قرارات مجلس الأمن الذى لم يدن إسرائيل لاعتدائها على لبنان، بعد أن عاقب العراق بتدميره بسبب احتلاله للكويت، هذه كلها تؤكد أننا بصدد مؤامرة معلنة. وخطورة ذلك، أن من يريد تدميرنا، يخبرنا بكل فجر بذلك، لأنه لا يخشى شيئاً، ولأنه يرى أن من حقه أن يتحكم فى العالم كما شاء، ولأن حكوماتنا أعطت لهذه القوى الباغية، شرعية أن تتدخل فى شئوننا الداخلية .

ولكن ما هو المخطط الأمريكى الصهيونى؟ ! نظن أن ملاحظته واضحة وجلية . لأن التقسيم والتفكيك أولى علاماته الظاهرة . فمشاريع تقسيم الدول العربية مطروحة، ثم إضعاف العلاقات بين الدول العربية والإسلامية . وفى نفس الوقت، يراد أن تكون الشرق أوسطية، هى العنصر الموحد للمنطقة، تحت مظلة إسرائيلية، وسيادة عسكرية مطلقة لإسرائيل، وقوة ردع نووى . فالشرق أوسطية : هى توحيد تحت تهديد السلاح، يوحد العرب من حيث علاقتهم بإسرائيل، لتكون هى صاحبة السيطرة على كل خطوط الاتصال .

والشرق أوسطية، فكرة للتوحد حول المصالح والمنافع المتداولة فى سوق حرة، تقودها إسرائيل، وتدعمها أمريكا، غير الدعم الغربى عمومًا . وبالتالى

فالتوحد هنا، وتحت تهديد السلاح، يقوم على قوة اقتصادية كبرى تسيطر على منطقة بأسرها، نعى قوة إسرائيل . ولأن قوة إسرائيل الاقتصادية لا تسمح لها بالسيطرة على الاقتصادات العربية والإسلامية، لذلك فإن قوتها النووية تدعم قوتها الاقتصادية وتجعلها في الواقع تتفوق على اقتصادات العرب .

لهذا، فإن جملة التحديات التي تواجهها، يمكن تلخيصها في تحد واحد فقط، هو تحدى وجود الأمة نفسها . لأن تحقق المخططات الأمريكية والإسرائيلية المعلنة بكل سفور لا يقبل الشك، يعنى فى النهاية منطقة حماية، لدويلات ضعيفة تقع تحت حماية دولة استعمارية استيطانية . وبالتالي فإن المخطط يعنى، تلاشى وجود الأمة العربية بالمعنى الذى تحقق عبر التاريخ الطويل الماضى، وعبر مفاهيمنا وأفكارنا المتوارثة جيلاً بعد آخر . وتفكيك الأمة العربية، دون أدنى شك، هو تدمير لقلب الأمة الإسلامية، وبالتالي تفكيك الأمة الإسلامية .

فما يحدث هو إعادة ترتيب أوراق التاريخ الحضارى للمنطقة . وهو ليس استعماراً، لأن الاستعمار احتلال لدولة من أخرى، ويبقى للدولة المحتلة كيائها الذى يقاوم الاستعمار . ولكن ما يحدث الآن، هو إبادة حضارية، وتفكيك للكيان التاريخى الاجتماعى للدول، وتحلل للهوية، وتدمير لمقومات وجود الأمة .

والنتيجة المتوقعة لهذه المخططات، أن تباد أمتا العرب والمسلمين، وتدخل شعوب المنطقة فى تنميط جديد، بوصفها أشياء فى سوق حر يقوم على أسس المادية الغربية . والمشكلة أن العائق الأساسى أمام هذه المخططات، هو قيم هذه الأمة، وضميرها، ومعانيها السامية . لذلك فالحرب الآن، هى حرب ضد ضمير الأمتين العربية والإسلامية، ومحاولة لهزيمة هذا الضمير .

وبالتالى ، فإن آليات العمل ، يتضح منها الهدف الرئيس ، هو تحويلنا إلى أمة مهزومة ، ومنهارة . وبذلك يتم اغتيال الأمة ، بعد إلحاق الخزى والعار بها .

وليس هذا مجرد كلام ، فإن أحداث الاعتداء الوحشى على لبنان فى عام ١٩٩٦ تؤكد ما ذهبنا إليه . لأنه اعتداء وحشى ، وسافر ، وضد الأبرياء ، ويعلن عن نفسه فى كبرياء ، ويفتخر بما أنجزه من مذابح ، بل وتعمد ضرب الأبرياء ، وتعمد المذابح ، كما فى قانا ، وحاز على الصمت الدولى ، والتأييد الأمريكى المعلن ، وحماية مجلس الأمن من أية إدانة .

واستمر الاعتداء على لبنان ، يوماً بعد يوم ، ثم يأتى اتفاق وقف إطلاق النار ، والذي ليس إلا تجديدًا لاتفاق شفهى سابق اتفق عليه فى عام ١٩٩٣ ، بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله ، ويمتزج هذا بموقف أمريكى اتضح فيه ليس فقط تأييد أمريكى ، بل رغبتها فى استمرار الاعتداء لفترة طويلة ، قبل أن تتدخل لوقفه .

إن هذا المشهد ، يؤكد أن الهدف الأخير لما يحدث ، هو هزيمة الأمة ، وإلحاق الخزى والعار بها ، وتركيع الحكومات ، وضرب المقاومة الإسلامية . فإذا تزامن ذلك مع حرب شرسة ضد الحركات الإسلامية ، والمشاريع الإسلامية ، بل والإسلام نفسه ، فإن المطلوب بالفعل ، ليس الأرض فقط ، ولا الشعوب أو الثروات فقط ، بل المطلوب هو عقل الأمة ووجدانها ، وكرامتها وعزتها . المطلوب ، هو النيل من تاريخ هذه الأمة ، وتدمير إحساسها بذاتها ، وضرب قوتها الداخلية .

ذلك هو المخطط الذى يحيط بنا ، ومعه أزماتنا الداخلية ، فكيف نفهم الصورة؟ ففى الوقت الذى تحارب فيه الأمة ، ويراد إبادة ، نتساءل نحن أبناء

الأمة عن هويتنا . وفي الوقت الذى تفرض فيه علينا حياة مادية ، فى سوق شرق أوسطية ، نتكلم نحن عن عالمية وكوكبة وكونية الحضارة الغربية ، وكأن هذه الحضارة هى هوية المرينخ وزحل !! ويتزامن فرض الهيمنة الأمريكية علينا ، مع محاولات لفرض الانبهار بالغرب ، وجعل تقليده فريضة على الجميع .

وكل ما يحدث له نتائج ، بعضها راهن ، فماذا عنه ؟ إن قوة العرب تتضاءل ، وما لديهم يفقد ، وما بحوزتهم غير فاعل ، وأزماتهم تتزايد ، وتدهور أحوالهم يتفاقم ، وانفصال الحكام عن الشعوب يزيد . ثم إن برامج التحديث والتغريب ، لم تحقق دولة حداثة ، ولم تحقق أى تقدم ، بل كانت بابًا للتحديات الخارجية ، لتجد لنفسها ، شرعية داخلية . ولتجد بيننا وكلاء عنها . فأصبح فى أمة العرب وكلاء للهيمنة الغربية ، يبشرون بموت الأمة ، ويعلنون مشروع الحداثة ، الذى بات واضحًا فشله المستمر والمتتالى فى تحقيق أى نوع من التقدم .

والآن ، فإننا بصدد تحالف بين أمريكا وإسرائيل ، وحكومات عربية ، ونخب الوكلاء الغربيين ، وهذا التحالف يبشر بالجنة الموعودة ، ويدعوننا للنعيم المادى ، للاستهلاك والرفاهية والترف ، والمطلوب أن نتخلى عن هويتنا ، ونتخلى عن تاريخنا ، وعن كرامتنا ، فى مقابل الرخاء القادم ، الذى هو رخاء قادم دائمًا ، لأنه لا يأتى ، لأنه لا رخاء للعبيد ، وما يراد لنا ، يجعلنا عبيدًا !

والآن ، فإن حركة الاستقلال والمقاومة ، التى تخرج عن الحركات الإسلامية ، بصورها المختلفة ، تواجه لا الغرب ، بل الحكومات العربية والإسلامية نفسها . وذلك هو المشهد ، فحماس فى فلسطين ، عليها الآن ، أن تواجه السلطة الفلسطينية ، لا أن تواجه إسرائيل . فالحكومات انحازت للحل الأمريكى الصهيونى ، والحرب أصبحت بين حركات المقاومة والعنف والحكومات . فالمشروع الغربى ينجز الآن بيد عربية . والمناخ السائد ، أصبح دوامة من

الدماء، لأن التطرف والعنف، يواجهان بها هو أكثر منهما، والاعتدال يتهم بالتطرف، ومحاولات النهضة تسمى إرهابًا، والحكومات في طريقها لأن تدخل حربًا أهلية مع ميراث الأمة بأكمله. وحتى تحافظ الحكومات على «النظام» تضحي بالأمة نفسها وكيانها، وتسلمها للمخطط الغربي. وبالتالي تكتمل دائرة الأزمة، بل اللحظة الفارقة، لحظة الميلاد والموت معًا، هكذا نراها، اللحظة الراهنة، فهي إما لحظة ميلاد أمتنا من جديد أو لحظة موت جديد. لذلك يصبح التغيير ضرورة، تغيير الموت إلى ميلاد جديد.

التغيير التام أو الموت الزؤام

عندما تتعرض الأمة للانكسار الشامل ، وتدهور كل منظومة حياتها ، ثم يعقب ذلك تعرضها للاحتلال العسكرى ، عندئذ تواجه الأمة أفول نجمها ، وانتهاء دورة من حياتها . ولذلك فإن حركات التحرر الوطنى ، وما نادى به من تحقيق للاستقلال ، لم تكن قضيتها فقط الاستقلال ، وجلاء القوات العسكرية ، بل كانت قضيتها الأخرى بناء دولة حديثة قوية . وكل مشاريع الاستقلال ، كانت تواجه المستعمر ، وتتمنى بناء دولة ، أى بناء الذات . فالتحدى الحقيقى الذى واجه الأمتين العربية والإسلامية ، هو الخلاص من المستعمر ، ثم الخلاص من التدهور والتخلف .

وكل التيارات السياسية فى النصف الأول من القرن العشرين ، قدمت برنامجها فى هذا الشأن ، أى تصورها لكيفية مواجهة الاستعمار ، ثم تصورها لكيفية الخروج من حالة التأخر . ورغم تنوع الرؤى السياسية ، إلا أن الهدف كان واحداً . لأن حالة الاستعمار فى حد ذاتها ، لم تكن التحدى الوحيد ، بل إن الوقوع فى أسر الاحتلال العسكرى ، فى حد ذاته ، لم يكن إلا تعييزاً عن ما وصلت له الأمة من تدهور وتخلف . لذلك فإن الانتصار لم يكن ليتحقق إلا بالقضاء على الاستعمار والقضاء على التدهور والتخلف .

وعندما نراقب الأمتين العربية الإسلامية، في النصف الثاني من القرن العشرين، سنجد أنها مازالتا تحاربان على جبهتى الاستقلال والتغير معاً. فالقضية الخارجية، وتلك الداخلية، تمثلان معاً تحدياً حقيقياً يلقي بظلاله علينا حتى الآن. ولكن الاستقلال أخذ أبعاداً أخرى، ومعانى جديدة. لأن حال الاستعمار العسكرى لم يعد موجوداً وظهر بدلاً منه الاستعماران السياسى والاقتصادى، أى الهيمنة من جانب، ثم التغريب من جانب آخر، أى الاستعمار الثقافى.

ومع هذا فإن احتلال الكيان الصهيونى لفلسطين، وتحوله إلى استعمار استيطانى، ثم محاولة اغتصاب الأرض بشكل نهائى، وإضفاء الشرعية على هذا الكيان، بدعم من أنظمة عربية، كل هذا جعل حتى الاستعمار العسكرى السافر، ما زال أحد التحديات التى تواجه الأمة العربية الإسلامية.

ورغم أن الاحتلال الصهيونى، احتل جزءاً من أراضى الأمة، ورغم أن ذلك تحد للأمة كلها، إلا أن احتلال فلسطين، ليس مجرد احتلال من قوة غاصبة لقطعة أرض، أو لدولة. لأن وجود الكيان الصهيونى، فى مخططه، ومخطط الدول الغربية، هو كيان استيطانى عسكرى، يمثل قاعدة الانطلاق للهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية خاصة والهيمنة الغربية عامة، على مجمل كيان الأمة.

فإذا كان هذا هو حال الاستقلال، الذى تحقق دون أن يتحقق، بمعنى أن قوات الاحتلال الغربى خرجت من معظم الأرض العربية والإسلامية، ولكن الاستقلال فى معناه وجوهره، لم يتحقق، فماذا عن التقدم والخروج من التأخر؟!

الأمر واضح، لأن الأمتين العربية والإسلامية، لم تحققا أملهما فى التقدم، والقضاء على حال التأخر والتدهور، والدليل على ذلك، ليس فقط تدهور

أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بل الدليل الأهم، أننا لم نستطع بعد الخروج من دائرة الهيمنة الغربية، ولم نحقق استقلال القرار والمصير.

فعلى المستوى السياسى، وصلنا للموضع الذى جعل القرار السياسى العربى ملحقا بالقرار الأمريكى، والأخطر، أن قرارنا أصبح ملحقا بالقرار الإسرائيلى. فى الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل خططها لإقامة إسرائيل الكبرى، سواء من خلال احتلال الأرض، أو الهيمنة على الأرض. والسلام الجارى الآن، هو تحقيق لفكرة الهيمنة على الأرض، بوصف العرب كما مهملا، أو يبنى أن يكونوا كذلك، وعلى إسرائيل أن تقود المنطقة من المحيط إلى الخليج، بوصفها رأس حربته للقوى الغربية، ولأمريكا خاصة، وعندما يكون القرار العربى ملحقا بالقرار الإسرائيلى، وإسرائيل كيان غاصب للأرض العربية، وليس لها شرعية وجود، فإن هذا دليل واضح على الدرجة التى وصلنا إليها من التدهور، إلى حد يجعلنا نظن أن العرب ليس لهم أية قوة، سواء من الموارد البشرية، أو الطبيعية، أو التاريخية.

مرة أخرى، نرى أن حال التدهور والتخلف، يتزايد، رغم التحسين الجارى. فالأمة لا تعانى من تخلف عن فهم العصر، بل إن العلم وعلماءه لهما مساحة فى أمتنا. وقد رتنا على التصنيع مثلاً تقدمت. المقصود، أننا نملك إمكانيات التقدم، التاريخى والتراثى منها، والعصرى منها، أى المهارات الفنية التى أبدعها الغرب، وكذلك ما يبدعه البعض منا.

ففى بداية تدهور الأمتين العربية الإسلامية، كان الغرب يتقدم، لدرجة وصلت إلى حد صادم. فالتقدم الغربى كان بالنسبة لأجيال الأمة منذ مئة عام، شيئاً غريباً وغامضاً. أما الآن، فإن الإنهيار بالآخر زال، وحل محله فهم الآخر واستيعابه. فنحن الآن نفهم الحضارة الغربية، ونعرف علومها، وما حققته.

والكثير من أبناء العرب والمسلمين ، حققوا إنجازات علمية ملموسة ، سواء في بلادهم ، أو في بلاد المهجر. إذن القضية ليست قضية عجز عن فهم ما حققه الآخرون من تقدم .

الحاصل إذن ، أننا نملك إمكانات التقدم ، ولكننا نتأخر ولا نتقدم . فالأمة على مقياس القوة والتقدم ، في حالة استكانة ، وضعف ، وبجانب ذلك ، فإن إمكانات الأمة العربية ، إذا توحدت وتكاملت ، تمثل قوة عظمى بكل معنى الكلمة ، ناهينا عن إضافة إمكانات الأمة الإسلامية . إلا أن الحادث أن الدول العربية متفرقة ، وكل منها يسلم نفسه للهيمنتين الأمريكية والإسرائيلية ، أحياناً في صورة اختيارية ، أو تبدو كذلك . وكأن الأنظمة العربية ، لا تريد أن تحقق إمكاناتها ، بل تتنازل عنها ، وتتصرف وكأن هذه الإمكانيات غير موجودة .

ودلالة ذلك ، تبدو صعوبة المنال ، ولكنها قد تكون قريبة - دون أن ندري . لأن تنازل العرب عن إقامة سوق عربية مشتركة أمر مذهل . فلماذا لم نكن عرباً ، ولم نكن أمة ، ولم يربط بيننا أى شىء ، فإن هذه السوق ضرورة نفعية . وإمكانات هذه السوق حسب دراسات جامعة الدول العربية ، وغيرها من المراكز ، وخاصة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ، تؤكد أن السوق العربية المشتركة ، ليست فقط ممكنة ، بل إن إمكاناتها هائلة .

فلنجرب مثلاً نسيان الحدود ، ونتكلم عن العرب ، وعن قوتهم البشرية ، وثرواتهم الطبيعية ، البترول والأرض وغيرها ، وتنوع المناخ ، والربط بين القارات ، وهكذا . عندما نفكر في سوق عربية واحدة ، واقتصاد عربى واحد ، نكتشف أننا نملك بالفعل ، عناصر القوى العظمى ، ولكننا نفككها ، فتصبح أقل قيمة . ثم نستسلم للقرار الأمريكى الصهيونى ، لأننا ضعفاء .

وفوق هذا ، فإن أسباب تأخر السوق العربية المشتركة ، كما يقال لنا ، الخلافات بين العرب ، فتصوروا أن الأنظمة العربية لا تستطيع أن تحل خلافاتها . والكويت لا تستطيع أن تحل خلافها مع العراق ، ومصر مع السودان ، وهكذا . ولكنهم جميعاً قادرون على حل خلافاتهم مع إسرائيل . وكأن الخلاف مع العراق مثلاً ، أبدى رغم جلاء العراق عن الكويت ، أما الخلاف مع إسرائيل فهو وقتى وقد انتهى ، رغم احتلالها لفلسطين والجزولان وجنوب لبنان . . . !!!

لماذا لا يتحقق الاستقلال ، ولا يتحقق التقدم ؟!

ذلك هو السؤال ، الذى نحتاج لكشف جوانبه . ودون شرح ، نسأل ماذا حدث بعد الاستقلال تجاه القوات العسكرية ؟ لقد خرج الاستعمار ، وترك قيادة الدول ، للأجهزة والأدوات والكوادر التى زرعها الاستعمار نفسه . فقد جاء الاستعمار وأقام دولته ، ثم ترك هذه الدولة بعد أن خرج ، فأصبحت القيادة لها . والأهم أن جانباً رئيسياً من مقاومة الاحتلال ، جاء من كوادر داخله . «الدولة» .

معنى ذلك ، أننا فى مواجهة الاستعمار العسكرى ، استطعنا إخراج قوات الاحتلال ، ولكن الاحتلال ترك لنا نظامه ، الذى استمر معنا ، فلم يحقق لنا التقدم ، ولا الاستقلال ، لأن هذه «الدولة» فى النهاية ، أصبحت تتحرك تحت التأثير المباشر ، للهيمنة الغربية سواء سياسياً أو اقتصادياً .

المشكلة إذن ، أن ما تم هو جلاء المستعمر ، ولكن ما لم يتحقق هو التغيير . أى تغيير الأوضاع التى خلقها المستعمر ، وبناء أوضاع وأنظمة جديدة . لذلك ، فإن اختفاء شعار الاستقلال التام ، تبعه ظهور شعار التغيير التام . حتى

حكومات ما بعد الاستقلال والتي ورثت جهاز الدولة الذي تركه المستعمر، نادت بالتغيير. فتحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية وهكذا. وحتى النخب التي تقوم بدور وكلاء الغرب، والتي تنتمي للنموذج الغربي، تنادى بالتغيير.

فما ورثناه بعد الاستقلال، دولة مستوردة تابعة، ووكلاء الغرب يبشرون بدولة مستوردة ولكن أقل تبعية، وأيضاً أقل تشوهاً، لأن ما ورثناه ليس هو النموذج الغربي، ولا هو بالطبع العربى، ولكنه نموذج غربى مزروع فى أرض غير صالحة له، لذلك فهو مستورد، وغربى، ومشوه، وتابع.

لذلك فالتغيير، هو المهمة التي لم تنجز بعد، وهو المهمة التي يجب أن تنجز. والمستقبل القريب لأمتنا، هو مرحلة التغيير، ومحاولاته، وتمردهاته وصراعاته، وأيضاً مرحلة فشله أو نجاحه. والتغيير الجذرى فى حالتنا، هو المطلوب، والتحدى.

التغيير والتحدى الحضارى

إن الدعوة للتغيير فى حد ذاتها ، ليست مأزقاً سياسياً ، بل هى فى أغلب الأحيان مطلب له مبرراته وأسبابه . فغالباً ما تظهر دعوات للتغيير فى مجتمع ما ، عندما تكون الأوضاع الراهنة غير كافية ، وغير قادرة ، على الاستجابة للمتطلبات المثارة ، والاحتياجات الراهنة . ففى كل مجتمع يمكن أن نعقد مقارنة بين الاحتياجات والتطلعات والآمال من جانب ، وبين أداء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى من جانب آخر ، لنعرف على وجه التحديد ، قدرة النظام على تلبية الأهداف المنوط به تحقيقها .

والمعتاد أن دعوات التغيير تظهر بعد حدوث تغييرات فى مجمل الظروف التى يعيشها شعب من الشعوب . هذا إذا افترضنا أن النظام السائد فى دولة ما ، وصل لمركز السلطة والسيادة من خلال استجابته لمتطلبات موجودة ، ثم مع تغير الظروف المحيطة ، تظهر دعوات التغيير تجاه هذا النظام ، حتى يصبح فى صورة تمكنه من تلبية الاحتياجات التى تنشأ مع الظروف المستحدثة .

من خلال هذا التصور ، يمكن أن ننظر للتغيير بوصفه من متطلبات الأمة ، فى كل مرحلة جديدة . فالتغيير إذن ، حسب الشائع ، هو احتياج يظهر مع ظهور مرحلة جديدة فى حياة الشعب أو الأمة . والمراحل الجديدة ، تعنى أن الظروف تغيرت ، والاحتياجات كذلك ، والسياق المحيط بهما . وأيضاً فإن

المراحل الجديدة تظهر عندما تنتهى مرحلة سابقة . وانتهاء مرحلة يعنى أن الأهداف التى وضعها النظام الحاكم . ووافق عليها الناس ، قد تحققت ، أو فشل النظام فى تحقيقها . كما أن انتهاء مرحلة ، وما يعنيه من تغير الظروف ، يشيران ضمناً إلى ظهور مشكلات جديدة ، وأزمات مستحدثة ، مما يتطلب حلولاً جديدة . كذلك فإن تغير المراحل ، يشمل تحولات أساسية فى أحلام الناس وأفكارهم ، وآمالهم ، وتطلعاتهم المستقبلية .

بهذا يكون الدخول فى سياق جديد ، يستتبعه فى أغلب الأحيان ، التفكير فى التغير . حيث نعتقد أن تغير الظروف والملابسات ، يسبق الدعوة للتغير ، إذا كنا نتكلم عن سيادة وانتشار الدعوة للتغير . نعى بذلك ، أنه فى أى أمة أو مجتمع ، فإن قلة من المفكرين والمبدعين ، يمكن أن ترصد المستقبل ، وتعرف التغير المطلوب والمناسب له ، أما الناس فى أغلبهم فإن احتياجهم للتغير ، يظهر بعد تغير الظروف بالفعل . مما يؤدى إلى ظهور احتياجات جديدة ، أو عدم إشباع حاجات تم إشباعها فى ظروف سابقة .

وهكذا تظهر حالة الاضطراب المجتمعى ، مع تغير الظروف ، وتضاؤل دور النظام السائد فى تلبية الاحتياجات ، القديمة أو المستحدثة . فمن خلال ظهور مشكلات وأزمات جديدة ، وكذلك احتياجات وتطلعات وآمال غير مشبعة ، ينتشر بين الناس إحساس بالاضطراب وعدم الرضا . وتقل تديجياً القناعة بالنظام السائد ، مما يدفع الناس إلى المطالبة بالتغير وانتظاره وتوقعه .

تلك الآليات ، فى ظنى ، تمثل الاتجاه العام لظهور الحاجة إلى التغير ، وعندما نطبقها على حالة محددة من المكان والزمان ، يمكن أن نكتشف خصوصية كل حالة على حدة . والحالة العربية الإسلامية ، هى فريدة فى تكوينها ، وجديدة عندما نقارنها بالتاريخ السابق لنا ، ولغيرنا . والسبب فى

هذا، أن التحدى الراهن مزدوج، فهو فى جوهره ، تحدى التخلّف ، وتحدى الهوية معًا . وتحدى التخلّف له سوابقه التاريخية لدى معظم الشعوب ، بل هو جزء أصيل من قانون التاريخ ، والدورة الحضارية . فكل شعب من الشعوب ، يحظى بفترات تقدم ، ولحظات تأخر . وفى حال التأخر، يواجه الشعب تحديًا داخليًا ، هو تحدى التخلّف ، ويكون عليه أن يحقق التقدم ، أى يحقق لنفسه الصورة التى يرضاها ، ويقتنع بها .

والتخلّف إذن ، تحدّ داخلى ، وهناك تحديات خارجية . والعنصر الخارجى هو الذى طرأ عليه تغيير نوعى هام . فعلى مرّ العصور، عانت الشعوب من التحدى الخارجى المتمثل فى الاستعمار، والهيمنة العسكرية، وتحدى قوة الشعوب المتقدمة . فكل شعب من الشعوب ، فى لحظات تأخره خاصة ، يتعرض لفرض نفوذ القوة الكبرى عليه . وغالبًا ما كان ذلك فى شكل استعماري ، أو شكل سيطرة الإمبراطوريات الكبرى . وهنا يكون التحدى الخارجى نتاج المقابلة بين القوى والضعيف . فالقوة العسكرية الأقوى تفرض نفسها ، كذلك القوة الاقتصادية . ويعانى المجتمع حال ضعفه ، من عدم قدرته على منافسة القوى الأكبر . وهو ما يؤدى إلى تعرضه لنفوذ تلك القوى وتراجعها عن صد هذا النفوذ، مما يفقده استقلاله .

تلك هو صورة التحدى الخارجى فى تجارب التاريخ السابقة . ولكن فى اللحظة الراهنة ، ظهرت علامات جديدة وملامح جديدة للمواجهة بين القوى والضعيف . فالتحدى الخارجى ، وبسبب التقدم العلمى والتقنى ، امتلك من الأدوات والوسائل والأساليب ، ما جعله أكثر خطرًا ، وأكثر تأثيرًا ، وفى نفس الوقت ، أقل استفزازًا . حيث أصبح التحدى الخارجى ، ليس استعمارًا عسكريًا

مباشراً، ولكنه تدخل حقيقى، وهيمنة كاملة، لا تستخدم أدوات الهجوم المسلح، إلا ترهيباً وتهديداً.

ما نقصده بذلك، أن القوى العظمى الآن، امتلكت من الوسائل ما مكنها من فرض نفوذها السياسى والاقتصادى، من خلال أدوات معقدة، جعلت الهيمنة، إن صح التعبير، هيمنة رقيقة وفاعلة، بعد أن كانت غليظة وأقل فاعلية. فالحادث الآن أن الدول العظمى، تستطيع فرض هيمنتها من خلال أدوات تسمى الشرعية الدولية، أو مفاوضات السلام، أو غيرهما. ومعنى ذلك أن الهيمنة غير منظورة، أو غير مباشرة. وهى بذلك ليست فرضاً علنياً فظاً يراه كل الناس، بل هى أدوات تم تجميلها، وطرح شعارات براقة لها، ومن خلالها تمارس الهيمنة ضمناً. مما يتطلب قدراً من الاستقصاء والدراسة، لاكتشاف نوع الهيمنة وأدواتها.

باختصار، إذا قلنا إن الأمتين العربية والإسلامية، تعيشان في عهد الاستعمار، فإن الغالب لدى الناس أن يعارضوا هذا، فالحقيقة أن الأمة تعيش عهد الهيمنة الذكية، التى تتطلب قدراً معقولاً من الوعى العام حتى يمكن اكتشافها.

والاختلاف الذى حدث فى التحدى الخارجى، نتج عنه تعقيد ملحوظ فى عملية تعبئة الأمة. فالاستعمار العسكرى الظاهر والسافر، كان فى حد ذاته أداة لتعبئة الأمة تجاه التحديين الخارجى، والداخلى أيضاً. ولكن الهيمنة المعاصرة، تجعل عملية تعبئة الأمة، عملية معقدة، وتدخل فى صميم كيان الأمة.

وهنا نصل إلى أهم ما فى التحدى الخارجى، لأن أدوات الهيمنة الدقيقة الفاعلة، ساعدت القوى الغربية، على الوصول للمرحلة التى تبشر فيها بفرض

النموذج الحضارى الغربى . وهذه المرحلة التى تضخمت فى سنوات التسعينيات من القرن العشرين ، والتى ظهرت من ربيع قرن تقريباً ، كان لها دور كبير فى تغيير حالة التحدى الخارجى . فالظاهر منذ سبعينيات القرن العشرين ، أن الأمتين العربية والإسلامية ، تتعرضان لموجات من الهيمنة المتتالية ، جعلتاها تفقدان سيادتهما تدريجياً . وأصبح التحديان الخارجى والداخلى يجتمعان معاً . فيزداد تخلف الأمة ، وتعرضها للهيمنة الخارجية . وصاحب ذلك ، غزو من القيم الغربية ، له جذوره منذ بدايات القرن العشرين ، أو ما قبلها ، وإن أصبح سافراً مع نهايات القرن العشرين .

فى هذا المناخ ، ظهر ما يمكن أن نسميه بالاستعمار المحلى ، فالهيمنة الخارجية وجدت طريقها من خلال وكلاء محليين . فأصبح السند الحقيقى ، للقوى الخارجية ، هم جماعة من أبناء الأمة نفسها ، ونقل الصراع على ضراوته ، إلى أبناء الأمة ، وبين بعضهم البعض .

وهنا يتدخل العنصر الداخلى ، فمجملة حالات الضعف التى تمر بها الأمة ، جعلت فريقاً منها يستورد النماذج والأفكار والقيم من الخارج . وبهذا فإن ميراث الاستعمار وهو تلك الأبنية والمؤسسات والقوانين التى زرعها الاستعمار ، تم إجلاء الاستعمار عنها ، وتولى نخبة من أبناء الأمة إدارتها . وهو ما يعنى ، أن نخبة الاستقلال ، أجلت المستعمر ، ثم أسست لاستمرار الهيكل الاستعمارى الذى تركه . وهذا الهيكل أصبح قاعدة للتخلف والهيمنة معاً . فلأنه هيكل وافد ، وغريب ، ومعاد لقيم الأمة ، لذلك لم يحقق لها أى تقدم ، بل زاد من تخلفها وتأخرها ، بغض النظر عن بعض ملامح العصرية فى المبانى أو المصانع . لأن النتاج النهائى ما زال يؤكد أن بنية الأمة لم تستعد عافيتها بعد . والأهم ، أن هذا الهيكل الاستعمارى ، هو نفسه الذى ساهم فى تأكيد هيمنة الغرب ، لأنه زرع

استعماري يملك الآخرون مفاتيحه ، وموارده ، وأفكاره ، وإبداعاته ، مما جعلهم المصدر الوحيد القادر على إعطاء هذا الهيكل موارد تدفعه للاستمرار.

ولأن النخبة الحاكمة ارتبطت بهذا الهيكل الاستعماري ، لذلك أصبح استمرار النظام وأمنه ، مرتبطين باستمرار الهيكل الاستعماري ، ومرتبطين كذلك بالموارد الوحيد ، لاستمرار الهيكل والنظام معاً ، أى القوى الغربية . وهو ما أعطى دفعة هائلة للهيمنة ، لأن قوى الهيمنة التى تريد فرض نفوذها وجدت أنظمة ومؤسسات تحتاج لها ، كمصدر للقوة والاستمرار ، فأصبح طريق الهيمنة يمر عن طريق هيكل مؤسسى ونخبة حاكمة ، لا تستطيع أن تستغنى عن الدعم الغربى ، وبذلك أصبحت أداة فى يد القوى الغربية .

فى ظل هذه الظروف ، نستطيع أن نرصد حال الأمة ، فهو الضعف الداخلى الشديد ، وهو محاولات للسيطرة من الخارج ، تصل إلى حد السيطرة على القيم والأفكار . فالأمة الآن تواجه محاولة إضعافها كما تواجه محاولة لإلغاء هويتها ، من خلال القوى الغربية ، ووكلائها ومؤسساتها المحلية .

أردنا من ذلك ، أن نصل إلى نقطة هامة ، فالتغيير الذى تنشده الأمة الآن ، تغيير فى ظروف ملتبسة . فهو تغيير لحالة الضعف ، وسحق الهوية ، والتبعية ، بأنظمتها ووكلائها . فالأمة فى النهاية تشد دائماً نهضتها . والنهضة هى الأمة بروحها وقيمها ، قوية وفاعلة ومتقدمة ، ومؤثرة فى مجمل تاريخ الإنسانية .

لذلك أصبح التغيير الآن ، فى الأمتين العربية والإسلامية ، ليس مجرد احتياج يفصل بين مرحلة وأخرى ، بل أصبح ضرورة ملحة ، يقصد منها الفصل بين دورة حضارية وأخرى ، ويراد منها إحياء وإنهاض الأمة وهويتها وقيمها .

فالتحدى الحضارى الراهن ، جعل التغيير المنشود فى حد ذاته تحدياً ، لأن التغيير المقصود هنا ، هو تبديل جذرى لمجمل ظروفنا ونظمنا .

التغير وحتمية الصراع

من المتابعة الجيدة لما يحدث الآن ، وخاصة في تسعينيات القرن العشرين ، يلاحظ أن حدة الصراع تتفاقم ، وتبدو الأمة وكأنها في حالة حرب أهلية . ربما يبرز الصراع بسبب دوامة العنف ، الذى يتفجر في دول عربية عديدة ، وخاصة مع المشهد الجزائرى ، وأيضًا ما يحدث في مصر، ولكن الحقيقة تؤكد أن الصراع لا يتوقف فقط على موجات العنف ، بل يتجاوز ذلك بكثير.

والصراع في مضمونه ، هو نوع من التعارض في المصالح والأفكار . فآلية الحرب مثلاً ، هى نتاج صدام بين تطلعات وطموحات وسياسات . وهكذا يمكن أن نعرف الصراع ، بأنه حالة تفشل فيها محاولات التسوية بين القوى المتنافسة ، أو المتنازعة . وهو ما يقودنا للتركيز على التعارض الجوهرى ، لأن اختلاف المصالح وتباينها أمر طبيعى ، أما التعارض الجوهرى الكامل ، فأمر خاص وليس عاديا .

لذلك ، فإن ساحة العمل السياسى فى الأمتين العربية والإسلامية ، تشهد حالة من احتدام الصراع ، سببها الرئيسى وجود تعارض جذرى بين أساسيات القوى السياسية ، وأيضًا بين مصالحها . وهذه الحالة ، يمكن تعريفها ، بأنها اللحظة التى تصبح فيها مصالح طرف متعارضة مع مصالح الآخر تمامًا . حيث

ينتج عن ذلك ، أن يصاحب تحقق المصلحة لطرف ، تحقق ضرر للطرف الآخر .
معنى ذلك ، أن انتصار طرف يعنى لا فقط هزيمة الطرف الآخر ، بل يعنى
أيضاً انتهاءه كقوة سياسية .

ولتوضيح ذلك ، يمكننا أن نقارن بين مشاريع الاندماج فى الحضارة الغربية
(العالمية) ، ومشاريع إنهاض الخصوصية الحضارية ، حيث يلاحظ أن مدى
تحقق نوع معين من المشاريع ، يؤدى إلى تهميش النوع الآخر . لأن الاندماج فى
الحضارة الغربية يعنى تغييراً حقيقياً فى قيم المجتمع . ومثل هذا التغيير يعرقل ،
وربما يمنع ، قيام المشاريع النهضوية المعبرة عن الخصوصية الحضارية للأمة .

على هذا النحو ، نتصور أن النجاح الكامل لإدماج الأمة فى الحضارة
الغربية ، يؤدى إلى تفكك وتحلل قيمها الخاصة ، إلى حد يمكن أن يصل إلى
انقطاع حضارى كامل ، وإبادة شاملة للمنظومة الحضارية الموروثة . ورغم
صعوبة تحقق ذلك ، إلا أنه يعنى نظرياً ، أن مشاريع النهضة سوف تسحق
تماماً ، وتزال بالكامل .

ونفس الأمر بالنسبة لمشاريع النهضة ، لأن تحقق النهضة يعنى إحياء قيم
الأمة ، وترجمتها فى أنظمة وبرامج ومشاريع ، مما يؤدى إلى تحقيق السيادة الكاملة
لقيم الأمة . عندئذ فإن عملية إدماج الأمة فى الحضارة الغربية ، سوف تغدو
مستحيلة ، مما يفضى إلى إفشال مشاريع الإدماج والإلحاق ، بكل من يحملها من
نخب وآليات وتحالفات .

ذلك هو المناخ المفضى للصراع ، فهو ذلك المناخ الذى يتميز بوجود
مشاريع متعارضة تماماً من حيث المبدأ . والصراع هنا ، يتحول إلى حرب أهلية ،
ولو رمزياً ، لأن السبب الحقيقى للصراع ، ليس الميل للعنف فى السلوك مثلاً ،
ولكن السبب هو التعارض الذى لا يقبل التسوية ولا الحلول التوفيقية .

فإذا نظرنا لواقع الحال في أمتنا، سنجد أن هناك مشاريع تنادى بالمنظومة الفردية الغربية، بها فيها من حرية فردية، وتركيز على الفرد دون التركيز على الأسرة، وغيرها. وفي مقابل ذلك، نلاحظ أن مشاريع الخصوصية الحضارية، تنادى بالمنظومة الجماعية العربية الإسلامية، بها في ذلك التركيز على التكوينات الجماعية، واعتبار الأسرة هي ركيزة الأمة، والقول بأن الحرية والحقوق تؤسس جماعياً أولاً، ومنها يستمد الفرد حريته وحقوقه.

وعندما نحاول التوفيق بين هذه الرؤى، أو أن نستخرج منها مساحات للتسوية، سنجد أننا بصدد عملية تلفيق فاشلة، لأن المسلمات الأساسية، والمبادئ، غير قابلة للتوفيق، لأنها أسس وأفكار مجردة أولية، تحدد اتجاه النظر، وغايات التفكير. فلا نستطيع مثلاً أن ننادى بحقوق المرأة بالمعنى الغربي، وفي نفس الوقت ننادى بحقوق الأسرة بالمعنيين العربي والإسلامي. لأن حقوق المرأة في المعنى الغربي، تقوم أساساً على المواجهة بين حقوق كل فرد على حدة في مواجهة الآخر. لذلك فإن حركة حقوق المرأة في الغرب، وحقوق الطفل أيضاً، تقوم أساساً على تحديد حق كل طرف في حد ذاته، وتحاول أن تمنع تعدى طرف على الآخر. ويتم تأسيس ذلك على مقولة هامة جداً، وهي أن القيود العامة المفروضة يتم تفكيكها لصالح تحقيق حرية الأفراد. فبالنسبة للمرأة مثلاً، فإن حريتها تتطلب التخلص من القيود المفروضة عليها من قبل المجتمع والأسرة. معنى ذلك أن تحقيق حرية المرأة بالمعنى الغربي، يؤدي إلى سحق حقوق الأسرة بالمعنى العربي.

لهذا نجد في الغرب، زوال الكيان الأسري تدريجياً، وانفلات العلاقة بين الزواج وتكوين الأسرة، وكذلك بين الأسرة والزواج وممارسة الجنس، وأيضاً تفكيك للعلاقة بين الإنجاب وتكوين الأسرة، ومحاولة لجعل قضية النسب غير ذات أهمية.

كل هذه الأمور معًا ، تعنى سيادة حرية الأفراد وحقوقهم ، على حرية الأسرة وحقوقها مما يؤكد أن الفرد يتعالى عن المجموع ، ولا يبقى إلا رابط القومية والمواطنة ، وهو رباط تؤكد الدولة وتمثله .

نقصد من هذا أن نوضح أن حركة حقوق المرأة الغربية ، تهدم حركة حقوق الأسرة العربية ، والأخيرة تهدم الأولى . لذلك قلنا إنه صراع ، لأن البرامج متعارضة فيما بينها إلى حد سافر . ولأن الأفكار متعارضة ، لذلك فالمصالح متعارضة أيضًا . فالنخبة المتغربة (وكلاء الغرب) ترى مصالحها في عملية الدمج مع الدول الغربية ، وهى مصالح متعددة تبدأ بالمكانة ومصدر العلم وتنتهى بالمصالح المادية المباشرة . وفى مقابل ذلك ، فإن مصالح الطليعة الحضارية ، تعتمد على الأمة تمامًا ، كمصدر للعلم والمعرفة والشرعية ، وحتى المصالح المادية المباشرة ترتبط بدعم الأمة .

وفى المقابل فإن مصالح وكلاء الغرب تتهدد كلما نهضت الأمة ، وامتلكت زمام أمرها ، وفرضت قيمها وأفكارها . وكذلك فإن مصالح طليعة «الأمة» تتهدد بسبب عملية الإدماج والإلحاق بالدول الغربية .

وعلى مستوى الواقع العملى ، سنجد أن الكاتب من وكلاء الغرب ، والمفكر والباحث ، يعتمد تمامًا على دعم وكلاء الغرب المحليين ، ومؤسسات التمويل الغربية ، ومراكز الأبحاث المدعومة من الخارج ، والجامعات الغربية . وهذه الأدوات جميعًا هى التى تتيح له الأفكار والإبداعات التى ينشرها ، وتعضده وتسانده معنويًا وماديًا . وبالتالى يتحدد مجاله فى نطاق المجال الغربى ، سواء فى الخارج ، أو فى أجهزته ووكلائه التابعين المحليين .

وفى المقابل ، فإن الكاتب والمفكر والباحث من طليعة الأمة ، يتحدد مجاله داخل الأمة ، ومؤسساتها الخاصة ، ويعتمد تمامًا على الجماهير ، ووعيها ،

ومعاييرها ، وقيمها . ويصبح مجال عمله ، محصوراً في المؤسسات الأصلية ، وينتشر عمله في حدود العالمين العربي والإسلامي ، يلقي الدعمين المعنوي والمادي من المؤسسات ذات النزعة الحضارية الواضحة .

لهذا ، فإن سيطرة وكلاء الغرب على الجامعات ، باعتبارها إحدى أدوات نشر الفكر الوافد ، ساعدت هؤلاء على الانتشار ، وكسب الأتباع ، من خلال السيطرة على المناهج ، حيث يغلب على جامعاتنا ، أن تدرس الفكر الغربي والعلم الغربي . لذلك فإن محاولات تيار الخصوصية ، وطلبة الأمة ، لتغيير مناهج التعليم ، وجعل التعليم أداة لنشر الثقافتين العربية والإسلامية ، تعنى في نهاية الأمر ، إلحاق ضرر فادح بوكلاء الغرب ، والتأثير على وجودهم ومصالحهم ، وحجم انتشار أفكارهم . . . إلخ .

وعندما نعيد تأكيد الواقع المعيش ، والذي يتلخص في أن وكلاء الغرب عندما يرون أن الدولة غير غربية بالقدر الكافي ، أي غير ليبرالية أو ديمقراطية أو متقدمة حسب تعبيراتهم ، كذلك فإن طليعة الأمة عندما ترى أن الدولة خرجت عن قيم الأمة وليست شرعية ، ولا تعبر عن ثقافتنا الخاصة ، عندئذ يمكن أن ندرك حجم المشكلة والأزمة اللتين نعانى منهما . لأن كلا التيارين ، ينادى بالتغيير ، والتغيير الجذري أيضاً ، وكلاهما متعارض مع الآخر بدءاً من الأفكار حتى المصالح . لذلك فإن دعوات التغيير الراهنة ، تنطوي بداخلها على صراع حتمي .

وصورة الصراع الراهن ، بين تيار تغريسي ، وتيار حضاري ، وبينهما الحكومة والدولة ، تميل هنا أحياناً ، وهناك أحياناً ، ولكن الدولة كنموذج في الدول العربية والإسلامية ، هي إعادة إنتاج للدولة الغربية ، فهي في فكرتها نتاج غربي ، ولكن

ولأنها جسد متغلغل داخل الأمة ، لذلك فإن روافدها ، وقوتها العاملة ، تنتمي
للأمة وحضارتها .

أى أننا بصدد تيار غربى ، وافد من الخارج ، وتيار حضارى نابع عن
الداخل ، وبينهما جهاز الدولة وفيه رأى سائدة وحاكمة وافدة من الخارج ،
وجسم بإمكاناته وتفاعلاته نابع من الداخل . لذلك فالدولة لا ترضى أى
طرف ، لذلك فهى موضوع التغيير ، وأحد أهدافه الأساسية . والتغيير المراد ،
يحسم تلك الازدواجية ، فإن تحقق فإن بديل ما سوف يزول . لذلك فإن كل
طرف فى هذا الصراع ، يحاول أن يمنع الطرف الآخر من النجاح ، بل حتى من
الوجود . ولأن « الدولة » فى وضعها الراهن ، تحتوى على الأزمة بداخلها ، لذلك
فإن قياداتها الحاكمة ، تحاول تحجيم كل الأطراف ، واستبعادهم تدريجيًا .

تداول الدول !!

فى الواقع الراهن للامتين العربيه والإسلاميه ، تثار قضية تداول السلطة بوصفها أحد أهم التحديات التى تواجه الأمة . وتشير الوقائع إلى فشل عملية تداول السلطة ، فى أغلب بلدان العالمين العربى والإسلامى . فهازالت هذه البلاد ، إما قبل مرحله ممارسة الديمقراطية ، أو تمارس نوعًا من الديمقراطية المقيدة ، كما يسمونها .

والحقيقة أن الديمقراطية ليست أنواعًا ، فهى آلية لتنظيم العمل السياسى بين التيارات الفاعلة . لذلك فالديمقراطية تحدد الوسائل التى تستخدم فى التنافس السياسى ، وأدوات العمل السياسى ، وشروطه . وجوهر الديمقراطية ، يركز على حرية التعبير عن الرأى ، وتداول السلطة ، أى أنها تصور يبنى على وجود تيارات متعددة لها حق ممارسة العمل السياسى ، وجذب الجماهير ، وبالتالي لها حق الوصول للسلطة ، إذا تحققت لها الأغلبية المناسبة .

وواقع الأنظمة العربيه يؤكد ، أنها تتجه نحو الديمقراطية ، ولكن ليس عن اختيار ، بقدر ما ينتج ذلك عن مسايرة للنظام العالمى ، والهيمنة الغربيه . ونقصد بذلك أن توجه النظم العربيه نحو الديمقراطية ، ليس نتاجًا لفكر واقتناع ، وبالتالي ليس نتاجًا لرؤية سياسيه متكاملة ، بل هو نوع من المحاكاة لما

يحدث في الغرب ، محاكاة من التابع نحو المتبوع . كذلك فإن التوجه الديمقراطي ، يرتبط غالبًا بالانفتاح على الغرب ، كما يرتبط بالتسليم لقيادة الغرب وهيمنته ، وخاصة الهيمنة الأمريكية . وبهذا تصبح الديمقراطية ، مجرد وسيلة لإرضاء الغرب ، واستيفاء أحد شروط الدعم الغربى .

لذلك فإن التجربة الديمقراطية ، لدى الأنظمة العربية ، تجربة يشوبها الكثير من القصور ، لأن آليات العمل السياسى الديمقراطى غير متاحة ، وكذلك فإن القوانين نفسها لا تلائم العمل الديمقراطى ، بل تقيده . والأهم من ذلك ، فإن الأنظمة نفسها ، تعتبر الديمقراطية ، آلية لها كثير من السلبيات ، التى يجب تجنبها ، من ذلك الحديث عن شراء الأصوات ، والتحذير من التدخل الخارجى فى الانتخابات ، والتأكيد على سلبية الحملات الانتخابية فى غالبيتها .

وعلى الصعيد الشعبى ، فإن الناس أنفسهم يتكلمون عن الديمقراطية ، وكأنها لا تعنيهم فى شىء . ومن ذلك نجد أن النشاط الحزبى قاصر وغير فاعل ، وموقف الناس من الأحزاب ، يتصف بقدر واضح من السلبية . وكان الناس أنفسهم ، لا يدفعون النظام لمزيد من الديمقراطية ، ويتركون أمر الديمقراطية للصراع بين النخب والدولة ، وكأنها أمر فوقى ، لا يخصهم على وجه التحديد .

بهذا المعنى ، فإن معظم الظروف الفاعلة الآن ، لا تدفع نحو تداول السلطة فى البلدان العربية خاصة . فالأنظمة الحاكمة ، غير راغبة فى تأكيد مبدأ تداول السلطة ، فهذه الأنظمة ليست نخبا سياسية ، تعبر عن تيارات سياسية ، وبالتالى يمكن أن تصل للسلطة أو تتركها ، حسب شعبية تيارها السياسى . لأن الأنظمة العربية الآن ، هى مؤسسات حاكمة ، فهى الحكومة والحاكم ، والدولة

والحزب الحاكم، وهى أيضًا الجيش والأمن. معنى ذلك أن الأنظمة ليست بأى حال من الأحوال جماعة سياسية، يمكن أن تبايعها الجماهير، أو تباع غيرهما، ولكنها أنظمة مندمجة تمامًا فى المؤسسة، بدرجة تجعل تغيير النظام وكأنه تغيير للدولة نفسها. وأيضًا فإن أنظمة الحكم، فى مصر مثلاً، هى قيادة تحوز السلطة، وتسيطر على الجهاز الإدارى، بشقيه المدنى والعسكرى. فهى إذن، سلطة إدارية وعسكرية، وليست نموذجًا سياسيًا، أو طرحًا فكريًا. وعندما يكون الحكم فى يد السلطة الإدارية والعسكرية والأمنية، فإن تغييره يعنى محاربة هذه السلطة ومؤسساتها.

ويختلف هذا تمامًا، عن فكرة تداول السلطة، لأن التداول ليس بين أجهزة إدارية وعسكرية، بل بين رؤى سياسية، والرؤية الفائزة، يكون لها حق توجيه الجهاز الإدارى والمدنى والعسكرى. ولكن الواقع الراهن يؤكد أن التنافس السياسى، يحدث بين أحزاب مصطنعة فى أغلبها، وبين الجهاز الإدارى نفسه، لا الرؤية التى تحكمه، لأنها غير موجودة أصلاً. فالأنظمة الحالية، ليست نخباً سياسية، بل هى نخب إدارية وعسكرية، وبالتالى فهى قيادات الجهاز الإدارى للدولة، ومن ثم فهى الدولة فى تصور النظام عن نفسه، وتصور الناس له.

والتنافس مع الدولة، أمر غير مرغوب فيه، من الناس عامة، ثم هو يعنى فى التحليل الأخير، أن أى تنافس حقيقى، هو محاولة لقلب نظام الحكم. لأن من ينافس الدولة، ويريد تغييرها، يضطر فى النهاية إلى إحداث التغيير من خارج النظام، وهو شكل ثورى، لا محال.

لذلك فإن دمج النظام السياسى فى الدولة، والتوحيد بينهما، هما فى نهاية الأمر، غلق لباب تداول السلطة تمامًا. فالتداول بين النخب والتيارات

السياسية ، ولكنه لن يكون بين الدول ، فلا يجوز أن تحل دولة محل أخرى في نفس البلد ، ونسمى ذلك تداول سلطة .

وإذا كان ذلك هو وضع النظام ، فإن وضع الناس أنفسهم يعبر عن نفس الحالة . فالناس ترى الحاكم بوصفه الدولة ، والأمن ، والجيش ، والجهاز الإداري بأكمله . لذلك فإن سلبية الناس ، في النموذج المصري خاصة ، يمكن أن تفهم من خلال هذا الواقع . فنحن نرى أن الناس لا تعارض الحاكم ، وتحاول أن تسايره ، ولا تريد تغييره ، أى أنها جماهير سلبية ديمقراطيًا . والحق أن موقف الجماهير ، من الحاكم ، ليس موقفًا سياسيًا ، بل هو موقف واقعي تجاه الجهاز الإداري .

فالجهاز الإداري ، ليس محلاً للمعارضة ، ولا للمساءلة الشرعية . ولا يسأل عن شرعية وجود ديوان أو غيره . فالمنازعة السياسية ، تتجه نحو التوجهات السياسية ، والمبادئ العامة ، والقضايا الرئيسية . وبالتالي فالناس يمكن أن تطالب بإسقاط شرعية نظام سياسى ، ولكنها لا تطالب بإسقاط شرعية جهاز الضرائب مثلاً ، أو الشرطة . لأن الجهاز في حد ذاته ، هو كيان الدولة ، التى هى عماد التنظيم العام بين الناس .

ولأن الدولة المعاصرة ، هى نموذج غربى طاغ ، ولأنها تسيطر على مجمل أنشطة الحياة ، لذلك فإن التعامل معها ، لا ينفع معه إلا السلبية . فالسلبية هى أداة من أدوات المقاومة ، لأنها انفصال عن مجمل ما يحدث ، وترك الأمور العليا ، وكأنها مجرد حكومة ، ودولة ، بلا رعية .

ويضاف لذلك ، أن الديمقراطية ما زالت نباتا غريبا في الترتين العربية والإسلامية ، لذلك ليس لها جماهير ، ولا مؤيدون . وعندما تغتال الديمقراطية ،

فإن أحدًا لا يخرج في جنازتها . نعى بذلك ، أن تداول السلطة في العالم العربى ، يحدث تحت مظلة الديمقراطية ، وآلياتها ، وهى فى النهاية أدوات لم تخترها الجماهير ، ولا تشعر أنها تعبر عنها ، ولا تتحمس لها . ودليل ذلك ، فى اقتصار الديمقراطية وأزماتها ، على النخب ، وكأنها قضية تهم المرشحين ، لا الناخبين .

وعند هذه النقطة ، يمكن أن نفهم أزمة التيار الإسلامى وتداول السلطة ، وهى أزمة متشابكة . لأن التيار الإسلامى ، بمختلف فصائله ، يتكلم عن الشرعية ، والبيعة ، والشورى . وهو يوجه خطابًا للجماهير ، تفهمه ، وتعيه ، ويجد استجابة لا تحظى بها الأنظمة الحاكمة أو التيارات السياسية المتغربة الأخرى .

ورغم أن خطاب التيارات الإسلامية يجذب الجماهير نحوها ، إلا أنها مطالبة بأن ترفع شعارات أخرى ، عن الديمقراطية ، وهى شعارات ترفعها بعض التيارات الإسلامية فى خطابها نحو النخب المتغربة أساسًا . أى أن الديمقراطية ، شعار تحتاجه التيارات الإسلامية ، لا مع الجماهير ، بل مع النخب التى تفرض شروطها من خلال تحالفاتها مع النظم الحاكمة .

والأزمة الحقيقية للتيارات الإسلامية ، تنبع فى أنها طرح بديل بالفعل ، وأنها تحوز على الشرعية ، ولها جماهيرها ، أى أنها صاحبة بيعة من قطاع فى الأمة ، ولكنها فى النهاية تواجه سلطة تحوز على الدولة وتتوحد معها . لذلك فإن المعارضة الإسلامية ، تتحول إلى دولة بديلة ، فى نظر نفسها كثيرًا ، وفى نظر خصومها دائمًا . والأزمة هنا ، أن آليات تداول السلطة غير مطروحة أصلاً ، وأيضًا فإن السلطة الحاكمة هى الجهاز الإدارى ، بشقيه المدنى والعسكرى ، وبالتالي فالتداول هنا بين دول لا بين جماعات سياسية !!!

والأزمة تتفاقم تمامًا، عندما نضع في اعتبارنا، أن نموذج الدولة الحالى، وهى الدولة القومية، التى تحوز كل السلطة، وتسيطر على كل مجالات الحياة، والتى تصبح هى مصدر الهوية، هذه الدولة العملاقة، هى نموذج غربى فى أساسها. مما يعنى أن: دور التيارات الإسلامية عن الدولة يختلف عن ذلك تمامًا. حيث فكرة دولة السلطان، التى هى دواوين تساعد الحاكم فى تنظيم الأمور العامة، فى أضيق الحدود، مقارنة بالدولة القومية الغربية الراهنة.

لذلك تتحول المنازعة الإسلامية، إلى منازعة جذرية، ولأنها شرعية وجاهيرية، فإن الموقف منها يتفاقم من قبل الدولة والتيارات الأخرى، حيث تعامل بوصفها تيارات انقلابية. أى أن مشروع التغيير الجذرى الذى تحمله التيارات الإسلامية، مع وجود سلطة حاكمة بقوة التوحد مع الدولة، يجعل هذه التيارات مدانة غالبًا من قبل الدولة، بوصفها خطرا على الحالة الراهنة.

وعلى صعيد آخر، سنجد مأزق التيارات السياسية الغربية المنشأ. فهذه التيارات تنادى بتداول السلطة، بوصفه تغييرا للتوجه الحاكم للدولة، وهى تقبل الدولة بوضعها الراهن لأنها دولة مستوردة، وهى جزء من أفكار هذه التيارات. ومع أن هذه العوامل معًا، كانت ترشح التيارات السياسية المتغربة، لتداول السلطة فيما بينها، إلا أنها تصطدم بالأنظمة الراهنة، التى لا تنتمى لمفهوم النخب السياسية المتنافسة. معنى ذلك، أن النظام الراهن، ولأنه قيادة إدارية عسكرية، فإنه لا ينافس الآخرين، ولا يقبل أن ينافسه أحد.

لهذا سنلاحظ، أن النظام الحاكم يأخذ من النخب المتغربة، أفكارًا وتصورات، ويوظفها فى خدمة النظام، ويوظف النخب أنفسهم، أو يجيدهم تمامًا. فهذه النخب، من وكلاء الغرب، هم أدوات للدولة المستوردة، فى

صورتها العربية . لأن هذه الدولة في النهاية نموذج مشوه للأصل الغربى ، فهى خلط بين الأزمة الغربية المتمثلة في طغيان الدولة ، وبين الأزمة العربية الإسلامية ، المتمثلة في الحاكم المتغلب ، أى أن فيها من السلبيات الوافد والموروث معاً .

تلك هى الحالة الراهنة ، فى أمتينا العربية والإسلامية ، وهى إذن حالة يمتنع فيها تداول السلطة ، مما يجعل عملية التغيير، التى تجدها دفعا هائلا ، هى أهم التحديات التى تواجهها الأمة .

التداول الحضارى

إن صلب أزمة الأمتين العربية والإسلامية ، يكمن فى أنهما تتران بفترة حرجة فى تاريخهما ، حيث وجودهما نفسه مهدد . وأمام هذه اللحظة التاريخية ، فإن الرؤى المطروحة للتغيير ، وبناء مستقبل جديد ، هى فى حد ذاتها ، تمثل مأزقاً جديداً ، وأزمة مضافة ، لأن هذه الرؤى فى جوهرها متعارضة إلى حد بعيد .

الواقع يؤكد إذن ، أن الأمة تحتاج لعمل مستقبلى للخروج من أزمتها الراهنة . ولكن الخطط المطروحة لهذا العمل المستقبلى ، لم يحدث حولها اتفاق ، بل يحدث حولها صراع ، واختلاف الرؤى فى حد ذاته ، نوع من الأزمات ، هى أزمة فى رد الفعل . نعى بذلك أن الواقع الراهن لأمتنا ، أخرج من بين نخبها ، رؤى متباينة ومتعارضة . وتحول الأمر إلى صراع ، لأن الرؤى لا يمكن التوفيق بينها . وأصبح للصراع هدف محدد ، وهو تسيد رؤية على الرؤى الأخرى .

والحقيقة ، أن لحظات الأزمة ، تفجر أزمت أخرى ، وتدعو أحياناً للفرقة . نعى بذلك ، أن تفاقم الأزمة الراهنة ، وتدخل قوى كثيرة فى صراع الأمة مع مستقبلها ، أديا إلى تزايد احتمالات الفرقة والصراع ، ليس فقط بين المنتمين إلى رؤى مختلفة بل أيضاً بين المنتمين إلى نفس الرؤية .

ويمكننا أن نلاحظ ، أن الأمة الآن تواجه موقفاً يمس تراثها وتاريخها

وهويتها، وفي النهاية يمس وجودها، فالأزمة الراهنة ليست في تأخر اقتصادى مثلاً، ولكنها أزمة تتعلق بمجمل وجود الأمة، ومدى استقلال قرارها ومصيرها. والمطروح من الدول الغربية، وخاصة أمريكا وإسرائيل وكذلك من الأمم المتحدة، ومؤتمراتها الدولية، وأيضاً المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، هذا المطروح يصل إلى أقصى حد ممكن، حيث يلامس كل مقدسات الأمة. بمعنى آخر، فإن الأمة العربية وكذلك الإسلامية، تواجهان خطة واضحة، لضم الأمة إلى قيم الحضارة الغربية، وإحداث انقطاع تاريخى مع موروثها الحضارى.

وعندما تكون الأزمة، تتعلق بالتأخر، كما ترتبط بالهوية، فإن هذا يعنى أن المشكلة أصبحت حزمة متكاملة من المشاكل، تمس مجمل وجود الأمة، وتؤثر على كل شىء فيها. فالأزمة الراهنة، وما ستؤدى له فى المستقبل، لا تتعلقان بالنظام السياسى فقط، بل بكل الأنظمة الرسمية وغير الرسمية، ويصل تأثيرهما على الأسرة والسلوك الشخصى لكل إنسان.

ولأن الأزمة شاملة لكل وجود الأمة، وكل عناصر حياتها، وأيضاً كل موروثاتها، لذلك فإن الرؤى المطروحة للتغيير، رؤى شاملة لكل جوانب الحياة. معنى ذلك أننا لا نتكلم عن برامج للإصلاح الجزئى، بل نتكلم عن اختبارات مستقبلية تؤثر على كل وجود الأمة، وهويتها، ومصيرها.

ورغم أن الرؤى المطروحة للتغيير، هى تعبير عن العديد من التيارات السياسية المتباينة، إلا أن جملة المطروح يمكن تصنيفه فى ثلاثة تيارات، أو ثلاث رؤى:

١- الرؤية الحضارية: التى تنادى بالنهضة من خلال إحياء الموروث، وتجديده، وتطويره، لتحقيق مرحلة حضارية جديدة.

٢- الرؤية التغريبية : التى تنادى بالاندماج فى الحضارة الغربية ، ومحاولة اللحاق بها فى مختلف المجالات ، وتبنى نظامها القيمى ، بوصف أن الحضارة الغربية يمكن تعميمها على كل البشر، مع وجود اختلافات بين دولة وأخرى .

٣- الرؤية الواقعية الاستسلامية المحافظة ، وهى ليست رؤية ، ولكنها إجراءات ومواقف ، وهى تظهر فى مواقف الأنظمة العربية ، حيث يتم قبول النموذج الغربى ، ليس عن إيمان به ، ولكن لأنه مفروض من قوى عظمى ، ولأنه يمثل برنامجاً يمكن أن تتبناه الأجهزة الإدارية والعسكرية لهذه الأنظمة ، والتى تفتقد لأى رؤية ، وكذلك لأن تبنيه يؤدى إلى دعم غربى لهذه الأنظمة التى تعاني من فقدان الشرعية .

ورغم أن هذه المواقف استسلامية ، إلا إنها تأخذ موقفاً محافظاً من القيم الغربية الغربية عنا ، لأن هذا الموقف ليس عن إيمان بالقيم الغربية ، ولأن الأنظمة العربية ، هى فى النهاية كيان الدولة الذى ينتمى بجذوره للناس وقيمهم .

وإذا دققنا فى هذه الرؤى ، وعلاقتها بالأزمة الراهنة ، سنجد أن الرؤية الأولى تعالج أزمة التأخر والهوية معاً ، ولكن الرؤية الثانية ، وأيضاً الثالثة ، تعالجان أزمة التأخر فقط ، والرؤية الثانية ، ترفض وجود أزمة هوية أصلاً ، أما الرؤية الثالثة فتتجاهل وجود الأزمة الخاصة بالهوية ، وتظن أن قيمنا مصانة ، ولا تربط بين التغيرات الحادثة تجاه التغريب ، وما يمكن أن ينتج عنها من خلل فى القيم .

بهذا نستطيع أن نتصور فداحة ما يحدث ، لأن الجميع متفق حول التأخر ، وأهمية الخروج منه ، ولكن الرؤى التغريبية والواقعية الاستسلامية ، تبنى أساساً

على أن الهيمنة الغربية ليست مرفوضة ، بل أكثر من ذلك ، فإن هذه الهيمنة هي الحل الأساسى لمشكلة التأخر، أى أن التأخر سوف يتم تجاوزه من خلال قبول الهيمنة ، والالتحاق بالغرب عن اختيار ورغبة من جانبنا .

وحتى نستطيع فهم الصورة بشكل أوضح . يمكننا أن نقدم أزمة الهوية ، على أزمة التأخر، ونرى موقف التيارات الأساسية ، فتيار الخصوصية الحضارية ، يرى أن إحياء الهوية ، والتواصل الحضارى مع الموروث ، هما الطريق الأساسى لإحداث النهضة .

أما تيار التغريب ، فيرى أن التخلص من الخصوصية الحضارية ، هو شرط معالجة أزمة التأخر، لأنه يفترض أن الموروث الحضارى لأمتنا ، هو سبب تأخرها ، أى أنه موروث رجعى وظلامى ومتأخر. معنى ذلك ، أن الانقطاع الحضارى شرط للتقدم . وبالتالي فإن قبول الهيمنة الغربية ، ليس قبولاً لاستعمار، ولكنه قبول للكرم الغربى ، الذى يتيح لنا منجزه الحضارى ، حتى نستفيد منه .

أما التيار الثالث : وهو ليس تياراً ، ولكنه موقف النخبة الإدارية والعسكرية الحاكمة ، فإن رؤيته جدد غربية ، لأنها تربط بين الالتحاق بالعالم المتقدم ، والحفاظ على القيم الموروثة معاً ، دون أى محاول لمناقشة هذه الفرضية . والواقع أن النخب الحاكمة تفعل ذلك بحكم تكوينها السياسى ، فهى نخب إدارية ، تفهم فى الأوامر والإجراءات والقرارات ، ولا تناقش الأفكار والرؤى . وبالتالي فهى تتصور أن الإصلاح الاقتصادى مثلاً ، يتحقق من خلال نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين .

وإن هذه النصائح ليست إلا إجراءات فنية للإصلاح الهيكلى ، بمختلف جوانبه . ولكن ارتباط الإصلاح الاقتصادى ، بالسلوك الإنتاجى والاستهلاكى والرأسمالى ، ومدى ملائمة ذلك لقيمنا ، أو تأثيره على موروثنا ، كلها أمور لا

تناقش أصلاً. والنخب الإدارية العسكرية، ترى ببساطة، أنه يمكن تطبيق شروط الدولة القوية الحديثة، كما ينادى بها الغرب، وكذلك الاحتفاظ بقيمتنا. والحقيقة أن مسألة الاحتفاظ بقيمتنا، تكاد تكون مجرد شعار تردده النخب الحاكمة، ولكنها لا تفعل أى شىء من أجل تحقيقه، وفي نفس الوقت فإنها تأخذ من الإجراءات ما هو كفيل بتحطيم قيم الموروث. ولكن «الدولة» تتحرك فقط لحماية القيم، عندما يكون هناك اعتداء صريح ومباشر وسافر عليها، وهو أمر محدود في حدوثه وتأثيره.

والمشكلة الأخطر، أن وجود النخب الإدارية والعسكرية نفسه، أصبح مرتبطاً بالغرب، ودعمه، ومقترحاته، وهيمنته. لذلك نجد أن عملية «تأمين النظام» أصبحت تطول أبنية التراث، والموروث، والقيم العليا، بدرجة تجعل النخب الحاكمة في التحليل الأخير، ضمن تيار التغريب، رغم أنها ليست نخبا تبشر بالفكر الغربى، بل هى نخب تمارس الإجراءات والأوامر، وقد ارتبط مصيرها بالغرب.

في ضوء هذا التصور، فإن رؤى التغيير المطروحة تجاه الأزمة الراهنة، تطرح جدول أعمال جذريا، وما بينها من تباين، يحول دون أن يكون بينها تتابع. وتلك أزمة أخرى، وربما أخيرة، لأنها سبب التصاق الفتنة بأزمة التأخر، وأزمة الهوية.

نعنى بذلك، أن التغيير فى فهم وكلاء الغرب، سوف يؤدى إلى تغييرات جذرية تصيب الموروث فى مقتل، وتؤسس للانقطاع الحضارى، وتؤكد، وربما تحول دون حدوث تواصل معه فى المستقبل. أما التغيير فى فهم وكلاء الموروث، فهو انفصال عن النموذج الغربى، وعزل كل تأثيراته على القيم والمبادئ، وإعادة بناء النماذج الموروثة وتجديدها، وتطويرها.

الأزمة هنا، أنها فتنة، لأن تحويل النظام إلى النموذج الغربى، وتحويله إلى النموذج العربى الإسلامى، ليستا عمليتين ينفع فيهما التتابع، وبالتالي لا ينفع فيهما تداول السلطة، لأن التداول الممكن هو داخل إطار مرجعى واحد، أما ما نحن بصددده الآن فهو تداول حضارى، أى أن مرجعية السلطة تتغير مع تغير الحاكم، فتكون الحضارة الغربية حيناً، والحضارة العربية الإسلامية حيناً آخر. وهو أمر لا يمكن حدوثه، لأن تطبيق مرجعية حضارية، يحول دون تطبيق الثانية.

المقصود هنا، أن التطبيق الكامل للرؤية التغريبية، سوف يؤدي إلى هدم كل أبنية الموروث، وإحداث خلل فى كل نظام القيم والأخلاق، وكذلك سيحدث تغييراً ملحوظاً فى بناء الأفكار والمبادئ. وكل هذا يعنى صورة أخرى للأمة، أو على الأقل محاولة لخلق صورة أخرى للأمة.

وفى مقابل ذلك، فإن تطبيق رؤية الخصوصية الحضارية، سوف يؤدي إلى تنقية كل الأنظمة من العنصر الوافد، وإعادة بنائها من جديد، وإعادة أبنية الموروث ونظمه، وإحياء القيم والأخلاق، وما يتبعها من قانون . . .

أى أن لكل تيار رؤيته عن النظام، وكلتا الرؤيتين مختلف جدرئاً، وهو ما يعنى أن كل ما سيفعله تيار، سوف يغيره التيار الآخر. وهذا وضع لا ينفع معه مبدأ تداول السلطة. وبهذا فإن الرؤى المطروحة للتغيير، يمكن أن نختار منها رؤية ثم نطبقها، ولكن الرؤى نفسها لا يمكن أن تطبق على التوالى. إنها رؤى لا تتعايش معاً، وفيها أزمة أخرى. والأخطر أنه منها تولد الفتنة.

استبعاد الآخر

لعل المراقب للحياة السياسية، يلمح حدة متزايدة في موقف التيارات السياسية من بعضها البعض . وهى ليست مجرد تنافس صراعى بين التيارات السياسية ، بل تتجاوز ذلك إلى نوع من الحرب السياسية ، ورغم أن هذه الحالة ، لها جذور تاريخية ، إلا أنها تزداد وضوحًا مع الاقتراب من نهاية القرن العشرين .

وفحوى الصراع السياسى الدائر الآن ، هو فى محاولة بعض التيارات السياسية استبعاد التيارات الأخرى من الساحة السياسية . فهى إذن ليست معركة حول الفوز بتأييد الناخبين ، قدر ما هى معركة حول شرعية ممارسة السياسة أصلاً . ويدور الصراع ، حول رفض حق بعض التيارات فى ممارسة السياسة . ولذلك فهى معركة شرسة ، وآثارها مدمرة ، لأنها تتعلق بالحقوق الأصلية . لأن محاولة سحب حق تيار من ممارسة السياسة تعنى إلصاق تهم بهذا التيار تفقده الشرعية القانونية أو الجماهيرية .

لذلك فإن آليات الصراع السياسى ، تستخدم مصطلحات مثل العمالة والخيانة والإرهاب وغيرها . وهى فى جوهرها ، ليست فقط مصطلحات سياسية ، بل أيضًا مصطلحات قانونية ، أى أن هدفها الأخير إلصاق تهمة بتيار ما ، تسحب منه حقوقه ، وتدينه ، وتمنعه من ممارسة حقه . وهى كلها ، محاولات

لتجريم التيار السياسى ، فتصبح أفكاره جريمة ، ومجرد الدعوة لها جريمة فى حد ذاتها .

ورغم تاريخ هذه الصراعات ، إلا أن الحقبة الأخيرة ، تركزت على صراع علمانى إسلامى ، بات واضحًا أنه يحتل الساحة ، ويفرض نفسه على الجميع . ومنذ الثمانينيات ، تظهر بوادر هذا الصراع ، الذى يفضى فى النهاية لحالة تشبه الحرب الأهلية فى تسعينيات القرن العشرين . مما يجعل هذا الصراع ، ليس فقط أحد أهم تجليات الحالة الراهنة ، بل أيضًا أحد أهم محددات المستقبل القريب .

ولعل من المفيد أن نحدد مغزى ودلالة التسميتين ، للتيارين العلمانى والإسلامى . فالمقصود بالتيار العلمانى ، ليس كل فكر دنيوى لا يستند إلى النصوص ، بل المقصود هو التيار العلمانى المعادى للدين ، أو الذى ينادى بتهميش دور الدين ، وكذلك الفكر الغربى ومشاريعه . معنى ذلك ، أن التيار العلمانى المقصود فى الصراع ، هو صاحب المشروع الغربى المعادى لقيم الحضارة العربية الإسلامية . لأن هناك تيارات أو رموزا علمانية ، تنادى بفكر دنيوى ، ولكنه يخدم قيم الأمة وتدينها ، وكذلك يؤكد على القضايا الوطنية ، ويعادى هيمنة الحضارة الغربية على أمتنا .

وبالمثل فإن التيار الإسلامى ، ينقسم إلى فصائل متعددة . ولعل الساحة الإسلامية ، تمثل الآن تعددًا كبيرًا فى داخلها . لأن فيها أطروحات العنف ، وكذلك فيها الأطروحات السلمية ، والمشاريع الفكرية . لذلك فإن موقف كل تيار من الآخر ، يختلف ويتباين . ورغم أن كل التيارات الإسلامية تنتمى للموروث الحضارى ، إلا أنها تأخذ مواقف مختلفة على أبعاد متعددة ، منها التطرف والاعتدال ، والجمود والاجتهاد وغيرها .

وإذا أردنا أن نرصد الأزمة الحقيقية ، فإننا سنكون أقرب إلى الحديث عن الصراع بين التغريب والإحياء الحضارى ، بوصف الأول يسمى غالباً علمانيا ، والثانى يسمى غالباً إسلامياً . ولكن الواقع أن بعض رموز العلمانية ، هم فى خانة الخصوصية الحضارية . معنى ذلك أن الرؤى التى تلتزم بثقافة الأمة فى جانب ، والرؤى التى تخرج عن ثقافة الأمة وتنادى بالتغريب فى جانب آخر . وهذا لا ينفى الخلافات داخل كل جانب ، ولكن الصراع بين التغريب والخصوصية الحضارية ، هو - فى تصورنا - سبب المعركة السياسية الراهنة .

وفى هذا الصراع ، بين التغريب وتيار الخصوصية الحضارية ، تستخدم آليات عدة ، ولكن الآلية الأكثر بروزاً الآن ، هى آلية الاستبعاد ، لأنها الآلية الأعلى صوتاً والأكثر تأثيراً . حيث يتهم تيار التغريب بالكفر ، وتيار الخصوصية بالإرهاب . والمقصود بهذه التهم ، هى نفى حق هذا التيار أو ذاك فى ممارسة حقوقه السياسية . والاتهام بالكفر هو محاولة لإسقاط الشرعية النابعة من الأمة عن تيار التغريب لأنه اتهم يحتكم للأمة ويستعديها على تيار التغريب ، والاتهام بالإرهاب يهدف لإسقاط الشرعية القانونية عن تيار الخصوصية ، لأنه يحتكم للدولة ويستعديها على هذا التيار .

والواقع أن آليات الاستبعاد والنفى والاتهام ، تظهر بوضوح لدى فرق التطرف ، أى لدى التطرف العلمانى والتطرف الإسلامى . فتيار التطرف العلمانى ، يحاول أن يلصق التهم بمعجل التيارات الإسلامية ، وكل من ينادى بفكر الخصوصية . ولذلك نجده يلصق تهم الإرهاب ، ليس بمن يمارس العنف فقط ، بل بكل من ينادى بإحياء قيم الموروث الحضارى . وهى محاولة ليست فى مجال الفكر ، بل فى مجال السياسة ، بمعنى أن المقصود بالاتهام ، أن الجميع يتآمرون ، وكلهم يساند الإرهاب ويدعمه ، ولذلك فإن تيار الخصوصية ، بكل

تياراته الإسلامية ، يجب أن يحاكم بالقانون ، والطوارئ والمحاكم العسكرية ، حتى يلقي مصيره في السجون والإعدامات . وبهذا ، فإن استبعاد الآخر ، ليس استبعاداً سياسياً ، بل هو استبعاد للوجود والحق في الحياة أيضاً .

على الجانب الآخر ، سنجد أن التطرف الإسلامى ، يلصق تهمة الكفر بالتيارات العلمانية ، ويوسع دائرة الكفر ، لتشمل كل التيارات العلمانية ، دون النظر في الفروق بينها . وهى محاولة لإفقاد هذه التيارات ، لأى احتمال للقبول من قبل الجماهير . ثم يضاف ، للرفض الجماهيرى ، الاتهام بالارتداد ، وهو يعنى رفع قضايا التفريق بين الزوج والزوجة في أحسن الظروف ، ويصل الأمر في النهاية إلى صدور فتوى بالقتل ، ثم تنفيذ القتل على يد جماعات العنف .

نعنى بذلك ، أن المعركة وصلت لحد الحرمان من الحياة ، ولم تعد استبعادا سياسيا ، بل استبعاد من الحياة نفسها . لذلك فإن يوميات هذه المعركة تدفعنا إلى القلق ، من احتمالات خطرة ، تحول البلاد إلى ساحة من المعارك والدماء .

وداخل آليات الاستبعاد ، يظهر دور الحكومة واضحاً ، فهى طرف في هذه المعركة ولكنه طرف أصيل ، ومتحالف في نفس الوقت . فهى تارة تسمح لجماعات التطرف بحرية الحركة . وتارة تنقلب عليها وتتحالف مع الطرف العلمانى . وسنجد أن الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يوليو ، ومروراً بعبد الناصر والسادات ومبارك ، تبدأ دائماً بالتحالف أو الميل للطرف الإسلامى ، بحثاً عن الشرعية الجماهيرية ، وعندما يقوى النظام ويسيطر على المجتمع ، ينتقل للتحالف مع طرف علمانى . ويعادى التيارات الإسلامية لأنها تنافسه في صلب الشرعية ، بل هى تملكها أكثر منه ، ولذلك فهو يستمد شرعيته في البداية منها .

وحالة الحرب بين التيارات السياسية ، أفادت نظام الحكم ، في عصوره

المتتالية ، لأنه استطاع استخدام كل التيارات تيارا بعد آخر، في ضرب التيارات الأخرى . معنى ذلك أن النظام تحالف مع الجميع ، وضرب الجميع ، والمحصلة النهائية ، هى حالة ثأر بين التيارات السياسية ، وضربات متلاحقة لكل التيارات . أى أن المحصلة النهائية هى إضعاف الحالة السياسية برمتها ، وتصعيد الفتنة بين التيارات السياسية ، مما يجعل هذه التيارات ، أدوات لإضعاف نفسها . وهو الأمر الذى يعطى للنظام السياسى ، قوة تمكنه من تقليل أثر أى آخر سياسى .

وهذا الوضع ، جعل النظام السياسى هو المستفيد الأول من حالة الحرب بين التيارات السياسية ، وكذلك أصبح النظام عنصراً فاعلاً في تعميق الأزمة بين التيارات السياسية ، وإهدار أى احتمال لتحالفها معاً في مواجهته .

ولكن السؤال الملح ، لماذا المعركة أصلاً ، ولماذا الاستبعاد؟ ! وهنا نريد أن نصل إلى عمق المشكلة ، التى كما قلنا ، تدور بين التغريب وتيار الخصوصية الحضارية . لأن المشكلة بين هذين المشروعين ، أن كليهما ضد الآخر ، فللتغريب قيمه ، ولحضارتنا قيمها . ولذلك فإن أى مشروع منهما ، إذ نجح ، ينفى الآخر في الواقع .

معنى ذلك ، أن سيادة القيم الغربية ، تؤدى بالضرورة إلى إهدار أى احتمال لإحياء قيم الأمة الأصيلة . وكذلك ، فإن إحياء قيم الأمة ، والنهوض بها ، لن يجعلها هناك أى وجود للمشاريع الغربية .

لهذا ، فإن المعارك السياسية الأخرى بين الرأسمالية والاشتراكية ، أو بين التيارات الإسلامية ، هى معارك من النوع الذى لا يؤدى بالضرورة للاستبعاد الكامل ، ولكن المعركة بين التغريب والمشروع الحضارى ، هى معركة فاصلة ،

فيها المنتصر والمنهزم، ولعقود طويلة. وهذا سبب هام، في جعل دور الحكومة في هذه المعركة، ذا آثار سلبية شديدة الضرر. لأن اللعبة السياسية بين تيارات تنتمي لقيم واحدة، أمر يمكن حدوثه وتجاوز آثاره فيما بعد. ولكن المناورة بين أصحاب المشاريع الحضارية المتعارضة، تؤدي إلى إشعال نيران ملتهبة بالفعل.

ولهذا أيضًا، فإن تيار التغريب، والتيار الإسلامي، في فصائلهما المتطرفة يميلان إلى الوصول بالاستبعاد إلى حد الحرمان من الحياة. لأن التطرف في النهاية، هو موقف شديد الحدة، يعالج الأمور في صورتها الجامدة. وبالتالي فإن الموقف المتطرف، يكشف لنا عن حقيقة هامة، هي أن استبعاد الآخر، ليس فقط مشكلة وأزمة وسلوكا سلبيا، ولكنه أيضًا نتاج صراع بين قيم وافدة وأخرى مورثة.

التغيير وأزمة المصادقية

إن الرؤى المطروحة للتغيير، في اللحظة الراهنة، تميل إلى الدخول في متاهة الصراع ومناخه. فقد أدى سيادة نمط الصراع، إلى فرض أدوات جديدة على الخطاب السياسى، جعلت الرؤى المطروحة مجبرة على استخدام بعض الأفكار، سواء أرادت ذلك أم لا. وأهم الأسباب الداعية لتبنى خطاب غير صريح، هى تلك الخاصة بدائرة العنف.

فالعنف الصادر من الجماعات الإسلامية المتطرفة، ركز خطابه على قضية الإيمان والكفر. وأطلق سلاح التكفير في وجه الجميع، وكأنه معيار أولى، يجب التأكد من موقف الطرف الآخر عليه. وفرض معيار الإيمان والكفر، كأداة في صراع سياسى، هو فعل ناتج عن موقف جماعات العنف، ولكنه أيضًا معيار مستمد من الموروث الدينى، ويستند إلى شرعية من الأمة.

نعنى بذلك، أن الأمة تميل إلى رفض كل من يتهم بالكفر، ويجاهر به، سواء بالنسبة للمسلم أو المسيحى. وهو ما ينتج عن محورية الدين في حضارة هذه الأمة. ولذلك فإن السائد والشائع، أن يكون الإنسان منتميًا لدين سماوى. أما من يرفض الأديان ويهاجمها، فهذا يلقى رفضًا شعبيًا. وهو الأمر الذى يظهر جليًا في القضايا التى طرحها بعض المفكرين. فكلما صرح المفكر برفضه للدين، كلما واجه رفضًا شعبيًا.

واستنادًا لهذا الأساس ، فإن الجماعات المتطرفة ، وظفت معيار الإيمان والكفر ، في القضايا السياسية ، والحياتية عمومًا ، وجعلت هذا المعيار أساس موقفها السياسى . ثم استخدمت المعيار في تبرير العنف ، حيث يصبح العنف في نظرها مبررًا تجاه الكافر ، أو من يرفض تطبيق شرع الله . . . وهكذا .

ورغم أن استخدام العنف كوسيلة للحكم بناء على معيار الإيمان والكفر ، أمر غير مقبول من جماهير الناس ، إلا إن استخدامه فجر القضية ، ووظف أحد جوانب الشرعية السائدة لدى الأمة . وربط بذلك بين رفض الجماهير للسلوك الخارج عن الدين ، ورفضهم بالتالى لمن يعتبر رمزًا للكفر ، وبين العنف من جانب آخر . ودون أن يكتسب العنف شرعية من الأمة ، إلا أنه استطاع في أوقات كثيرة أن يفوز بصمت الأمة . معنى ذلك ، أن قضية ربط العنف بالكفر ، جعلت الأمة في غالبيتها ترى أن ذلك صراع بين طرفين كلاهما مرفوض .

وهذا الموقف برمته ، أظهر مسألة معيار الإيمان والكفر ، الذى أصبح قيدًا على حركة التغريب الفكرى . فأصبح الطرح الفكرى الغربى ، الذى يعتبر السدين شأنًا فرديًا ، فى أحسن الأحوال ، أو يعتبره مظهرًا للتخلف ، فى أسوأ الأحوال ، أصبح هذا الطرح مدفوعًا لتبنى شعارات دينية ، وألفاظ وأفكار دينية ، ثم يخفى بداخلها ما يعارضها وينفيها .

فترى مثلاً ، الطرح العلمانى الغربى ، يقدم رؤيته الليبرالية أو الماركسية ، بكل جوانبها أن تنحى الدين ، وتتعامل معه حسب التقليد الغربى المعاصر ، الذى يفصل الدين عن الدنيا . ومع ذلك ، فإن هذا الطرح كثيرًا ما يؤكد أن ما يقدمه ، ليس إلا «الإسلام الصحيح» . وهى محاولة لتمرير الفكر الغربى ، وكأنه لا يتعارض مع الإسلام ، وبالتالى لا يتعارض مع قيمنا الحضارية .

ومن هذا، ظهر نموذج جدير بالاهتمام، وهو نموذج الفكر الإسلامى المستنير. وبالطبع فإن كلمة مستنير فى حد ذاتها، تعطى دلالات إيجابية، ولكنها تستخدم الآن وكأنها أداة للتصنيف. وقد استخدمت خاصة بعد أن رفض التصنيف إلى اعتدال وتطرف. حيث إن التيار العلمانى التغريبي، مال فى معظمه إلى القول بأن المعتدل والمتطرف، كليهما فى بوتقة واحدة، وبهذا فكلاهما متطرف وبدأ التيار العلمانى التغريبي فى تقديم صورة جديدة من صنعه عن الاعتدال الإسلامى، ظهرت تحت مسمى الإسلامى المستنير.

والهام هنا، أن نلاحظ كيف أن الفكر العلمانى التغريبي، ذا الأساس المادى، القائم على تهميش الدين، والقول بالفصل بين الدين والدنيا، قدم نفسه باعتباره فكرًا إسلاميًا مستنيرًا. وأصبح الرأى المتعارض مع الإسلام، يقدم بوصفه رأياً إسلامياً. حيث قدمت أفكار تمثل الموقف العلمانى الغربى، والمسيحية الغربية المعلمنة، فى محاولة لجعلها أفكارا إسلامية. ثم أعيد النظر فى التاريخ العربى الإسلامى، حيث يتم رفضه، تحت دعوى أنه متخلف وظلامى، ويتم التبشير بتاريخ جديد يئاثل تاريخ الغرب مع المسيحية، الذى نتج عنه ظهور العلمانية اللادينية، وظهور المسيحية الليبرالية الدنيوية، التى فى حقيقتها ليست مسيحية.

وهنا تجاهل الفكر المستنير، حقائق الإسلام، وتاريخه، وتجاهل حتى المسيحية، والمسيحية المصرية خاصة، وأصبح ينادى بشكل غربى، مرفوض إسلاميًا، ومرفوض مسيحيًا، ليس من مسيحي العرب فقط، بل حتى من حركات الإحياء الميحي فى الغرب.

إن هذا الفكر المستنير، كما يطلقون عليه، يقدم رؤى للتغيير أقل ما يقال عنها، إنها ملتبسة. لأنها تجمع المتناقضات، وتصرح بشعارات غير ما تقول فى

المضمون. وتربط بين أشياء، لا يجوز الربط بينها. وفي المحصلة، فإن هذه الرؤية لا تصل إلى مستمعيها، فالبعض يراها ضد الدين رغم ما تزعمه، ويرفضها، والبعض يؤيدها لأنها رؤية لا دينية، والبعض الآخر تلتبس عليه الأمور فيفهم منها، ما لم يقصد من مضمونها.

والمهم بالنسبة لهذه القضية، أن هذا الطرح التغريبي، أصبح في جزء كبير منه، طرحاً ضمنياً غير ظاهر، وغير معلن. وبالتالي فإن الجدل حوله، يصبح أحياناً بلا طائل. ولذلك يغلب على الحوارات الثقافية، الكثير من الشجار، والقليل من الفهم. لأن إخفاء جوهر الفكر، يؤدي إلى محاولات كشف هذا الجوهر، ثم إنكار ما تم اكتشافه. ويصبح النتائج النهائية، ليس سوى شيء غير مفهوم من عامة الناس، أو هو شيء غير مفيد في الوصول إلى إجماع الأمة بالقبول أو الرفض.

على الجانب الآخر، من آليات العنف، ظهر اتجاه واضح، تقوده الدولة، في محاولة لإخراج التيارات الحضارية والإسلامية، من الساحة السياسية. وتحالف مع الدولة، في ذلك، فريق من العلمانيين الغربيين. والدولة تستند في فعلها، على شرعية القانون، لا شرعية الأمة، وتستخدم عنف الجماعات المتطرفة بوصفه أداة للتخلص من كل التيارات المنافسة، وهي تيارات حضارية إسلامية.

وتحت دعوى القانون، والاستناد إليه، بدأ التحالف الحاكم في استخدام مصطلح الديمقراطية، بوصفه شرطاً يفرض على الجميع. ومن يرفض الديمقراطية، لا يعتبر صاحب رؤية أخرى، بل يعد إرهابياً، يساند العنف، صراحة أو ضمناً.

وبالتالي فإن الموقف من الديمقراطية، يستخدم أدوات العنف الرسمي، والتي تصل إلى الطوارئ، وأجهزة أمن الدولة، ثم إلى المحاكم العسكرية.

والواقع إن الحكومة ، تحاول أن تخرج التيارات المستندة على شرعية الأمة ، والتي ترفع شعارات إسلامية ، لأنها رأت في كل فصائل الحالة الإسلامية خطراً عليها . وفي ذلك ، فهي تتفق مع أجهزة صنع القرار الغربى . لأنها أيضاً ترى في هذه الحركات ، الخط الأخضر ، الذى يهدد الحضارة الغربية ، وبالتالي فإن وكلاء الغرب ، بمختلف فئاتهم ، لهم نفس الموقف .

وهذا الوضع ، أدى إلى تصريحات عديدة من قبل الفصائل الإسلامية تتضمن التأكيد على الديمقراطية . والحقيقة أن طرح شعار الديمقراطية من قبل الحركات الإسلامية ، يتضمن فى جانب منه ، أنها ترى أن حق الممارسة السياسية أمر ضرورى لأنها محرومة منه . والجانب الثانى ، أن هذه الحركات ، التى لا تستخدم العنف وترفضه ، ترفع شعار الديمقراطية خضوعاً للتحالف المستند على شرعية القانون والعنف الرسمى .

أما الطرفان الحكومى والعلمانى ، فكلاهما لا يقتنع بالشعار الديمقراطى ، الذى فرض أصلاً ، على الحركات الإسلامية . وبعض الحركات الإسلامية ، أعلنت أنها توافق على الديمقراطية ، فيما لا يتعارض مع الإسلام . وهى بهذا تلقى الكرة مرة أخرى للتحالف الذى فرض عليها شرط الديمقراطية .

والحقيقة ، أن الكثير من الحركات الإسلامية المعتدلة ، لديها أفكار جيدة عن الشورى والتعددية ، والاحتكام للأمة بوصفها مصدر السلطات الوحيد . وهذه الأفكار فى جملتها ربما تتجاوز الديمقراطية ، لأن التعددية أشمل من الديمقراطية ، حيث إنها تعنى شرعية التعدد ، لا السياسى فقط ، بل والاجتماعى والاقتصادى والثقافى والدينى . وبهذا فإن التعددية ، ترمز إلى أمة تبنى على التعدد الداخلى ، والتنوع بين جماعاتها .

ولكن لعبة فرض الشروط ، جعلت الحوار يبدأ برفع شعار الديمقراطية ،
والبعد عن تقييمه وتجنب رفضه . رغم أن الديمقراطية ، تبنى أساسًا على حرية
الفرد ، وحقوق الفرد ، في حين أن النموذج العربى الإسلامى ، يستند على
الجماعات ، بدءًا من الأسرة ، ويرتكز على حرية الجماعة وحقوقها .

في هذا المناخ ، أصبحت رؤى التغيير، تتبنى ألفاظاً وشعارات ، ليست
منها ، بقدر ما هى مفروضة عليها ، من خلال آليات العنف القانونى وغير
القانونى ، وهو أمر يؤثر بالضرورة على مصداقية التبشير بالأفكار، ويحد من مجال
الحوار، ويحجب الحقيقة .

ثانيًا: بيان للتفسير

الشرعية والمرجعية

إن الأزمة التي تمر بها الأمتان العربية الإسلامية، أزمة شاملة، تلقى بظلالها على جميع جوانب الحياة. فلسنا بصدد مواجهة مشكلة محددة، يمكن أن نبحث عن حل فني لها، ولكننا بصدد جملة من المشاكل المعقدة والمتشابكة، والتي تنتج من وجود خلل في الأسس الأولية، التي يقوم عليها بناء الأمة.

يتضح هذا جلياً، من السلسلة المتصلة من الأزمات، التي لا يخلو منها جانب من جوانب حياتنا، فعلى المستوى السياسى، هناك أزمات تتعلق بتأسيس قواعد العمل السياسى نفسه. وكيفية تحديد شرعية الحكم، بجانب الأزمات الاقتصادية، والتأخر العلمى والفنى. وفى السياق الاجتماعى، نلاحظ خللاً واضحاً فى جملة القيم الحاكمة لسلوكنا. وعلى المستوى الثقافى، هناك قضية الغزو الثقافى، وشيوع عدم التجانس فى ثقافتنا عمومًا.

لهذا نرى أننا بصدد أزمة حضارية، ونعنى بها، أننا نواجه مشكلة فى التأسيس الحضارى للأمة. وهى بهذا مشكلة فى تحديد القيم العليا للأمة. وعلينا أن نلاحظ أن الأمتين العربية والإسلامية، تقومان أساساً على التضامن بين جماعات متعددة، تتفق فى القيم العليا، وتحدد لنفسها طريقاً واحداً نحو تحقيق غاياتها المشتركة.

لذلك ، فالأساس الأول لنا ، هو كيان الأمة ، بما يعنيه ذلك من أن الكيان العربى الإسلامى ، يقوم على فكرة توحيد الأمة فى القيم والغايات . وذلك الأساس يمر الآن بمرحلة متأزمة ، بشكل جلى وواضح . وبالطبع ، فإن التأخر الذى عانت منه الأمة لعقود طويلة ، كان سبباً فى وضع قيمها موضع الشك ، أو موضع التراجع . يضاف لذلك ما حدث من غزو خارجى ، بأشكاله المختلفة ، والذى وصل الآن لحد الغزو القيمى ، حيث تحاول الدول العظمى ، وخاصة أمريكا ، فرض نموذجها القيمى على الأمة العربية .

يتفق إذن ، تراجع مكونات الهوية ، مع محاولات الخارج لسحق هذه الهوية ، مما يجعل أزمته الراهنة تبدأ بالهوية أولاً . وفى مواجهة ذلك ، فإن القوى السياسية الفاعلة فى أمتنا ، تحاول أن تطرح نموذجها للتغيير ، وفى كل نموذج سنلاحظ أن البداية والجوهر ، تدوران حول الهوية . معنى ذلك ، أنه يمكننا أن نحلل الأطروحات الراهنة للتغيير ، وما بها من تصورات عن المستقبل من خلال البحث عن الأسس الخاصة بالهوية والقيم .

ونظن أن القيم هى مدخلنا الحقيقى فى التغيير ، فأى برنامج يراد منه إخراج الأمة من أزمته الراهنة ، هو بالضرورة برنامج يحاول تأسيس جملة قيم رئيسية ، ثم يبنى عليها تفاصيل موقفه وحلوله تجاه القضايا والأزمات الأخرى . والحقيقة أن هذا الفرض ، ليس بعيداً عن الحقيقة ، بل يعبر عنها ، تعبيراً جيداً . فالمراقب لما تطرحه المطابع من سطور ، يرى بوضوح أن معظم الفرقاء يتكلمون عن المبادئ والقيم والأفكار المجردة . لدرجة يظن معها بعض المراقبين ، أن المناخ العربى مشبع بظاهرة الكلام ، أكثر من الأفعال . وهى ملاحظة فى غير محلها ، لأن وقائع الأزمة المعاصرة للأمة العربية ، ليست محصورة مثلاً فى أساليب الإدارة

السليمة، أو كيفية رفع الكفاية الإنتاجية، بل هى نتاج خلل واضح فى الأفكار المجردة، التى تعبر عن تصورنا عن أنفسنا، وعن العالم من حولنا.

ولأن الخلل وصل إلى حدود القيم والمبادئ، لذلك فكل المشروعات تطرح رؤيتها عن القيم والأفكار. وأصبحنا بصدد مرحلة نختار فيها قيمنا. وهى لحظة فارقة فى التاريخ. لأن الشعوب لا تختار قيمها عادة، بل تولد بها، وتنمىها، وتطورها، وتنقلها من جيل لآخر، دون أن تكون القيم نتاج قرار فى لحظة محددة.

لذلك، فإن أى برنامج للتغيير، يبدأ بالقيم العليا، مما أدى إلى دخولنا فى جدل عنيف حول القيم. وهو جدل يمتاز بالمرابطة أحياناً، والصدام دائماً. وتلك طبيعة الأمور. لأن القيم المطروحة متصادمة، ليست من جنس واحد، ولا هى نتاج مصدر واحد.

وأهمية الأفكار الأساسية، والقيم والمبادئ، أنها تحدد القاعدة التى تبنى عليها البرامج والمشاريع والأنظمة والقوانين. معنى ذلك، أن الاتفاق على القيم الأساسية، يؤدى بالضرورة، لحصر مشروع التغيير فى نطاق دون غيره. صحيح أن كل منظومة من القيم، تحمل العديد من البدائل، ولكن كل منظومة أيضاً، تمتنع عن بدائل المنظومات الأخرى.

نقصد بهذا، أن بناء التغيير المنشود، من خلال قيم الحضارة العربية الإسلامية، يعنى أننا نحصر بدائل التغيير، فى تلك المشاريع التى تتفق مع هذه القيم. وفى هذه الحالة يمكننا أن نتعلم ونستفيد من الحضارات الأخرى، فنأخذ من خبراتها دروساً وعلماً. ولكننا لن نأخذ منها قيمها، والتى تتعارض مع قيمنا.

كذلك فإن تحديد القيم الأساسية ، له علاقة مباشرة بوضع أسس الشرعية . وهو بذلك يعد تحديدًا لنظام الأخلاق وكذلك القانون ، ونظام اختيار الحاكم ، والمشاركة في القرار السياسى . وتلك فى ظنى ، قضية شديدة الأهمية ، لأن أسس الشرعية هى التى تحكم العملية السياسية برمتها ، وبالتالي تحدد نظام الحكم ، كما تحدد نوع واتجاه الحكام ، وما يتبع ذلك من قرارات سياسية .

فالقيم تؤسس مرجعية الأمة ، والتى تعنى الإطار الذى «نرجع» إليه فى تأسيس أفكارنا ، وبرامجنا . والإطار المرجعى ، ليس أحادية فى الفكر ، بل هو النطاق المتسق مع نفسه ، الذى يمثل ملامح الحضارة ، وروحها ، وبالتالي يشكل إفرزاتها وإنجازاتها . ومن خلال المرجعية العامة ، يتحدد المشترك بين الأمة ، الذى يجعل منها أمة واحدة ، وليست شعوبًا متفرقة ، أو جماعات متناحرة .

ومن الإطار المرجعى ، تخرج بدائل متعددة ، تختلف فيما بينها فى الفروع ، وتتفق فى الأصول ، التى هى صلب المرجعية ، وتمثلها القيم والمبادئ العامة . مما يعنى أن الالتزام بالمرجعية ، يسمح بالتعددية . والالتزام بالمرجعية العربية الإسلامية يشترط التعددية ، حيث إنها صلب قوة هذه المرجعية ، ومصدر ازدهارها . لأن النموذج العربى الإسلامى ، يقوم أساسًا على فكرة اتفاق المتعددين . أى أن جماعات ومذاهب ومللا وطوائف ، تتعدد وتباين ، وتختلف فيما بينها ، ولكنها تشترك فى القيم العليا ، مما يجعلها جميعًا أمة واحدة .

بهذا المعنى ، فإن تأسيس المرجعية والشرعية ، هو تأسيس لدستور الأمة ، وهو ليس الدستور المكتوب ، بل الدستور المتفق عليه بإجماع الأمة ، والذى يمثل الأفكار التى يؤمن بها الجميع ، أو الأغلبية ، ويمارسونها فى حياتهم بتلقائية وعفوية ، والدستور غير الرسمى ، هو الأصل ، لأنه جملة الثوابت والمقدسات

التي تؤمن بها الأمة . ومن خلال إيمان الأمة بدستورها ، فإنها تؤسس نظام حياتها . ومن ذلك يأتي الدستور المكتوب ، معبراً عن الصياغة المتفق عليها بين الجميع ، لتحديد مسار الحياة ، ونظمها ، وقواعدها .

فمن القيم تحدد المرجعية ، ومنهما تخرج أسس الشرعية ، ليتشكل دستور الأمة ، وضميرها ، وهويتها ، ثم يخرج الدستور المكتوب ، كبداية لتأسيس الأنظمة والقواعد الرسمية .

لهذا ، فإن أى مشروع للتغيير ، يجب أن يبدأ من منطلق الاتفاق على تحديد دستور الأمة ، وهو عمل يجب أن نفهمه حق الفهم . فالمقصود به ليس وضع برنامج عمل سياسى من قبل تيار ما ، ثم عرضه على الناخبين ، بل المقصود هو العمل التفاعلى من طليعة الأمة مع الناس أنفسهم . وهى عملية تميز الشعوب العربية ، حيث يتم طرح الأفكار ، وتأكيد القيم ، بأسلوب الاتصال الجماعى الاجتماعى حيث إن الأمة العربية الإسلامية ، تتميز بالعرف وقوته . ومنه نجد أن قيماً كثيرة تحكمنا من خلال تداولها عن الناس ، فى لغتهم الفطرية البسيطة .

ولذلك فإن التغيير يبدأ من خلال فهم اللغة القيمية السائدة لدى الناس ، والتعبير عنها فى صيغ فكرية وثقافية ، وتأصيلها ، والكشف عن تاريخها ، وتقييم آثارها فى التاريخ . وهى عملية لإعادة إنتاج القيم الأصلية ، الموجودة فعلاً ، ليس فقط فى التاريخ ، بل فى الحاضر ، وهى تلك القيم الموجودة دائماً ، فى الكلمات نفسها ، واللغة فى حد ذاتها ، ولكن هذه القيم المضمرة فى حياتنا ، تحتاج لإعادة إنتاج ، أى إحياء ، وبعث جديد ، يجعلها أكثر وضوحاً وقوة . ويؤسس منها رؤية متكاملة ، عن هوية الأمة .

وهذا العمل فى صلبه ، محاولة لإعادة طرح ما يؤمن الناس به ، باجتهاد

جديد، وفكر تجديدي، وإعادة تلك الصيغ مرة أخرى للناس، ثم تدور الدائرة، بين الطليعة والناس، وفيها يتم بعث قيم الأمة وهويتها من جديد.

ومن خلال تلك العملية، يتم طرح إجماع الأمة، بوصفه عملية اجتماعية، جماعية، تعبر فيها الأمة، وجماعاتها، عن التزامها بالقيم المعبرة عنها. ومن الاتفاق المفضى للإجماع، تطرح الأمة دستوراً مرة أخرى، ومنه تحدد المرجعية، ومن ثم الشرعية. وهذا تتحقق الخطوة الأولى، في أي برنامج للتغيير.

المرجعية ... اعتدال وتطرف

إن التأكيد على أهمية المرجعية ، بوصفها إطارا حاكما لكل التحركات المستقبلية ، ليس من قبيل فرض الماضى على الحاضر أو المستقبل . فالبعض قد يظن ، أن الالتزام بالمرجعية يعنى أننا أسرى التاريخ الماضى وما حدث فيه . وهذا أمر غير صحيح ، فلا الماضى قابل للإحياء مرة أخرى ، ولا المرجعية يمكن أن تستمر بالالتزام بالتاريخ حرفيًا .

على العكس من ذلك ، فإن الالتزام النصى بالتاريخ ، يجعل الالتزام بالمرجعية الحضارية أمراً سلبياً . والأهم من ذلك ، أن تصور المرجعية بوصفها أحداثاً فى التاريخ ، أم ينطوى على مغالطات شديدة . لأن الأحداث فى حد ذاتها ، وفى نصها وحرفها ، هى شكل تناسب مع ظرفه ، بكل ما يعنيه ذلك من تفاصيل الحياة ، وأساليبها وأدواتها .

وعندما نفكر فى إعادة التاريخ ، كما كان ، نجعل المرجعية تصورا استرجاعيا جامدا . وهو ما يؤدي فى النهاية لجمود «المرجعية» نفسها . نعى بذلك أن تحقيق مرجعية الأمة من خلال إعادة إنتاج ماضيها ، يجعل الالتزام بالمرجعية لا يفضى للتقدم والازدهار ، بل يؤدي إلى التأخر والتراجع .

والالتزام بالماضى فى حد ذاته ، يجعل الإطار المرجعى غير فاعل . فعندما

نحصر تصورنا المرجعية الأمة في أحداث ووقائع وأشكال بعينها، فإن ذلك يجعلنا نمارس اليوم مواقف وسلوكا غير ملائمين لما يحدث حولنا . وهكذا تتحول المرجعية إلى أداة للتأخر.

وبجانب هذا، فإن التأخر أيضًا، وفي حد ذاته، ينتج من جهود آليات وبناءات الموروث. فعندما تميل الأمة لعدم تطوير أوضاعها، وآلياتها، وبناءاتها، فإن ذلك يجعلها غير قادرة على ارتياد الجديد، وتحقيق الأفضل. والأمة التي لا تطور وتجدد من بنائها، أمة تتجه نحو التأخر، على معايير الازدهار والنهضة. ونقصد من هذا، أن الالتزام بالمرجعية، في ثوب جامد لا يتطور، هو إحدى الحالات التي تؤدي إلى التأخر. وبذلك، فإن الحالة التي وصلنا لها، هي نتاج جهود في قدرة الأمة على التجديد، بجانب العوامل الخارجية التي أدت إلى زرع أنظمة مستوردة، على حساب النماذج الأصيلة.

لهذا، فإن الالتزام بالمرجعية، الذي يجعلها تاريخًا حرفيًا، وقالب ثابتة، ليس وسيلة للتقدم، رغم أنه اتجاه ملتزم بالمرجعية. بجانب أن هذا الالتزام الشكلي، يعيد إنتاج الماضي، ومعه يعيد إنتاج آليات التأخر، التي تقوم أساسًا على عدم القدرة على التجديد.

من هنا، علينا أن نفرق بين المقدمات ونتائجها، فيما يخص الموقف الحضارى برمته. لأن الالتزام بالمرجعية، هو أمر ضرورى في حياة كل أمة. لأن ذلك يعنى، أنها أمة تحافظ على هويتها، وتقر أن لها هوية خاصة، وترجم ذلك في شكل قيم ومبادئ وأفكار أساسية، والتي هي جوهر المرجعية. فلا توجد أمة ليس لها إطار مرجعى، بالمعنى الذى نقصده، لأن المرجعية هنا، هي التي عرفت وميزت الأمة، عن الأمم والشعوب الأخرى. كذلك فالمرجعية، هي

الجوهر المتفق عليه من الجميع والذي يحوز إجماع الأمة ، وبالتالي فهى الإطار الذى جعل من الأمة ، كيانًا واحدًا .

وعندما نؤكد على ضرورة الالتزام بالمرجعية فى أى مشاريع للتغيير ، فإن ذلك مرده إلى أن الأمة لن تحقق نهضتها دون أن يكتمل وعيها بذاتها ، ودون أن تؤكد القيم الجوهريّة ، التى تجمعت الأمة حولها ، وتحقق بذلك وحدتها . بالإضافة إلى أهمية الالتزام المرجعى ، بوصفه أداة لتحقيق التناغم والتناسق بين مختلف جوانب الحياة ، وتوجيه كل الآليات والنظم ، نحو غايات واحدة ، هى تلك الغايات التى تحقق ميول الناس وتفضيلاتهم واختياراتهم ، وتحقق لهم - بذلك - السعادة والرضاء .

ولكن الالتزام بالمرجعية ، لا يودى إلى نفس النتائج ، وتلك فى ظنى قضية هامة . وهى أيضًا أحد مصادر الالتباس ، عن قصد أو غير قصد . لأن الالتزام بالمرجعية ، يميز العديد من التيارات ، ومنه تخرج فصائل متعددة ومتباينة ، ومنه خرج التطرف والاعتدال .

نقصد بذلك ، على وجه التحديد ، أن نؤكد أن التطرف خرج من سياق مرجعية الأمة الحضارية ، وكذلك الاعتدال خرج من نفس السياق . ولهذا فإن البعض يحاول أحيانًا أن يؤكد أن التطرف والاعتدال ، يمثلان معًا تقسيم عمل ولهما غايات واحدة . ولكن هذه الرؤية ، تستخدم بغرض سىء ، حيث يراد بها إلصاق تهمة العنف بالجميع ، وبالتالي عقاب الجميع ، على عنف البعض . وهذا الاستخدام المغرض فى حد ذاته ، يشوه صورة الواقع ، ويحوّله إلى حرب أهلية .

والأصح أن نؤكد أن الإطار المرجعى للأمة ، يمكن أن يفرز العديد من

التيارات ، ولكل منها أساليبه ، وأهدافه ، وأفكاره . ورغم أن الجميع يلتزم بالقيم العليا ، إلا إن كل فريق ، يفسر هذه القيم بأسلوب مختلف ، ويخرج منها باجتهادات مختلفة . والنتيجة أننا بصدد تيارات تمثل المرجعية ، لا تختلف في الأساليب فقط ، بل تختلف أيضًا في الفكر والبرامج . فمن يظن أن الاختلاف بين التطرف والاعتدال ، هو اختلاف في الأسلوب فقط ، يخطئ في ظنه .

نقصد بهذا ، أن الفرق بين الاعتدال والتطرف ، ليس فرقًا بين العنف والأساليب السلمية ، ولكنه فرق في المنظومة الفكرية نفسها . فالمرجعية لا تحدد الأنساق الفكرية ، ولا تحدد الاجتهادات ، بل تحدد فقط المبادئ العامة الأساسية .

وهذا الوضع ليس غريبًا ، بل هو شائع في كل الحضارات . ففي الحضارة الغربية ، سنلاحظ انقسامها إلى معسكر يسارى ، وآخر يمينى ، وانقسام الأول إلى شيوعية واشتراكية ، والثانى إلى نازية ورأسمالية وليبرالية . وكل هذه التيارات ، تعبر عن المبادئ الأساسية للحضارة الغربية ، والتي تتمثل في المادية والرفاهية والتقدم الصناعى والعلم والمرجعية العقلية المطلقة . . . وغيرها . وكما فى الغرب ، كذلك بالنسبة لنا ، سنلاحظ أن بعض التيارات التى تخرج من المرجعية ، تظهر فى فترات ، وفى بعض الأماكن ، ولكنها ترفض فى النهاية ، أو لا تصبح سائدة ، بل تمثل أقلية غالبًا . وهى تيارات تمثل التطرف ، الذى يمكن أن ينتصر ويسود ، ولكنه يهزم فى مراحل أخرى . ومثال ذلك النازية ، التى حكمت مصير الغرب ، ثم انهارت ، وأصبحت مرفوضة ، ثم عادت للظهور فى إطار ما زال محدودًا .

وبنفس هذا الفهم ، علينا أن نفهم التطرف والاعتدال فى سياقنا الحضارى فرغم أنها من مصدر واحد ، إلا إن لكل منهما إطاره الفكرى واجتهاداته .

التطرف مثلاً، يميل في بعض تجلياته، إلى القول بأن الالتزام بالمرجعية، هو إعادة إنتاج الماضي. وقد ظهر هذا التصور لدى العديد من الجماعات الإسلامية في السبعينيات. وهنا سنلاحظ، أن هذه الفكرة لم تدم طويلاً، ورغم استمرار وجود التطرف، إلا إن الكثير من أفكاره تختفى على مراحل.

والسبب في ذلك، أن هناك أفكاراً غريبة لا تدوم. ولذلك سنجد أن التطرف يتخلص تلقائياً من الأفكار الغريبة. مثل استخدام السيف في الحرب. ولكن الجانب الذى يستمر مع التطرف، هو الجانب الصدامى العنيف، وما يتبعه وينتج عنه، من فكر.

لأن جوهر فكر التطرف، يقوم أساساً على الحل الصدامى للمشكلات، مع التركيز الواضح على إدانة المسئول، وتوسيع دائرة الاتهام، والدخول في حرب مع النظام السائد. وهذا الجانب الصدامى، هو أكثر ما يبقى في التطرف، ويغذيه، وسببه ذلك المناخ المؤدى إلى تفاقم المشكلات، إلى حد يجعل احتمال وجود تيار صدامى عنيف أمراً وارداً.

إن وراء التطرف والاعتدال، بوصفهما تيارين يعبران عن مرجعية الأمة، فكرة هامة، وضرورية، خاصة عندما تنادى بالالتزام بالمرجعية كشرط للتغيير. فالمرجعية ليست خيراً أو شراً، بل هى إطار جامع للموروث، ومحدد للهوية، ويمكن أن يخرج منه بدائل متعددة، وكذلك يمكن أن يوظف في اتجاهات مختلفة.

فالأمة ملتزمة بمرجعيتها، لأنها الإطار المحدد لوجود الأمة وهويتها والمشارك بينهما. ولكن المرجعية ليست خيراً أو شراً، بحيث نقبلها أو نرفضها بشكل مطلق. ولكن المرجعية هى جملة من القيم والمبادئ، أى التفضيلات، التى يمكن أن توظف في إطار يؤدى إلى الازدهار، أو آخر يؤدى إلى التأخر.

بالطبع ، فإن الدين كإطار مرجعى ، له صفة أخرى ، فهو خير ومقدس ، لأنه يتجاوز تفضيلات البشر ، أو اختياراتهم التاريخية . ولكن المرجعية الدينية أيضًا ، يخرج منها تيارات مختلفة ، بعضها يميل للجمود فيدفع الأمة للتأخر ، وبعضها يميل للتجديد . فع الأمة للازدهار .

لذلك فالالتزام بالمرجعية ، فى ظل الأزمة الشاملة لأمتنا ، يؤدى إلى ظهور تيارات متطرفة ، تمثل حالة الدفاع عن النفس ، والحلول الصدامية العنيفة ، ويؤدى أيضًا إلى ظهور تيارات معتدلة ، وهى التى تحمل مشروع التغيير ، وتعمل من أجل النهضة .

شروط الوطنية ... والمرجعية أيضًا !

إن الموقف الراهن للأمة العربية الإسلامية، يكشف بوضوح عن مأزقها وأزمته، اللذين يتمثلان في ضياع التوجه الأساسى . فأى أمة - أو أى كيان - توجد بسبب توحيدها، وتميزها عن غيرها، وأيضًا بسبب توجهها إلى أهداف محددة. ينطبق هذا على الأمة، كما ينطبق على الجماعات، حتى الأسرة. فالكيان المتناسك له العديد من الأركان، تبدأ بتعريفه، أى هويته، ثم آليات عمله وتماسكه، وأيضًا أهدافه النهائية. والهدف أو الغاية العليا والنهائية، هى تلك القيمة التى يتحرك الكيان نحو تحقيقها، مما يجعل حركة الكيان وأجزاءه، تتجه نحو غاية محددة .

ولنتصور أمة تحركها أهداف متباينة ومختلفة، وربما متعارضة، فحالتها لن يكون إلا التفكك. لأن حركة الأفراد والجماعات، إذا اتجهت نحو أهداف متعارضة، فلن نتاج سلوكهم ومواقفهم سيتعارض، مما يخلق الصراع. وتباين الأهداف درجات، بمعنى أن التباين فى حد ذاته ليس سببًا للتفكك، بل درجة التباين قد تكون السبب. نعى بذلك، أن الأهداف لها مستويات، منها ما هو نهائى، وأصلى، ومنها ما هو فرعى. وحسب درجة التباين فى الأهداف، داخل الأمة الواحدة، يتحدد مصيرها.

والأمة ، في حال ازدهارها وتقدمها ، تتجه نحو أهداف مشتركة ، هي غاياتها العليا . وهذا لا يمنع وجود تباين في الأهداف الفرعية . لأن كل فرد - مثلاً - يختلف عن الآخر في ظروفه وأحواله ، وبالتالي أهدافه . لذا فتعارض المصالح أمر حتمي ، حسب طبيعة البشر . ولكن العامل الهام هنا ، هو مستوى التعارض . لأن التعارض كلما كان في المستوى الفرعى ، كان طبيعياً ، وكلما كان في المستوى الغائى النهائى ، كان في حد ذاته سبباً أو نتاجاً للأزمة .

الأمة إذن ، حال تحققها ككيان ناهض ، تتجه نحو أهداف عليا واحدة ، وهى الأهداف الأصلية ، أى الأصول ثم تتفرع من تلك الأهداف ، أهداف أخرى فرعية ، وفيها يظهر الاختلاف بين الجماعات ، بل وبين الأفراد داخل الجماعة الواحدة . والاختلاف في الأهداف الفرعية ، يعنى اختلافاً جزئياً ، لا يؤثر على تحقيق الأهداف العليا . فنجد أهدافاً فرعية مختلفة ، ومتباينة ، ولكن كلها يتجه نحو تحقيق الأهداف العليا المشتركة .

تلك الصورة ، تخص أمتنا العربية الإسلامية ، على وجه الخصوص . لأن الأمة في مفهومها العربى الإسلامى ، أمة الوحدة والتعدد . وإذا طبقنا ذلك على موضوع الأهداف ، فإن الصورة المثالية للأمة العربية الإسلامية ، تتحقق من خلال توحيد في الأهداف العليا ، وتعدد في الأهداف الفرعية ، حيث إن التعدد في الفرعى ، مفضٍ للشراء والحيوية ، ويؤدى إلى تعدد طرق الوصول إلى الأهداف العليا . كذلك يؤدى إلى تحقيق الأهداف العليا من أكثر من زاوية وطريقة وأسلوب . ذلك التعدد الذى نقصده ، هو المنشئ للتكامل لا للتعارض ، ومنه تتعدد توجهات الجماعات المكونة للأمة . فتتکامل أنشطتها نحو تحقيق الأهداف العليا المشتركة .

وهذه الصورة نجدها في مختلف الحضارات ، ولكن بطبيعة مختلفة . ففى

الحضارة الغربية ، هناك المصلحة العليا التى تحميها وتمثلها الدولة ، وهى الصالح القومى ، وبعدها يجوز التنافس والتعارض والصراع . بل إن الصراع الناتج من تعارض المصالح ، هو أساس فى الحضارة الغربية ، حيث إنه يؤدى إلى استقلال وحماية المصلحة العليا ، وعدم استثثار أى جماعة بمصلحتها . نعى بذلك ، أن المصلحة العليا فى الحضارة الغربية ، نابعة من الدولة والنظام ، وتستفيد من تعارض المصالح ، وصراع الأفراد ، لأنها يتيحان لها البقاء بوصفها المصلحة المفروضة على الجميع . وهذه المصلحة المفروضة ، تحميها الدولة وترعاها ، وتفرضها ، لأنها بدون الدولة سوف تتحطم بسبب التصاق كل فرد بمصلحته الخاصة .

نفهم من هذا أن المصلحة العامة ، توجد لدى كل أمة أو مجتمع . ولكنها فى النموذج القائم على الدولة ، تتحول لمصلحة قانونية مفروضة على الجميع بقوة الدولة ، وفى النموذج القائم على الأمة ، هى غايات وقيم عليا ، تؤمن بها الأمة ، وتحققها بالعرف والأخلاق .

من ذلك نصل إلى قضية هامة ، فى مسألة التغيير ، والتطلع نحو المستقبل . فالأهداف القيمية العليا للأمة العربية الإسلامية ، محل تساؤل ، وربما شك ! وهذه الأهداف ليست مدرجة بالضرورة على كل برامج التغيير المطروحة . وتلك أزمة طاحنة ، وخطيرة .

لأن المفهوم من التغيير ، أننا نشعر بسوء حال الأمة ، ونرجو لها صلاح الحال . أى أننا بصدد مشاريع تغيير ، هى مشاريع «إصلاح» لأحوال الأمة . وهذه المشاريع المطروحة علينا الآن ، لا من الغرب ، بل من أبناء الأمة ، تفتقد للشرط الأساسى ، حسب تصورنا ، وهو الالتزام بالأهداف العليا للأمة ، وقبلها اكتشاف هذه الأهداف وتحديد ها .

معنى ذلك ، أن مشاريع التغيير لها أهداف عليا مختلفة ، والأهم من ذلك أن مشاريع التغيير ، يحمل بعضها النموذج العربى الإسلامى ، وبعضها يحمل النموذج الغربى . مما يعنى ، أن هناك مشاريع تتكلم عن غايات الأمة من خلال نموذج التعدد المتكامل ، المفضى للتوحد ، وأخرى تتكلم عن غايات دولتيه ، من خلال نموذج المصلحة العامة التى تفرضها الدولة ، ويغذيها الصراع بين فئات المجتمع .

وللتاريخ ومنه ، لا يمكن أن يصلح لنا كلا النموذجين ، ولا يمكن أن يطبقا معًا فى آن واحد ، ولا يجوز أن يتم تداول السلطة بينهما كل فترة وأخرى . بل وأكثر من هذا ، لا يمكن أن نعيد إحياء الأمة ، ونحن نختلف حولها ، وطبيعتها .

والأمر لا يقف عند هذا الحد ، بل يتجاوزه . فهناك خلاف حول الوطنية ، من حيث هى قضايا ومواقف . فأمور السيادة محل تساؤل ، ولا نعلم كيف ؟ ! نقصد تلك الحالة التى تعم الأمة الآن ، وتجعلها تسأل مثلاً عن حقوقها تجاه إسرائيل ، وتجعلها تجادل فى مسألة الشرق أوسطية .

وتلك المواقف ، فى ظنى ، تؤدى إلى ضياع الأمة تمامًا ، لأن المسائل الوطنية ، عندما تكون محل خلاف ، فإن ذلك يعنى أن الأمة محل شك ، وأن الخلاف وصل إلى حد تجاوز البدييات والقيم والمبادئ العليا . وكلها أمور تعبر عن الأزمة ، ولا تمثل أى حل لها .

فأى مشاريع تلك ، التى تساوم حول السيادة ، والأرض ، والعرض ! إنها ببساطة نتاج الأزمة ، ومشاريع للضياع والتبعية ، وهى فى جملتها مؤامرة حول الأمة . وهى من فعل وكلاء الغرب ، الذين يحاولون فرض هيمنة الغرب علينا ،

لأن مصالحهم مع هذا الغرب ، ولأنهم فى التحليل الأخير عالة على الغرب وفكره وإنجازه ، وهم بلا جماهير ، ولا شرعية ، ومرجعيتهم ضد قيم الأمة ، ولكن - للأسف - أصبح لهم جاه وسلطان بدعم الغرب والأنظمة المتحالفة معه ، وقوات أمنها وجيوشها .

المسألة إذن ، أن مشاريع التغيير يجب أن تخضع لشروط الأمة ، والوطنية من أول هذه الشروط . وهى تعنى السيادة والاستقلال والكرامة والعزة . أى أنها تعنى أننا أمة مستقلة فى أرضها وقيمها وقرارها ومصيرها . وتلك حقائق ، بل بديهيات ، لم نكن لتحاوّر فيها ، إلا بسبب اللغظ الذى أحاط بحياتنا الثقافية ، وبسبب ذلك الزمن الذى منح للوافد قوة وسلطة ووكلاء .

إن التغيير المنشود ، هو محاولة لإحياء الأمة ، وتحقيق الازدهار الذى تتمناه وتحلم به . لذلك علينا أن نبدأ بشروط الأمة ، وأول مثال لها الموقف من إسرائيل ، وأمريكا ، وكل محاولات الهيمنة . فلا يجوز أن يبدأ أى مشروع للتغيير إلا بالحفاظ على أسس استقلال الأمة ، وحيث الحقوق لا تقبل المساومة . لذلك يصبح الاتفاق حول الشروط الوطنية حتمياً وليس اختيارياً . فهل يجوز مثلاً أن نساوم فى حق الفلسطينيين فى كامل تراثهم ؟ وهل يجوز أن نناقش مصير القدس وكأن هناك بدائل ؟ !

إن أى مشروع يبدأ بتغيير ثوابت الأمة ، هو مشروع دخيل ، وهو ليس تغييراً للأفضل ، بل هو محاولة « لبيع » مستقبل هذه الأمة . وهو درجة من درجات وأنواع الاستعمار الذى جاءنا على أكتاف وكلائه المحليين .

الثوابت أولاً إذن ، وهى شروط الأمة ، وليست شروط أى تيار فى حد ذاته ، لأن الأمة هى مصدر الثوابت والقيم والهوية . ولذلك يصبح الالتزام الوطنى ،

هو التزام بما حددته الأمة لنفسها من قيم وثوابت ومبادئ . والأرض والسيادة من الوطنية ، وكذلك المرجعية ، والقيم ، والمبادئ لأن من يسمح بتدمير قيم الأمة لصالح قيم وافدة ، قد فرط في قيمها ، وهى أعز عليها من الأرض ، ومن يفرط في القيم ، سيفرط في كل شىء ، حتى الكرامة .

المرجعية المدانسة !

إن التغيير المنشود، في تصورنا، هو عمل نهضوى يقوم أساسًا على إحياء حضارى، ملتزمًا في ذلك بشروط المرجعية والوطنية. والدعوة للنهضة الحضارية، لا تخلو من صعوبات، بل ومعارك، وربما حروب. ولذلك أسباب خارجية، وأخرى داخلية، نقصد أسبابًا من خارج المشروع وأخرى من داخله. ولكن كلا النوعين من الأسباب، يتركز على عناصر واحدة. فالأسباب الخارجية، تركز كل اهتمامها على السلبيات التى ظهرت من فصيل أو آخر ونسبت في النهاية لمشاريع الخصوصية الحضارية. فأصبحت كل سلبيات من داخل المشروع، هى الوسيلة المستخدمة لإدانة المشروع ككل.

فعلى الصعيد الخارجى، تحاول التيارات العلمانية الغربية، هدم كل مشاريع الخصوصية الحضارية، على أساس إدانة هذه المشاريع، ووصفها بالرجعية والتخلف والإرهاب. وهذه المعركة فى جوهرها، أمر مفهوم وطبيعى، حيث إن المشروع العلمانى الغربى يقوم أساسًا على نفى مرجعية الأمة العربية الإسلامية، والقول بالمرجعية العالمية الكوكبية المستمدة من الحضارة الغربية. معنى ذلك، أن المشروع العلمانى الغربى، يجد أساسه فى نفى مرجعية الأمة، لذلك فهو فى حاجة إلى إدانة هذه المرجعية، حتى يكون نفىها مبررًا.

وعلى نفس هذا الطريق ، تسير الدول الغربية ، بل هى فى الواقع تقود هذا الطريق ، وتتبعها الأنظمة العربية المتحالفة معها ، وكذلك وكلاء الحضارة الغربية المحليون . والدول الغربية ، تحاول نشر فكرها ، واعتباره نموذجاً صالحاً للجميع ، والتعبير الوحيد عن العصر ، وأفضل ما قدمت البشرية . وهى تفعل ذلك بأساليب الإقناع ، والإغواء ، والإغراء ، وكذلك بالترهيب والتخويف . حيث تحاول الآلة الإعلامية الغربية ، تقديم الفكر الغربى بكل وسائل الإيهار . وفى نفس الوقت تشويه الفكر العربى الإسلامى . ويضاف لذلك أن اتباع هذا الفكر الغربى ، هو الطريق الوحيد للإفلات من مصيدة الحصار الاقتصادى ، وغيرها من القرارات التى تستخدم لحصار الأنظمة التى تحاول الفكك من الهيمنة الغربية .

وهذه القوى المعادية للمشروع العربى ، تحاول استخدام سليات خرجت من فصائل وحركات ونظم تنتسب إلى المشروع الحضارى العربى الإسلامى ، وتنتسب إلى الحركات الإسلامية بوجه خاص . والسائد أن بعض المدافعين عن المشروع الحضارى ، ينفون انتساب بعض الحركات المدانة له ، ولكن الأصح أن نضع الأمور فى نصابها الحقيقى .

فكل التجارب الإسلامية ، تنتسب للمشروع الحضارى العربى الإسلامى ، أو المشروع الإسلامى عامة ، من حيث إنها حركات قامت على أساس المرجعية الشرعية للأمة ، وقاومت عمليات الهيمنة . وكلها تهدف إلى إحياء الخصوصية ، وإعادة التواصل مع التاريخ ، والالتزام بقيم الأمة .

ولكن انتساب حركات كان أداؤها سلبياً ، للمشروع الحضارى ، لا يعنى أن المشروع نفسه سلبى ومدان ، بل إن وجود هذه الحركات يحكى فصلاً هامة من تجربة إحياء الأمة العربية والأمة الإسلامية .

نعنى بذلك ، أننا نؤكد على أن طريق التغيير المنشود ، ينتسب للمرجعية ، ولكن ذلك لا يعنى أن كل محاولات التغيير ستنجح ، وأنها كلها ستكون محاولات إيجابية ، وتلك حقيقة هامة ، وخاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا صعوبة التغيير نفسه . وتتضح الرؤية ، عندما نضع محاولات التغيير فى ضوء الأزمة الراهنة ، وفى سياق الحروب الخارجية الموجهة ضد المشروع .

فالأزمة الراهنة ، ليست من طبيعة عادية ، وليست متكررة فى تاريخنا . لأن ما يحدث الآن ، أدى إلى هدم الكثير من الكيانات التراثية ، وفرض أنظمة معادية لقيم التراث . كذلك فلإننا نعيش أزمة تراجع قوتنا ، ووجودنا ، وكرامتنا . ويضاف لذلك ، أزمتان متعددة فى مختلف الجوانب العملية للحياة . وهذه الأزمة المركبة ، أظهرت لدى قطاعات من شباب الأمة ، اتجاهات رافضة ، يختلط فيها الإحباط بالاكتماب بالغضب الشديد .

ونتصور أن ما يحدث الآن ، هو هيمنة لفكر مغاير ومعاد لقيم الأمة ، وهذه الهيمنة تزايدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين . ومع تزايد الهيمنة ، تزايد تطرف وغرابة رد الفعل . فظهر الفكر المتطرف ، الذى يرفض كل شىء ، ويحاول أن يعتزل العصر والحاضر تمامًا . ومن هنا ظهرت فكرة التكفير وغيرها .

فالأزمة الحضارية الشاملة ، جعلت ردود الفعل تتجه نحو مزيد من التطرف ، فى محاولة لإيجاد صيغة فكرية لرفض كل ما يحدث ، ومحاولة تأسيس حياة جديدة ، غالبًا ما تتسم فكرتها بالبدائية والمثالية معًا . ودلالة ذلك ، أن خطورة الأزمة التى نعيشها ، تدفع البعض إلى البحث فى المرجعية عن كل ما هو مقدس وبسيط ومطلق ونصى ، ومحاولة صياغة فكر من هذه المطلقات . وفى ذلك ، أولاً دفاعًا عن المرجعية والموروث ، وثانيًا احتفاءً بالموروث . ولهذا فإن معظم التصورات التى خرجت فى فكر متطرف ، كانت تعالج الواقع ، عن رؤية

تكشف مشكلاته، وتعجز عن فهمها، أو محاولة تجاوزها، أو طرح بديل واقعي لها. لهذا فإن التطرف، كان وما زال، رؤية تفترض وجود حق وباطل وليس بينهما متشابهات، وهى رؤية تواجه واقعا مأزوما، أصبح غالبه ليس حقا ولا باطلا، بل متشابهات. أى أنها رؤية تحدد بتشدد الصواب من الخطأ، كرد فعل لواقع لم يعد يعرف الصواب من الخطأ.

لهذا جاء من المرجعية، العديد من المحاولات المتطرفة، وهى محاولات، احتجاج ورفض، أى أنها تحتج على الواقع الراهن وترفضه. وهى رغم انتسابها للمرجعية العامة للأمة، إلا أنها لم تستطع تجديد المرجعية أو إحياءها، بل اعتمدت أساسًا على أسلوب البحث عن «المطلق» فى المرجعية، ثم الدعوة «لحاكمة» هذا المطلق. وهى بذلك قدمت النموذج الذى استخدم فى الهجوم على مشاريع الخصوصية الحضارية، واتهامها بعدم احترام رأى الآخر، ومعاداة الديمقراطية، والميل للحكم الدينى الديكتاتورى، وغيرها من التهم.

التطرف إذن نتاج الأزمة الشاملة، فماذا عن الحروب المحيطة بالمشاريع الحضارية؟! نتصور أن هذه الحروب، هى سبب تزايد العنف إلى هذا الحد الذى وصلنا له، فى دول عربية عديدة. صحيح أن حركات التطرف، غلب عليها نزعة للعنف منذ بدايتها، نتجت من تصورها أن «الوفاد» أى «الكفر» حسب تعبيراتها، مفروض بالقوة، ولذلك لا يمكن إلا نزعه بالقوة، ولكن تزايد الحصار حول المشاريع الإسلامية، المعتدلة والمتطرفة، وحصار الحركات المتطرفة، ومحاولة تدميرها بالكامل، كل هذا أدى إلى تحول العنف إلى حالة عامة، بحيث لم يبق لدى هذه الحركات من دور، إلا استخدام العنف.

والعنف هو نوع من رفض المناخ المحيط، وهو فعل رافض يهدف إلى التخلص من البيئة المحيطة، وعناصرها المحيطة. مما يعنى، أن العنف ظهر

بسبب تصور أن المناخ المحيط بالأمة، مناخ يقضى عليها، وهو مفروض عليها، ولا يمكن أن نتعايش معه. لذلك جاء العنف كوسيلة لتغيير هذا المناخ المحيط، عن طريق إبطاله، وهدمه.

ولكن ذلك «المناخ» المفروض، له قوة وسلطان، وتحميه أجهزة الأمن والجيش. وقوة الدول الغربية، وآليات الهيمنة. لذلك ظهرت دائرة العنف، لأن «المناخ» نفسه عنيف، له قوة، ويستخدمها، ويلوح بها. لهذا أصبح الرد على ذلك مزيداً من العنف، الذى ولد المزيد من العنف من الأنظمة الحاكمة لهذا «المناخ».

هذه الملابس، جعلت الرفض يسبق الوعي، والثورة تسبق النهضة، والهدم يسبق البناء، والعنف يسبق الإصلاح. نقصد من هذا، أن اشتداد الأزمة، وحصار الحركات الإسلامية، تسببا في ظهور حركات الرفض، واحتلالها لمساحة كبيرة من التأثير، على حساب حركات النهضة والإصلاح.

ونتصور أن هذا أمر طبيعي، أو من سنن التاريخ. لأن الرفض يسبق قدرة الأمة على النهضة. فأولا يمكن أن نكتشف أن القيم المفروضة ليست منا ولا تعبر عنا، ثم مع مزيد من التجربة والوعي، تتبلور رؤى متكاملة للنهضة. ولكن هذا الاستباق نسبى، ففى أمتنا، سنجد تاريخاً للإصلاح والنهضة يبدأ أولاً، ويمتد حتى الآن، من الأفغانى حتى اليوم، وعبر تاريخ الإخوان المسلمين. ثم خطأ آخر للعنف والرفض، بدأ منذ السبعينيات واستمر حتى الآن، ويلامس نهاية القرن العشرين، وأصبح يحتل مكانة بارزة في الأحداث.

ويمكن أن نفسر ذلك، بأن حركات الإصلاح ظهرت عندما كانت أزمنا هى التأخر والتخلف، وحركات العنف ظهرت عندما أصبحت أزمنا هى هدم

قيم الأمة وتراثها . وحركات الإصلاح خرجت من واقع يعى مرجعيته تمامًا ، ويرى أنها لم تعد فاعلا ، فحاول إحياءها ، أما حركات العنف فخرجت من واقع مؤسس على نظام معاد للأمة ، فخرجت تحطم هذا الواقع ، وتهدم كل أشكاله ومؤسساته ورموزه .

واستمرار حركة الإصلاح والنهضة ، يفهم من خلال استمرار الوعى بالموروث فى قلب الأمة ، وعبر جماهيرها . فظلت الأمة الواعية بمرجعيتها ، سبباً فى وجود حركات للإصلاح والنهضة ، ومشاريع فكرية ، وغيرها . ولكن حركات العنف ، ركزت جل اهتمامها على الأنظمة الحاكمة ، وقوتها التى تفرض بها قيماً مغايرة . وبالتالي لم تؤمن هذه الحركات بالإصلاح ، لأنها رأت أن قوة الدولة كافية لهدم أى مشاريع للإصلاح .

وحتى حركات الإصلاح ، سنلاحظ أنها انقسمت إلى حركات تدعو إلى التمسك بمقدسات الأمة ، كدعوة عامة ، ومشاريع فكرية أباحت فى الموروث وتحديات العصر ، وحاولت أن تقدم فكراً متكاملاً يصلح لبناء نموذج حضارى متجدد . والسبب فى ذلك ، حسب تصورنا ، أنه فى حالة فقدان الوعى الرشيد بقيم الأمة وثوابتها ، تصبح المهمة الأولى ، وخاصة بالنسبة للحركات الجماهيرية ، هى إعادة هذا الوعى ، الذى يدرك ويفهم موروثه وقيمه ، ويستطيع أن يعرف الفرق بينه وبين الوافد ، ويميز الصالح من الطالح .

أما المشاريع الفكرية ، فإنها تأتى بعد ذلك ، لأنها تؤسس نفسها على وعى متكامل ، يعرف نفسه ، وهويته وقيمه . وعلى أساس من هذا الوعى العميق ، يمكن نشر الرؤية الفكرية المتكاملة . لهذا ، فإن أعداء المشروع الحضارى ، كثيراً ما اتهموا الحركات الإسلامية ، بأنها لا تقدم إلا الشعارات ، ولا تقدم برامج . والواقع أن تقديم البرنامج ، يحتاج أولاً إلى تأسيس المقدمات . لذلك فإن البداية

ليست بالشعارات كما يقال، ولكن القيم الأساسية، التي تعبد للوعى إدراكه الصحيح بذاته. ثم بعد ذلك، فإن الوعي بالذات يترجم نفسه في رؤى وبرامج، ويصبح قادرًا على استيعاب تجارب الآخرين، وتجارب تاريخه، ويصل لمرحلة الإبداع التي تمكنه من تجديد «أصوله» في إنجاز يتجاوز الماضي، ويمثل استمرارًا له، في آن واحد.

تلك هى أزمة برنامج التغيير الملتزم بالمرجعية، والتي استخدمت لتجعل مرجعية الأمة كلها مدانة. أزمة تنبع من تعقد الموقف وضراوة اعتدائه على قيم الأمة، مما جعل المشاريع الموجهة لتغيير هذا الواقع، تشوبها سلبيات عديدة. وهى فى النهاية، تجارب لإحياء أمة، تصيب بقدر أو آخر، وتخطىء بقدر أو آخر. وكلما ضاقت الظروف من حولها، كلما دخلت فى دائرة المعارك المتتالية.

ووسط هذا الواقع، فإن التغيير الملتزم بالمرجعية، رهن بالقدرة على النهضة، التى هى جماع الرؤية الفكرية، والتجديد الشامل، والحركة الفاعلة. وهذه العناصر توجد فى واقع أمتنا، وتأخذ طريقها إلى التحقق، ولكن القوى المعادية للأمة، تحارب مشاريع النهضة، تحت تبريرات تستقيها من تجارب التطرف والعنف.

والأغلب فى توقعنا، أن عناصر النهضة، تكتسب من وعيها وإبداعها وتجديدها ومن التزامها بالمرجعية، وحيازتها للشرعية، تكتسب من كل ذلك، قوة مضافة، تجعلها تصل لمرحلة مواجهة أعدائها من خلال قدرتها على تجاوز أزمات الواقع، برؤى جديدة، تعبر عن الأمة، وترجم قيمها وأحلامها.

التغيير والدولة

إن كل قوى التغيير فى سعيها لنشر رؤيتها، تواجه بالدولة، ويصبح عليها أن تحدد موقفها منها. وبداية القضية، تكمن فى كيان الدولة المتضخم والطاغى، وخاصة فى بعض الدول العربية، ومنها مصر. ففى النموذج المصرى، سنجد أن أى قوة تريد التغيير، تواجه بدولة قوية تملك وتحكم، وتقوم بكل الأدوار والوظائف. لذلك يصبح على قوى التغيير أن تحدد موقفها من هذا الكيان.

وعلى الجانب الآخر، سنجد أن كيان الدولة يتورط كثيراً فى القضايا السياسية والتنافس السياسى. بمعنى أن النخبة الحاكمة لجهاز الدولة، تورط الجهاز فى تأييدها، وكذلك تورطه فى صراعاتها مع القوى السياسية الأخرى. وهذا الأمر ينطوى على مغالطة واقعية، حيث إن جهاز الدولة، هو أداة لتسيير أمور البلد، والقيام بالمهام التنفيذية، ولكن ليس قوة سياسية، أو تياراً سياسياً، بل هو جهاز مكون من الكيان الإدارى، والخبراء، والأجهزة التنفيذية.

وإذا نظرنا إلى نموذج الدولة فى العالم العربى، سنجد أن الغالب عليه النمط الغربى المستورد. فالدولة فى أوطاننا، أقيمت على النموذج الغربى، الذى يركز على وجود دولة متضخمة تمثل القومية والهوية والحدود. ولكن هذا النموذج،

عندما تم استيراده ، ومحاولة إعادة إنتاجه في بيئتنا ، أقيم بشكل مشوه ، يختلف عن الأصل الغربى ، وهو ما يحدث دائماً في عمليات التقليد والنقل ، التى لا تراعى الفروق الحضارية .

نقصد بذلك ، أن الدولة فى الغرب ، هى عماد وجود المجتمع ، والممثل الوحيد له . من حيث هى المحددة للمصلحة العامة ، ولتوجه المجتمع ، ولقيمه الأساسية . ثم هناك القوى السياسية المختلفة ، التى تمثل تنويعات على المصلحة العامة ، من حيث الأولويات والوسائل وغيرها . لذلك تتداول القوى السياسية السلطة ، مع استمرار وجود الدولة ، واستقرار وجودها . والفرق الحادث مع تغير القوى السياسية ، يظهر فى تغير توجهات الحكم ، وبالتالى حركة جهاز الدولة ، فى اتجاه أو آخر ، دون أن يخل ذلك بالأسس التى أقيمت عليها الدولة .

أما فى تجربتنا مع نموذج الدولة المستورد ، فإن جهاز الدولة توحد مع جهاز الحكم ، والنخبة الحاكمة . حيث إن النخبة التى استولت على مقاليد الأمور عشية الاستقلال ، هى التى ورثت الدولة من المستعمر ، وهى التى أعادت بناءها . وتوحدت النخبة الحاكمة مع جهاز الدولة ، لأنها وجدت به ، ووجد بها ، وأصبح استمرارها رهناً بسيطرتها على الدولة ، وكذلك رهناً بقوة الدولة .

نعنى بهذا ، أننا نواجه حالة خاصة ، فالنخبة الحاكمة ، نخبة إدارية عسكرية وصلت لمكانتها من خلال تدرجها فى السلم الوظيفى ، ووصولها لدرجات عليا داخل جهاز الدولة . فأصبح مشروعها بعد ذلك ، مركزاً فى الدولة ، وتحديثها وتقويتها ، وإضافة مشاريع جديدة لها . بل إن خطاب النخبة الإدارية العسكرية ، هو فى جوهره خطاب دولتى ، يتكلم عن المرافق والتصنيع ، وإنجازات الدولة ، وليس خطاباً سياسياً له توجهات متميزة .

نصل من ذلك ، إلى لب أزمة التغيير في حاضرتنا العربى ، لأن نظام الحكم لم يعد قوة سياسية تنافس القوى الأخرى ، بل أصبح مع مرور تجربته منذ الاستقلال ، نخبة الدولة ، التى تحكم الدولة ، وبالدولة . على هذا يمكننا أن نتصور الوضع عند حدوث تغير سياسى عن طريق الانتخابات مثلاً ، سنجد أن مشهد الجزائر ، هو المشهد الوحيد المفهوم . وبغض النظر عن فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فى انتخابات ١٩٩١ ، فما حدث فى الواقع أن هناك قوة سياسية وصلت لمشارف الحكم . ومعنى ذلك أن قوة أخرى ستخلى المكان . وهذا الأمر جائز عندما تكون الدولة مستقلة ومحيدة ، ولا تعبر إلا عن المصلحة العامة ، ولكن عندما تكون الدولة مرتبطة بالنخبة الحاكمة لها ، والأخيرة مرتبطة بالأولى ، وعندما يكون وجود النخبة الحاكمة مرتبطاً باستمرار سيطرتها على الدولة ، عندئذ تتحول القضية إلى صراع على الاستيلاء على الدولة ، ويصبح كل عمل سياسى انقلاباً محتملاً .

هذا التصور ، يقوم أساساً على فرض أن النظام الحاكم فى معظم البلدان العربية ، ليس قوة سياسية لها وجودها المستقل تماماً عن الدولة ، بل هو نظام قائم من خلال سيطرة نخبة على الدولة . وبالتالي فإن هذا النظام إذا أخرج من الحكم ، ليس أمامه فرصة ليبقى خارج الحكم ثم يعود مرة أخرى . فلأنه ليس قوة سياسية مستقلة عن الدولة ، لذلك فإن خروجه من الحكم ، وفقدانه للسيطرة على جهاز الدولة ، يعنى موت هذه النخبة الحاكمة تماماً .

هذا الموقف المعقد ، أفرز الموقف الديكتاتورى الواضح للعديد من الأنظمة الحاكمة . فنجد الحاكم يميل لغلق أبواب العمل السياسى ، وما يتاح منها ، ليس إلا شكلاً خارجياً ليس له أى معنى .

ولنراجع التجربة المصرية ، سنجد أن النظام الديمقراطى فى مصر ، والذى

يسمى بالديمقراطية المقيدة، ليس في حقيقته، إلا لحظات انفراج في التعبير الحر، يعقبها لحظات من التضييق. فالتجربة الديمقراطية في مصر، لا تسير في خط مستقيم، بل تدور حول نفسها، بين لحظات انفراج، ولحظات تضييق، وهكذا دواليك.

والسبب في ذلك، حسب تصوري، ليس في عقبات تحول دون تطور التجربة الديمقراطية، أو نقص في وعى الجماهير بالديمقراطية، كما يزعم البعض، ولكن السبب الحقيقي، أن النظام الحاكم، يستمد وجوده من الدولة، وسيطرته عليها. ومسألة تداول السلطة، لا تجوز إلا بين قوى سياسية موجودة بمعزل عن الدولة، ويكون موقف الدول منها محايدًا، وتكون الدولة معبرة عن السائد لدى هذه القوى.

والأمر لدينا، أن النخبة الحاكمة، هي الشريحة الإدارية العليا للدولة، بجناحيها المدني والعسكري، وهذه النخبة ليس لها وجود إلا في الدولة وبها. ثم هناك تيارات سياسية نخبوية، تتشكل من سياسيين ومفكرين وخبراء، وهم نخب بديلة، ولكنهم ليسوا تيارًا سياسيًا له قواعده الجماهيرية. ويضاف لما سبق، التيارات السياسية الجماهيرية، والتي تعبر عن الجماهير، وعن فكر الأمة وقيمها، ومعظمها تيارات إسلامية. وهي ليست نخبًا بديلة، ولكنها حركات تعبر عن الأمة، وتواجه بالدولة.

وبالنسبة للنخب البديلة، فإنها تتحول إلى صراع النخب، حيث تحاول فئة إزاحة أخرى للاستيلاء على مكانها. كذلك فإن النخب البديلة، وخاصة من وكلاء الغرب، تميل للتحالف مع الدولة في مواجهة الحركات الإسلامية. وإذا كانت التسعينات تشهد صراعًا حادًا بين النخبة الحاكمة بكامل جهاز الدولة،

والحركات الإسلامية . فإن الفترات السابقة شهدت تحالفا بين بعض التيارات الإسلامية والنظام الحاكم .

وسنلاحظ أن التحالف مع الدولة ، في كل مراحلها ، تحالف وقته ، وخاصة عندما تتحالف حركات لها جماهير مع النظام الحاكم . لأن هذا التحالف ، تحاول من خلاله الحركة الجماهيرية الوصول إلى موقع التأثير ، دون صراع مع الدولة ، ولكن الدولة من خلال نخبتها الحاكمة ، تحاول الحصول على جماهيرية الحركة ، ثم التخلص منها . ولعل تجربة النظام الناصري في مصر ، مع جماعة الإخوان المسلمين ، والحركة الشيوعية ، تؤكد ذلك .

بهذا تتعقد مشكلة التغيير ، حيث إن الموقف من الدولة ، يتراوح بين الصدام والتحالف الوقتي الفاشل . فالدولة ظلت كياناً إدارياً عسكرياً يخضع للنخبة الحاكمة ، ولم تتوحد مع أى حركة . وظل تحالف الحكام مع الحركات السياسية ، تحكمه المنفعة المباشرة ، وينتهي تحت قاعدة اليد الطولى للنظام .

ومن هذا الوضع ، ظهرت عملية التحالف مع الدولة ، كوسيلة من تيار سياسى لتصفية آخر ، أو من نخبة بديلة لتصفية تيار سياسى . وهو ما نشهده الآن ، من تحالف وكلاء الغرب مع الدولة لتصفية الحركات الإسلامية . وهذا وجه آخر لأزمة التغيير والدولة ، لأن قوة وضخامة الدولة ، جعلتنا نتحالف مع النظام الحاكم يغرى أى قوة سياسية ، يعرض عليها ذلك . ولكن هذا أدى إلى أن النخبة الحاكمة أصبحت صاحبة القرار . وبالفعل فإن ما حدث جدير بالملاحظة . لأن النخبة الحاكمة تحدد التيارات التى تتحالف معها ، وتلك التى تعمل على تصفيتها . ومن تتحالف معه اليوم ، يتم تصفيته غداً . لهذا أصبح دور النخبة الحاكمة ، عاملاً مساعداً على تزايد حدة الشقاق والصراع بين القوى السياسية ، ونخبها .

كذلك سنلاحظ ، أن النخبة الحاكمة ، تتحالف مع تيار سياسى ، أو مع نخبة بديلة ، لأنها تحتاج لشعاراتها وفكرها ، وتواجه بها التيارات الأخرى ، وتبرر الظلم الذى يلحق بالآخرين ، ثم تتخلص من القوة التى تحالفت معها . ووراء ذلك حقيقة هامة . لأن النخب الإدارية العسكرية ، ليس لديها مشروع فكرى أو طرح سياسى ، لذلك فهى تستعيد من الآخرين الخطاب الملائم لفترة ما ، مما يجعل لهذا الآخر مكانة ، ويجعله موضوع تحالف . ولأن النظام فى النهاية يحكم بالمنطق الإدارى العسكرى ، لذلك فإن كل فترة تتناسب مع فكر ما ، فيتغير الفكر ، وتتغير معه التحالفات .

ومن خلال هذا الواقع الراهن ، يمكننا أن نؤكد على خطأ فكرة التحالف مع الدولة ، ليس لأن الدولة كيان مرفوض ، بل لأن التحالف معها يورط جهاز الدولة فى لعبة التنافس السياسى . لذا يلزم التعامل مع الدولة ، بوصفها جهازاً تنفيذياً للنظام الحاكم ، وهى جهاز يجب أن يستقل عن النظام الحاكم ، بحيث يظل أداة للعميلين الإدارى والأمنى .

فأى محاولة للتغيير ، تبدأ بالتحالف مع الدولة ، هى محاولة من شأنها إعادة إنتاج الأزمة الراهنة . لأن استخدام الدولة فى عملية التغيير ، لا يعنى سوى اعتماد التغيير على قوة الدولة ، بدلاً من تأييد الجماهير . ثم إن التحالف مع الدولة ، هو فى الواقع تحالف مع جهاز إدارى عسكرى ، يملك منطق الأوامر والقوة . وأى تحالف من هذا القبيل ، لن ينتج عنه إلا مزيد من التورط مع النظام الحاكم ، دون تغييره ، ومزيد من التورط مع هذا النظام فى محاولاته لتصفية أى تيارات أخرى .

والجانب الآخر الهام ، أن التحالف مع الدولة فى عملية التغيير ، والذى يعنى تحالفاً مع النظام الحاكم ، سيؤدى بالضرورة إلى محاولة فرض التغيير من خلال

سلطة وقوة الدولة . وبهذا يصبح التغيير، ليس إلا إنتاجاً للأزمة الراهنة من جديد . لأن النظام الحاكم مفروض بقوة الدولة ، والقوانين كذلك ، ومختلف أنظمة حياتنا ، وهى كلها مستوردة من النموذج الغربى .

ونظن أن التغيير المستمد من موروث الأمة ، يقوم أساساً على إحياء قيم الأمة ، وترجمتها فى أنظمة ، ونشاط نهضوى . ولذلك فإن التغيير الملتزم بالمرجعية ، يحتاج لأن يستقل عن الدولة ، ولا يتحالف معها ، ولا يعتمد عليها . بل تكون ركيزته الأساسية فى قدرته على التعبير عن الأمة ، وترجمة موروثها الحضارى ، وتجديده .

وبهذا المعنى ، نركز على أهمية البعد عن فكرة التغيير من أعلى ، وبقوة الدولة ، وسلطة الأمن والجيش ، لأن مثل هذا التغيير يبنى أساساً على عزل الأمة ، وبالتالي يولد لديها السلبية . وعزل الأمة عن تقرير مصيرها ، يجعلها غير فاعلة ، ولن تقوم نهضة بلا دور حقيقى للأمة ، فالنهضة فى جوهرها ، توجه مشترك من الأمة تجاه غاياتها ، وتفعيل لطاقات الأمة الإبداعية والتجديدية .

وكذلك فإن فكرة التحالف مع النظام ، هى فى حد ذاتها إهدار لمشروع التغيير . لأن النظام الحالى فى معظمه ، نظام إدارى عسكرى ، يقوم على مشروع غربى مستورد ، وبالتالي يصبح التحالف معه تدعيماً لوجوده . وبمعنى آخر ، فإن فكرة دعوة النظام لتبنى المشروع الحضارى ، هى فى حد ذاتها إهدار كامل لهذا المشروع لأن المشروع الحضارى إذا تحول إلى برنامج يصدر بشأنه قرار من سلطة إدارية عسكرية ، تستخدم قوة الدولة فى فرض وجودها ، فإن ذلك يجعل من المشروع الحضارى إعادة إنتاج لنموذج التخلف والتأخر فى التاريخ العربى الإسلامى . حيث يتضح من التاريخ أن مراحل التراجع تتميز بسيطرة الحكم ، وسلبية الأمة ، وتراجع الدور الحضارى التجديدى لكل من الدولة والأمة .

وبتعبير آخر، فإن النهضة لا يمكن أن تتم من خلال فرض «قانون»، بل إن النهضة تتولد من داخل الأمة، لتجدد نفسها، ثم ينتج عنها تطوير للأنظمة والقوانين. ويضاف لذلك، أن الدولة بنموذجها الحالي المستورد، هي جهاز يفرض الهوية والقانون على المجتمع كما في الغرب. والنهضة لدينا تتحقق عندما تجدد الأمة نفسها، فتعيد وعيها بهويتها ومقدساتها وتراها، ثم تقوم الأمة بمبايعة نظام الحكم، المعبر عنها والملتزم بثوابتها، وتكون الدولة هنا، هي أداة الحكم المنفذة للنظام العام المتفق عليه، والحائز على إجماع الأمة.

بهذا يمكننا أن نصل إلى أزمة المشروع الحضارى، كبرنامج للتغيير، مع الدولة بوضعها الراهن، لأن معظم مشاريع التغيير الحضارى، تواجه بالدولة، وتصطدم بها. لأن هذه المشاريع في جوهرها، نابعة من موروث الأمة، ولكن الدولة بوضعها الراهن في الدول العربية، نابعة من النموذج الغربى. لهذا تتهم المشاريع الحضارية، بأنها مشاريع انقلابية، وأنها تعادى النظام.

والواقع أن الانقلاب فعل لا يتجه نحو الدولة، بل نحو النظام. ولكن الأنظمة الحالية متوحدة تمامًا مع الدولة، وتجعل من أى مواجهة معها، مواجهة مع الدولة والنظام العام والأمن العام. . وهكذا. لذلك علينا في البداية أن نفرق بين الدولة والحكومة، ورغم أنهما من منشأ واحد، إلا أن التفرقة بينهما هامة للغاية، فيما يخص برنامج التغيير الحضارى.

فالدولة جهاز تنفيذى، تحكمه القوانين واللوائح والنظام، وتحكمه الحكومة بتوجيهاتها. والجهاز في حد ذاته، ضرورة في كل نظام، ولكن أدواره تختلف وتوجهاته تتغير.

لذلك فالدولة العربية الراهنة، في غالبيتها، دولة مستوردة، من حيث إن

نظمها وقوانينها وتوجهاتها مستوردة، ولكن ليس من حيث كونها دولة، بمعنى الجهاز الإدارى التنفيذى. والتغيير الحضارى يهدف إلى إعادة إنتاج «أدوار»، «وظائف»، «قواعد»، «قوانين» الدولة، ولا يهدف إلى إلغاء وجود الدولة. لذلك فالخلاف الحقيقى يتمثل فى المواجهة بين نظام نابع من الموروث ومعبّر عن الأمة، ونظام آخر مستورد. والنظام هنا، تمثله الحكومة النخبة الحاكمة، ولا تمثله الدولة ككيان وظيفى فى حد ذاته.

معنى هذا، أن برنامج التغيير الحضارى، موجه أساسًا نحو النظم الحاكمة لحياتنا. ولكنه لا يهدف إلى «هدم» نموذج الدولة، بل إلى إعادة إنتاج الدولة حسب شروط المرجعية. وأهم تغيير مستهدف تجاه الدولة، أن توظف باعتبارها جهازًا يعبر عن القواعد التى تضعها الأمة. فتصبح الدولة وكيلًا عن الأمة فى إدارة الشؤون العامة، بدلًا من الدور الحالى للدولة والذى يطغى حتى على وجود الأمة.

فالتغيير الحضارى إذن يهدف إلى تغيير النظام العام وفق شروط المرجعية الحضارية. وتغيير الأنظمة والقوانين، بحيث تعبر عن موروث الأمة وثوابتها، من شأنه أن يعيد توظيف الدولة، حتى تقوم بدورها، وتترك للأمة دورها. وبهذا فإن التصور الشائع لدى بعض الحركات الإسلامية، والذى يرى التغيير وكأنه هدم للدولة وإقامة أخرى، ليس تصورًا عمليًا، ولا هو بالتصور الصحيح.

والواقع أن الأزمة الحقيقية هى فى توحيد نظام الحكم مع الدولة، الأمر الذى يجعل البعض يتحالف مع النظام، لأنه متوحد مع الدولة، والبعض الآخر يطالب بهدم الدولة ما دام النظام متوحدًا معها. والنظام فى المقابل، يرى أن كل مطالب بتغييره، هو قوة انقلابية ضد الدولة.

ولا نتصور أن لهذه الأزمة أى مخرج ، بل هى أزمة تعبر عن واقع نعيشه ، لهذا فالتغير صراعى وصدامى ، قدر استفحال الأزمة التى نعيش فيها . ولكن المشكلة الحقيقية فى أن هذه الأزمة تدفع قوى الإصلاح والتغير إلى أخطاء تضر بالمشروع ككل ، وهى — كما أشرنا — خطأ التحالف مع الدولة والنظام ، أو خطأ محاولة هدم الدولة .

وطريق التغير، رغم صعوباته ومعاركه وحروبه ، يعتمد أساسًا على فكرة التغير فى المشروع الحضارى ، وهى إحياء موروث الأمة وتجديده . ولذلك فإن الطريق يعتمد على إعادة وعى الأمة بذاتها ، وطرح رؤى وأفكار تجسد موروث الأمة ، وتقديم اجتهادات وتجديدات من شأنها أن تجعل ذلك الموروث قادرًا على تحقيق التقدم فى سياقنا المعاصر .

هى إذن عملية تأسيس للمرجعية ، تبدأ بالأمة ، لتجسد المشروع فى نماذج وتجارب متعددة . وهى عملية دعوة وتربية ، وكذلك إبداع وتجديد ، ولكنها معركة على كل الأحوال . ولكنها ليست معركة ضد الدولة ، بل هى معركة من أجل إعادة وعى الأمة بمرجعيتها ، ذلك الوعى المفقود ، الذى تمثل عودته خطرًا يستشعره النظام الحاكم .

معنى ذلك ، أن التغير هو بناء الأمة ، على موروثها ، ومقدسها ، وتجديد وعيها وفكرها ، وتوظيف قيمها ، وتفعيل طاقاتها . والمقصود أن يؤدى ذلك إلى تجمع الأمة داخل وعى مشترك يعبر عنها ، ويصلح لها ، وتستخدمه فى تحقيق ازدهارها . مما يعنى أن التغير الحضارى هو معركة من أجل بناء حضارة الأمة من جديد . والبناء هنا هو فعل المعركة ، لأنه يعنى إحياء نظام الأمة ، وإعادة ترتيب حياتها ، ونظامها ، وقوانينها . وبهذا يأتى تغير النظام السياسى ، من

خلال وعى إيجابى لدى الأمة ، بما تريد ، من شأنه أن يواجه ويرفض ما لا تريد .

وهذا الوعى المنشود ، سوف ينتج نظمه وقواعده ، وبالتالي يعيد توظيف الدولة ، دون أن يهدمها . وفى كل الحالات ، فإن المعركة الآن بين نظام حاكم بتصوراته المفروضة على الأمة ، وبين تيارات تنبع من الأمة لتعبر عن تصورات الأمة الخاصة . ولهذا فالتغيير من شأنه أن يعدل دور وكفاية وحجم وسلطة الدولة ، ولكن التغيير الحضارى ليس مشروعاً ضد «الدولة» .

تفكيك التغريب

إن مشروع التغيير الحضارى ، ليس كأى مشروع سياسى ، بل يتجاوز مشاريع التغيير السياسى . فالأمر ليس حول الحكم ، والحكام ، وبرنامج العمل السياسى ، بل يتجاوز كل ذلك . فالتغيير الحضارى ، احتياج نابع من تعريفنا للأزمة الراهنة ، بأنها أزمة حضارية شاملة . ونعنى بها أن البناء الحضارى للأمة ، بكل عناصره ، مهمش فى حياتها ، وأن الأمة نفسها مهمشة ، وأدوارها تم الاستيلاء عليها من قبل دولة الحداثة الغربية ، التى زرعت فى أمتنا .

وإجمال ذلك ، أن القيم العليا للأمة ، بكل تصوراتها ، ونظمها ليست فاعلة فى تنظيم حياتها ، ولا هى فاعلة كأدوات للنهضة . لهذا فالأمر يتعلق بهوية الأمة ، وموروثها الحضارى . وفى مقابل ذلك ، ننادى بالتغيير الحضارى ، أى ببرنامج شامل فى التغيير ، يقوم أساساً على إحياء قيم الأمة ، وتجديد شبابها ، وإقامة نهضتها على أساس من أصولها وثوابتها .

والتغيير بالمعنى الحضارى ، يشير ضمناً إلى مقابله ، وهو التغريب . حيث يمكن تعريف الوضع الراهن ، بأنه يمثل حالة غربة بسبب التغريب . أى أن الأمة تعاني الغربة تجاه الأنظمة الحاكمة لها ، لأنها أنظمة غربية مستوردة ، ولذلك فإن النظام العام السائد ، لا يعبر عن الأمة ، ولم ينبع منها ، بل تم استيراده من الخارج ، فهو تقليد لنماذج غربية .

والنظام العام السائد يتمثل في القوانين على وجه الخصوص ، لأن معظم ما تم استيراده تم التعبير عنه في صورة قوانين وأنظمة ، وترجمة تلك في صورة مؤسسات وأدوار. فالدولة – مثلاً – وضع لها نظام وقانون ، حددا كيانها وأدوارها ، وحقوقها ، ومن تلك جميعاً تشكل دور الدولة الراهن . ونفس الشيء بالنسبة للتعليم ، والإعلام ، والنظام الاقتصادي وغيرها .

لهذا أصبح لدينا نظام رسمى متغرب ، وغريب عن الأمة وقيمها ، لأنه لم يستلهم قيم الأمة وتفضيلاتها ، بل وضع من خلال النقل المباشر من التجربة الغربية وإفرازاتها . الأمر الذى أدى إلى وجود نظام رسمى منفصل تماماً عن النظام الأهلى ، ونعنى بالأهلى قيم الأمة وسلوكها وتفضيلاتها ومعاييرها ، وكذلك تقاليدها وعاداتها وأعرافها .

والفجوة بين الرسمى والأهلى ، تنتج من أن أصول كل منهما مختلفة ، فالرسمى نتاج أصول تنتمى للحضارة الغربية ، والأهلى نتاج أصوله الخاصة المستمدة من الموروث العربى الإسلامى . لذلك فإن اللقاء بين الأهلى والرسمى يستحيل بقدر اختلاف أصول كل منهما ، والتعارض القيمى بين هذه الأصول .

وبرنامج التغيير الحضارى ، هو محاولة لإحياء الأهلى وتجديده ، وتنشيطه ، حتى يكون فاعلاً ومؤثراً ومحققاً لازدهار ، وحتى يتم استخراج نظام رسمى من الموروث الأهلى ، وجعله نظاماً حاكماً ، وبديلاً أصيلاً عن النظام الرسمى الغربى .

لهذا فالأصل فى التغيير الحضارى ، هو رفض «الرسمى» الوافد ، لصالح «الأهلى» الأصيل . فهو إذن تغيير جذرى شامل ، لأنه مطالبة بتعديل النظام الرسمى الحاكم للأمة ، وليس مجرد تغيير حاكم ، أو حكومة ، بل تغيير نظام القوانين المشكل والمهيمن والموجه للأجهزة الرسمية .

والغرض الرئيس وراء ذلك، أن النظام الرسمى الحالى، نظام تغريبي وغريب، ولذلك فهو نظام غير فاعل، لأنه غير ملائم . والأهم أنه نظام مفروض على الأمة، لأنها لم تختره بإرادتها، ولم تبدعه، ولم تشارك فى صنعه . وكذلك فهو نظام مغاير لقيم الأمة ومتعارض معها، ولا يحققها «رسميًا» بل يجعلها مهمشة داخل الشئون الأهلية .

ويلاحظ هنا أن الأنظمة ليست مجرد آراء فنية متخصصة، بل هى تطبيقات تنبع من قيم عليا، وخلفها فكر يبررها . فنظام السوق الحر مثلاً، يقوم على الفردية، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، ويجعل التنافس أداة الإبداع دون أن يكون للتنافس أى حدود، وبهذا يجوز أن يحتدم التنافس، ويصبح صراعاً، ويكون البقاء للأصلح . فى مقابل ذلك فإن قيم الأمة تركز على الجماعية، حيث الجماعة هى الوحدة الأساسية للأمة، ويكون التنافس فى حدود مصلحة الجماعة لا مصلحة الفرد .

بهذا المعنى، فإن نظام السوق الحر يعبر عن قيم الفردية، لهذا فهو مناقض لقيم الأمة . وما نحتاجه هو إعادة إحياء قيم الأمة، وتجديدها، وإبداع نظام اقتصادى يعبر عن الجماعية، ومصلحة الجماعة، حتى يكون النظام الاقتصادى «الرسمى» نابعاً من قيم الأمة، ومعبراً عنها .

وما نطلبه ليس غريباً، بل علينا أن نتابع التجارب الاقتصادية الآسيوية، لنلاحظ مثلاً أن التجربة اليابانية قامت أساساً على نموذج الشركة / الأسرة . حيث أقيمت الشركات العملاقة، بوصفها أسراً، يرتبط فيها كل شخص بالآخر، وبالشركة، فى علاقة تشبه علاقة العائلة . وهذا النموذج، الذى حقق التقدم اليابانى المذهل، ليس نموذجاً غريباً، بل هو مناقض للنموذج الغربى،

حيث العلاقات داخل الشركات ، علاقات لا شخصية ومصالحية ونفعية تمامًا .

والمثال السابق ، يؤكد أن التقدم الآسيوى ، لم يكن تقليدًا للغرب ، بل إحياء للمقيم الآسيوية الخاصة ، والتي تبنى أساسًا على الروح الواحد والمصلحة الواحدة للشعب ، أى توحد الجميع معًا . ويمثل هذا النموذج ردًا على دعاوى الكوكبة وعالمية النموذج الغربى .

بهذا فإن أمتنا تحتاج لاتباع هذا الطريق ، وهو طريق كل الشعوب عبر مختلف العصور، فلم يحقق أى شعب تقدمًا أو ازدهارًا من خلال تقليد الآخرين ، بل إن كل التجارب الناجحة ، كانت تجارب أصيلة تعبر عن شعوبها وقيمها .

إذن فشرط النهضة هو تفكيك التغريب ، أى تفكيك «الرسمى» المستورد . لهذا فالأمر ليس مجرد عمل يبغى التقدم ، بل هو معركة مكتملة الجوانب ، لأن الواقع الراهن رسميًا ، لا يتيح للأمة التقدم ، بل يؤدي ، وأدى ، إلى تأخرها وتبعيتها للغرب .

وأول مشكلة فى هذه الرؤية ، تكمن فى مخاطر الجذرية ، لأن الرؤية الجذرية عندما يصيبها التشدد تركز إلى رفض كل شىء ، مما يجعلها رؤية تبدأ بالهدم ، ويتأجل البناء ، إذا جاء أصلاً . وهنا تكمن أزمنا ، وأزمة تجارب المشروع الحضارى ، لأن التغيير الحضارى الذى نعيه ، هو النهوض ، وهو فعل بناء ، قبل أن يكون فعل هدم . ومشكلة الرؤية الجذرية فى كليتها ، بأن نقول : إن النظام الراهن غربى ، لذا يرفض جملة ، وثم نطالب بهدمه . وبهذا نكون حولنا عملية التغيير، إلى تطبيق بسيط للمبادئ ، دون تكوين رؤية واعية وشاملة .

وحتى نستطيع الوصول إلى التغيير بمعناه الإيجابي ، أى البناء ، علينا أن نبدأ بتقييم الواقع . فالواقع الراهن فى أسسه مستورد ، ولكن فى تفاصيله ، يمكن أن نلمح مدى تغريبه وغربته . لهذا ففرز الواقع على معيار من قيمنا الأصيلة هو أول خطوة قبل التقدم بمشروع للتغيير الحضارى .

وأغلب الظن ، أننا سنجد أن الواقع «الرسمى» ، تحكمه أنظمة غربية ، ولكن أجهزته فى حد ذاتها لا تمثل مشكلة ، بجانب أن الأجهزة الرسمية تعمل من خلال فئات من الأمة ، تنتمى فى معظمها لقيم الأمة . وبهذا المعنى ، سنكتشف مثلاً أن الموضوع الأول للتغيير هو النظام القانونى ، لأن الدولة المستوردة كنموذج غريب تم تقليده ، قامت أساساً من خلال وضع «قانون» يشكلها ويحدد دورها وحقوقها ، ويفرض وجودها على الأمة . وتغيير القوانين المستوردة ، يمكن أن يكون كافياً لإعادة توظيف الأجهزة الرسمية ، طبقاً لنظام جديد ينبع من قيم الأمة ويلائمها .

وتغيير القوانين ، عمل جذرى وشامل ، ولكن المقصود هنا ، أن نحدد جوانب الأزمة ، وحدود تغلغل الوافد ، ثم نطرح البدائل التى من شأنها إزالة أثر التغريب ، وإعادة إحياء قيم الأمة وتجديدها . وهذه الرؤية تتطلب وعياً كاملاً وحقيقياً بقيم الأمة . لأنه من السهل مثلاً أن نقول إن القوانين المعمول بها فى مصر مستمدة من القانون الفرنسى ، لذلك فهى غربية ، وبالتالي مرفوضة . ولكن الأصعب أن نعرف وجه الخلاف بينها وبين قيمنا ، ومداه ، وجوانبه ، وبالتالي نحدد التعديل المطلوب ، سواء كان جزئياً أو كلياً .

وبهذا يصبح برنامج التغيير ، هو برنامج لطرح البديل الأصيل ، وليس فقط برنامجاً للرفض ، بل برنامجاً للبناء أولاً ، ويصبح الرفض ضمنيّاً فى عملية البناء .

فطرح الجديد، المعبر عن قيم الأمة، يمثل في حد ذاته رفضًا للتغريب، ولكن مجرد الرفض في حد ذاته، يفيد في تحديد الأزمة ولا يفيد في تجاوزها.

وحتى آلية الرفض تحتاج إلى ترشيد، فكل من يؤمن بقيم الأمة، ويلتزم بثوابتها يرفض الواقع الراهن، لأنه غريب عن الأمة، ولكن تحديد ما يرفض في حد ذاته، أمر يحتاج منا أن نتجاوز الغضب والتمرد، حتى نسلح أنفسنا بالوعى العميق. لأن أول ما يواجه المشروع الحضارى، هو تحديد الوافد ومدى تغلغله في بناء الأمة. حتى يتم عزل هذا الجزء «الغريب» وتسليط الأضواء عليه. وتحديد الوافد وعزله، ليسا عملاً هيناً، فلا يمكن أن نعزل كل ما له صلة بالغرب، لأن بعضه تعلمنا منه واستفدنا به. لذلك فالعزل للوافد يعنى تحديد كل أفكار وتصورات وأنظمة وقوانين تم استيرادها من الخارج، أو تم العمل بها رسمياً، رغم تعارضها مع قيم الأمة.

فمحك تحديد الوافد، والغريب، هو التعارض مع قيم الأمة، أما كل ما لا يتعارض مع قيم الأمة، ويمكن استخدامه وتوظيفه من أجل تحقيق قيم الأمة، فيجب الاستفادة منه. وبهذا يصبح الرفض رشيدياً. وعلى قاعدة ومعيار، مستمد من الأمة وما أجمعت عليه.

وحتى يتحقق ذلك، فإن فك رموز التغريب، يعد أمراً لازماً. لأننا لا يجب أن نقف عند حد الرفض، والغضب، والانعزال بل يجب أن نبدأ بفهم واع تماماً للحضارة الغربية وتجربتها، ليس لأنها تهيم علينا، بل أولاً لأنها الحضارة المتقدمة الآن. ولا يحكم لشعب أن يتقدم دون أن يتعلم من تجارب الآخرين ويفهمها ويستوعبها، ويعرف أسرارها، وأسرار تقدمها.

ومن هذه الرؤية الواعية، يمكن أن نحدد الأفكار الغربية ودلالاتها، ولماذا

تصلح للغرب ولا تصلح لنا . والأهم من ذلك ، علينا أيضًا أن نفهم المصطلحات الغربية ، وخاصة تلك المصطلحات البراقة . فعندما يتكلم الغرب عن حقوق الإنسان ، فهل نحن ضد ذلك ؟ وعندما يطالبنا وكلاء الغرب باتباع حقوق الإنسان ، فهل نرفض ذلك لأنه غربي ؟ تلك أسئلة جادة لا يصلح معها مجرد الرفض ، ولا يفيد فيها الغضب والتمرد .

وفي مثال حقوق الإنسان ، سنجد أنها قائمة على أساس مجتمع يتكون من أفراد منفصلين ، في حين أننا أمة تتكون من جماعات . وحقوق الإنسان ، فكرة تقوم على سيادة حقوق الدولة ، ثم المحافظة على حقوق الإنسان . وهى فكرة عندما تصدر لنا ، تصبح محاولة لتحرير إنسان الأمة العربية الإسلامية من مقدساته . فنجد أن حقوق الإنسان تلزمننا بعدم احترام قدسية الدين ، وعدم الاهتمام بحقوق الأسرة .

لهذا فالتعبير نفسه رغم إيجابيته لفظيًا ، إلا أنه يحمل بالكثير من المعانى التى لا تناسبنا . وهنا يأتى أهمية أن نعى المصطلح ، ونفك رموزه ، ونفهم مقاصده ، ونتعلم منه أيضًا ، ثم نقدم رؤيتنا التى تقوم على أساس قيمنا .

وفي المثال السابق ، يمكن أن نتكلم عن حقوق الأمة ، لأنها صاحبة الشرعية ، والمهيمنة على الدولة ، حسب موروثنا التاريخي ، ونتكلم عن حقوق الناس ، لأن الحقوق لدينا لا تتجزأ ، ويجب أن نضمان جميعها وللجميع معًا ، ونتكلم أيضًا عن حقوق الجماعات المكونة للأمة ، لأنها الانتهاآت الفرعية التى يبنى عليها الانتهاآت للأمة ويتغذى بها . ونضيف لذلك الحديث عن حقوق الأسرة ، لأن الأسرة هى النواة التى تقوم عليها أمتنا ، لا الفرد .

وسنكتشف فى النهاية أن لدينا من المعايير التى تجعل نظام الحقوق حسب

فهمنا متكاملًا وشاملاً، وهو نظام متدرج يبدأ بالأمة وينتهي بالأسرة، وليس له علاقة بالدولة، لأنها تمثل في فهمنا الحضارى أداة تنفيذية تقوم بأدوارها بالوكالة عن الأمة.

نظن أن التعامل مع المصطلح الغربى، يجب أن يكون من خلال الفهم الكامل له، ثم تحديد مدى اغترابه عن قيمنا، ثم تحديد قيمنا الخاصة في موضوع هذا المصطلح. ونحن مطالبون بذلك، لأننا نتفاعل مع حضارة مهيمنة على العالم وعلينا، لذلك لا يكفى أن نرفض هيمنتها، بل يجب أن ننقدها ونحللها، وبالتالي نفككها، أى نفكك تأثيرها وهيمنتها علينا.

وفى مواجهة كل ذلك، يصبح النهوض مشروطًا بقدرتنا على فهم الآخر، واكتشاف ذاتنا، وتجاوز ما أبدعه الآخر، بإبداع جديد يعبر عن أصولنا. وتلك هى المعركة الحقيقية، لأن القدرة على التجاوز، للأزمة وأسبابها، تعنى قدرتنا على تحقيق التقدم والازدهار، وتلك «القدرة» هى سلاح المعركة، وتقديم رؤية تجديدية لحضارتنا، هى الأداة الحقيقية لهزيمة الوافد. ورغم أن الرفض للوافد يؤثر عليه، ويمكن أن يزعزع استقراره، ولكن الرفض ليس كافيًا للقضاء على طغيان الوافد.

وجزء أصيل من مشكلة الوافد لدينا، أن حالة التدهور التى وصلنا لها جعلتنا ننبهر بالوافد، وننجذب لما أنتجه الغرب. وهو أمر طبيعى، لأن الضعيف ينبهر بالقوى. وليس صحيحًا أن حالة التغريب التى وصلنا لها مفروضة علينا، بل هى من اختيارنا فى الكثير من الأحيان. لأن رغبة الغرب فى «تصدير» نموذجها لنا، أقل من رغبة «بعضنا» فى «استيراد» النموذج الغربى.

ودليل ذلك فى سيادة نخب وكلاء الغرب، التى تقوم بعملية الاستيراد

بمبادرة من نفسها ، لأن هذه النخب هزمها الانبهار ، ولم تجد لديها بضاعة غير بضاعة الغرب ، ووصلت إلى مكانة النخبة من خلال تقليدها لبضاعة الآخرين . وبهذا أصبح وجودها رهناً باستمرار التغريب .

لهذا فإن أى بداية حقيقية للنهضة ، لا تكون برفض الوافد ، بل بتقديم الموروث في صورة جديدة تنافس الوافد ، في قدرتها على تحقيق التقدم ، وفي مدى ملاءمتها وتعبيرها عن قيم الأمة ، أى في قدرتها على جذب تأييد الأمة . بهذا فإن معركة تفكيك التغريب ، هى معركة الانتصار على إبهاره ، ومعركة التجاوز لما أنجزه ، على الأقل بالنسبة لنا .

وهكذا نؤكد أن تفكيك التغريب ضرورة ، ولكن هذا لن يتم بمجرد الرفض السلبي ، بل بالرفض الإيجابى ، الذى يعتمد على فهم الآخر والذات ، ويعبر عن الذات في تجديد يتجاوز الانبهار بالآخر ، وينافسه ، ويعبر عن قيم الأمة .

الاستقلال: الحقيقة والوهم

إن الحاجة الملحة للتغيير، طبقاً لمشاريع التغيير الحضارى، تندرج تحت الاتجاه نحو الاستقلال. فمنذ بداية عهد التدخل الأجنبى، ثم ما تبعه من استعمار، ما زلنا حتى الآن نواجه قضية الاستقلال وتحدياتها. فما حدث من «استقلال» حتى الآن، هو استقلال جزئى، واجه الاستعمار بشكله العسكرى السافر. ولكن عناصر الهيمنة، ما زالت تؤتى ثمارها، ويزيد تأثيرها عبر الوقت.

فمن وجهة نظر المشروع الحضارى، فإن الاستقلال تحقق فيما يخص الحكم الأجنبى العسكرى المباشر، ولكنه لم يتحقق على جميع الجوانب الأخرى. فهازال القرار السياسى يعانى من ضغوط الخارج التى تفقده الكثير من حريته واستقلاله. كذلك فإن الوضع الاقتصادى لأمتنا، يعانى من خضوعه الكامل لما يسمى بالاقتصاد العالمى، والذى تتحكم فيه الاقتصادات الغربية الكبرى.

يضاف لذلك، استمرار الاستعمار الاستيطانى لفلسطين العربية، وهو يمثل بقايا الاحتلال العسكرى، ولكنه وفى ذات الوقت، يعد رأس حربة للتدخل الغربى فى مصير أمتنا. ومن خلال ما سُمى بمفاوضات السلام، فإن هذا الاحتلال الصهيونى اكتسب شرعية، وأصبح بقاءه يحوز على اعتراف من أنظمة عربية.

والتداعيات الكثيرة التى نراها اليوم، من حصار العراق وليبيا والسودان، تؤكد أننا نمر بمرحلة هيمنة كاملة للقوى الخارجية، من خلال المحور الأمريكى - الصهيونى، وصلت إلى حد يجعلها من حيث التأثير، تماثل الاحتلال العسكرى المباشر. وإذا أضفنا لذلك، قضية الشرعية الدولية، والمؤتمرات الدولية، والسوق الشرق أوسطية، سنجد أننا أمام حقبة للاستعمار الجديد، ذى الأقنعة والشعارات البراقة الخادعة. لكنه استعمار بكل معنى الكلمة، استعمار يتحكم فى قراراتنا الداخلية، وشئوننا الخاصة، ويفرض شروطه، ونفذها تحت تهديد الشرعية الدولية.

ووسط هذا المناخ، يمكننا أن نقرب من صلب قضية الاستقلال، فمند قرنين، والفكر الغربى ومشروعه، يخترقان عقل الأمة. بدرجة جعلت النموذج الغربى، نموذجًا حاكمًا لحياتنا. فإذا كان النموذج الغربى حكمنا من خلال قوات أجنبية، فبعد الاستقلال المزعوم، حكمنا هذا النموذج من خلال نخب محلية، منها النخبة الإدارية العسكرية، ونخبة الخبراء، وكذلك نخبة وكلاء الغرب الثقافيين.

ونظن أن جوهر «الاحتلال»، هو سيادة النموذج الغربى. فإذا كان الاحتلال فى الفهم الشائع، هو قوات عسكرية أجنبية تحكم بنفسها، فإن هدف أى احتلال هو السيطرة من قبل الدولة المستعمرة على الدولة المحتلة، سيطرة على قراراتها ومصيرها وتوجيهها السياسى، حتى تستغل من قبل المستعمر. وإذا قارنا هذا الفهم بما يحدث مع الاستعمار الحضارى، سنجد أنه استعمار عن بعد، يمارس الاحتلال بدرجة أقوى وأكثر فاعلية.

فالاستعمار العسكرى يستفز المشاعر الوطنية، ويمكن أن يجد رفضًا وعدم قبول لمشروعاته، فلا ينفذها الناس، إلا تحت تهديد السلاح، ويظل الاستعمار

العسكري مهددًا بالتمرد والثورات . فهو احتلال كامل في شكله ناقص في مضمونه .

وإذا قارنا ذلك بالاستعمار الحضارى ، سنجد أن هذا الاستعمار الجديد ، لا يستفز المشاعر بنفس القدر ، بل يتسرب داخلنا دون أن ندرك ما يحدث تمامًا . ثم هو استعمار يتم من خلال وكلاء محليين ، مما يجعله يتقنع بقناع من داخلنا ، ويتشبه بنا ، وفي جوهره معاد لنا . ثم هو استعمار لا يكتفى بالسيطرة على الأرض والموارد ، ولا على القرارين السياسى والاقتصادى ، بل يتجاوز كل ذلك لاحتلال العقل والوجدان . فهو محاولة لاختراق كل شىء ، حتى أحلامنا وآمالنا .

نصل من هذا إلى رؤية المشروع الحضارى للاستقلال ، وهى رؤية تؤكد على أن الاستقلال غير قابل للتجزئة ، فهو كل لا يتجزأ . والاستقلال بهذا المعنى ، لا يبدأ بإنهاء التدخل الخارجى ، ولكنه يعتمد فى جوهره ، على الاستقلال الداخلى أولاً ، استقلال الرؤية والقيم والمعايير ، استقلال العقل والوجدان . ثم ينبع ذلك الاستقلالان السياسى والاقتصادى وغيرهما .

نقصد من هذا أن نؤكد أن مشكلتنا الأساسية هى فى احتلال النظام العام لحياتنا . فالاختراق الغربى لأمتنا ، بدأ قبل الاستعمار ، وبقي بعده ، ومازال . فالنموذج السياسى والاقتصادى والقانونى الحاكم لنا الآن ، نموذج غربى ، يمثل فى حد ذاته ، جوهر الاستعمار ، وغايته النهائية . لأن النموذج الحاكم المستورد ، يسيطر على كل حياتنا ، ويحتلها ، وهو فى النهاية الهدف الرئيس من كل أشكال التدخل الأجنبى ، وهو هدف يتحقق الآن وبتزايد وتسارع ، وعلى يد وكلاء محليين .

لهذا لم يتحقق الاستقلال بعد، ولم نستطع لا تحقيق التقدم، ولا تحقيق استقلال إرادتنا، ولا تحرير فلسطين المحتلة. ولم ننهض كأمة، ولم نحقق أى تقدم. وكل ذلك لأننا لم نحقق الاستقلال الحقيقى بعد، فحتى التقدم لا يمكن تحقيقه بعقل محتل غير قادر على الإبداع الخاص، ولا يستطيع أن يعبر عن نفسه.

وهذا لا يعنى أن مجرد تحويل نظام حياتنا إلى مرجعيتنا الحضارية، سيؤدى إلى تحقيق التقدم والازدهار، ولكن المقصود أن الاستقلال الحضارى الكامل، الذى يبدأ بالسيادة، ويبدأ بالفعل والقيم أيضًا، هو الشرط الضرورى الأول، حتى يمكن أن ننهض. والنهضة المستقلة، تتحقق حسب قدراتنا وإرادتنا وجهدنا. فالاستقلال شرط أولى، ومعه الكفاح المستمر من أجل تحقيق النهضة.

لهذا فإن التغيير الحضارى، هو عملية تهدف إلى إعادة إحياء قيم الأمة، وإزالة كل أشكال السيطرة التى تأتى من الوافد الخارجى، وتحرير إرادة الأمة لتعبر عن نفسها بنفسها، حتى تحول قيمها وتفضيلاتها إلى نموذج حياتى جديد ومتجدد.

الوطنية إذن، فى التصور الحضارى، هى الاستقلال الحضارى الشامل، وكل استقلال غير ذلك، هو استقلال ناقص، استقلال عن شكل الاستعمار دون جوهره. وهذه النظرة، هى التى تجعل التغيير الحضارى مشروعًا جذريًا، لأنه يهدف إلى إعادة تقييم مجمل أوضاعنا، والتحرر من كل فكر وافد، فلا تكون السيطرة إلا لقيمنا الخاصة. ويعنى ذلك تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات، وتحرير الإرادة، وإعلاء مصالح الأمة، والعمل من أجل تحقيقها.

ولكن الدعوة للاستقلال الحضارى، تحتاج إلى الرشد، والعقلانية، والاعتدال. لأن بعض التيارات النابعة من الموروث، تتطرف في تصوراتها إلى حد أساء للمشروع الحضارى برمته، واستخدم ذلك في ضرب موروث الأمة نفسه. لأن البعض يتصور الاستقلال بأساليب خيالية، وبعضها مغرق في المثالية.

فالاستقلال الحضارى، لا يعنى أبداً الانعزال عن العالم الخارجى، بل يعنى فقط التحرر من الهيمنة الخارجية. أما التفاعل مع الحضارات الأخرى فهو شرط أساسى لأى نهضة. لأن الأمة عندما تنهض، تفعل ذلك من خلال فهمها المتجدد لقيمها، وفهمها الواعى لإنجازات الآخرين، وبدون أى منها لا تتحقق النهضة. فبدون فهم الحضارة الغربية، وإنجازاتها، لا يمكن تحقيق النهضة لأمتنا.

كذلك فإن الاستقلال الحضارى، لا يعنى كما يتصور البعض عدم التعامل مع الآخرين، أو اعتبارهم أعداء. لأن بعض التصورات المتطرفة، صورت معركة الاستقلال الحضارى، بأنها معركة للقضاء على الآخر، وهذا ليس صحيحاً، وأكثر من ذلك، فهو تصور عدائى، يقابل العدوان بعدوان مضاد، وهو خروج عن قيم الأمة، التى ترفض العدوان على الآخر، أو استعمارها. والأصل فى قيمنا أن الموقف من الآخر، ينتج من موقف الآخر منا، فإذا سالنا نساله، وإذا حاربنا نحاربه. وبالتالي فالآخر الغربى الآن، فى حالة عداء ضدنا، لأنه يفرض هيمنته علينا. فإذا حققنا استقلالنا عنه، بإرادتنا، ومن داخلنا، وقبل هو ذلك، فوجب علينا أن نساله.

فالاستقلال الحضارى يتحقق داخلنا أولاً، ومن خلال رفض النموذج الغربى، ودعوة وكلاء الغرب للتخلى عن فرض النموذج الغربى علينا. وعندما نحقق الاستقلال من داخلنا، يتحدد موقفنا من الغرب، حسب موقفه من

استقلالنا . ويعنى هذا ، أن المشروع الحضارى لا يهدف إلى فرض نموذجنا الحضارى على الآخرين . بل إن هذا المشروع ، القائم على سنة تعددية البشرية ، يهدف إلى التأكيد على حق كل أمة فى التعبير عن حضارتها وقيمها . وبالتالي فهو مشروع قائم على قبول التعددية الحضارية . وهو ليس مثل المشروع الغربى ، الذى ينادى بأهمية الحضارة الغربية .

والنموذج العربى الإسلامى ، ليس نموذجًا استعماريًا ، بل نموذجًا للفتح . ويعنى ذلك أن فكرة استعمار الآخر والسيطرة عليه ، وفرض نموذج سياسى عليه ، والتعدى على قيمه الخاصة ، هذا العمل يعادى قيمنا الحضارية .

والمشكلة إن بعض التيارات المتطرفة ، صورت الأمر بأنه عدوان يرد على عدوان ، وهذا ليس مطلبًا يعبر عنا . فما نطالب به هو استقلالنا الحضارى بوصفه حقًا يتمتع به كل شعب من شعوب العالم . أى أننا نطالب بالحق فى تقرير المصير الحضارى ، القيمى الأخلاقى الفكرى ، لكل شعوب وأمم العالم ، وليس لنا فقط .

وسنلاحظ أن بعض التيارات الإسلامية ، خلطت بين عالمية الدين وخصوصية الحضارة ، فالدينان السماويان التبشيريان وهما المسيحية والإسلام ، دينان عالميان . فهما رسالة موجهة للعالم أجمع ، ومن حق كل من ينتمى لهذا الدين أو ذلك أن يدعو الآخرين لدينه ، محققًا بذلك رسالته التى يحضه دينه عليها . والدعوة الدينية ، تقوم على الاختيار الحر . الذى هو شرطها الأول والأخير . لأن الإيمان مع الإكراه ، ليس إلا نفاقًا ترفضه الأديان .

نعنى بذلك ، أن الدعوتين الإسلامية والمسيحية ، موجهتان إلى كل العالم . وهى دعوة للدين ، العالمى ، وليست دعوة للحضارة ، لأنها خاصة . وأيضًا فإن

الدعوة لعالمية الدين ، ودعوة العالم كله له ، لا يجب أن تكونا مظللتين للهيمنة على العالم ، أو فرض السيطرة عليه ، أو مدخلاً لفرض نموذج حضارى على العالم أجمع .

وإذا كانت بعض التيارات المسيحية الغربية ، تعمل على دعوة العالم للمسيحية ومن خلالها تفرض الحضارة والهيمنة الغربيتين ، فإننا من واقع قيمنا العربية ، الوسطية ، نرى أن الإسلام والمسيحية ، دينان يوجهان رسالتهما للعالم ، ولا يجوز أن يكونا وسيلة لهيمنة طرف على آخر . ومن واقع فهمنا الحضارى ، نؤكد أن تعدد الحضارات شرط ضرورى ، وسنة من سنن البشرية .

لهذا فإن العالمية للدين ، وليست للحضارة ، وهو ما يلزمنا بالفصل بين الدعوة العالمية للدين ، والدعوة الخاصة للاستقلال الحضارى للأمة العربية الإسلامية . وعندما تكون الدعوة الدينية عالمية ، فهي دعوة تؤدى إلى ظهور نماذج حضارية متعددة ، رغم اشتراكها فى الدين ، مثل المسيحية الغربية والمسيحية العربية .

أردنا من ذلك أن نؤكد أن الاستقلال الحضارى ، دعوة للجميع للتمتع بحقوقهم فى استقلالهم عن الحضارات الأخرى . وهى دعوة ضد أى شكل للهيمنة الحضارية . وبالتالي فهي دعوة من أجل عالم متعدد الحضارات ، يقوم على احترام حق الجميع فى الاستقلال الشامل ، ومنه تتاح الفرصة للتعاون بين الحضارات ، والتفاعل بينها ، وكذلك للتأثير والتأثر المتبادلين .

بذلك ندعو لنموذج عالمى ، متعدد الحضارات ، فى مواجهة مشروع الكوكبة والعالمية ، الذى يمثل غطاء للهيمنة الغربية الحضارية . وذلك من وجهة نظر المشروع الحضارى . وهو أساس الاستقلال الحقيقى ، الذى لم يتحقق حتى الآن .

التغيير: الغاية والوسيلة

إن مشروع التغيير الحضارى ، فى حد ذاته ، ينطوى على تحديات هامة ، ربما تشكل فى نتائجها مصير هذا المشروع . فلأن المشروع يواجه حالة مأزومة بشدة ، ولأنه يواجه معارك وأعداء وحروبًا ، لذلك فإن أداء المشروع والمنتسبين له ، يمثل أحد المحركات الهامة التى تحدد مصيره ، فى علاقته بالظروف المحيطة ، وعلاقته بأمته .

يدفعنا هذا المناقشة الوسائل التى يتبناها المشروع الحضارى ، لأنها ليست مجرد أدوات تصلح أو لا تصلح ، ولكنها وسائل تؤثر على مضمون المشروع نفسه . نعى بذلك ، أن استخدام وسائل ما ، يمكن أن يؤكد غايات المشروع ، أو يمكن أن يهدم هذه الغايات . والأمر قد يكون بسيطاً إذا تكلمنا عن العلاقة والملاءمة بين الوسائل والغايات ، ولكن الأمر يصبح معقداً ، عندما يكون المشروع نفسه محاطاً بحرب موجهة تستخدم فيها كل الأدوات .

تلك الأزمة ، هى جزء أصيل من إشكالية التغيير الحضارى ، وإحدى أبرز معضلاته المستقبلية . وهو ما ينتج عن الوضع الصراعى الذى نعيش فيه ، لأننا لسنا بصدد تيارات سياسية تتداول السلطة حسب ثقلها السياسى ، ولكننا بصدد حرب مرجعيات حقيقية . ولأن انتصار مرجعية يعنى زوال الأخرى ، حيث

لا يصلح التداول بين نهاذج حضارية مختلفة ، لذلك فإن حدة الصراع تدفع كل الأطراف إلى مأزق التورط في الوسائل غير القانونية .

يظهر ذلك في صراع التطرف على هذا الطرف أو ذاك . حيث إن الحرب المشتعلة الآن بين الحكومات وجماعات العنف ، جعلت كليهما يتورط في العنف وسفك الدماء ، وتجاوز الأساليب القانونية ، وأصبح الصراع بالفعل خارج دائرة القانون . ووكلاء الغرب الثقافيون ، يروجون لتأييد استخدام القوة تجاه كل الحركات الإسلامية ، حتى المعتدل منها . كذلك فإن الحكومات أصبحت تفرط في استخدام القوة الأمنية في موضعها وغير موضعها . كما أن الدول الغربية ، تضع كل ثقلها تجاه مقاومة الحركات الإسلامية ، وتتكلم عن ضربات عسكرية وقائية ضد هذه الحركات .

ولا ننسى أسلوب استخدام المحاكمات العسكرية في مصر — ضد جماعة الإخوان المسلمين ، لأنه تأكيد على أن النظام يستخدم أدوات قوته ، بغض النظر عن اعتبارات المشروعية والقانونية . وهو يستخدم القوة في ضرب حركة إسلامية معتدلة تستخدم أدوات الدعوة والتربية ونشر الفكر . بهذا فإن كل حركة سياسية تعبر عن المشروع الحضارى ، ستواجه بإجراءات خارج القانون ، تهدف إلى تصفيتها .

يمكن أن نضيف لذلك كل المضايقات المستخدمة لحصار المشروع الحضارى وكل من ينتمى له . وهو ما يؤدي إلى حصار الجميع ، لا القوى السياسية فقط ، بل حتى المفكرين أنفسهم .

إنه مناخ أقل ما يقال عنه ، إنه يروج للعنف ويبرره . فاستخدام القوة تجاه المشاريع المتنامية للموروث ، والتي تحوز على الشرعية الأصلية ، يؤدي إلى مزيد

من العنف ، ومزيد من تبرير العنف . فكلما كان الرد تجاه مشاريع التغيير الحضارى ، هو الحصار، والسجن ، والمحاكمات العسكرية ، كلما أدى ذلك إلى تصور يؤكد أن تغيير الوضع الحالى لن يحدث إلا باستخدام القوة . على أساس أن هناك وضعاً حالياً ، يتميز بالتبعية السياسية والتبعية الحضارية للغرب ، وهذا الوضع يحمى نفسه بالسلاح ، ولن يسمح بتغييره ، لهذا فإن الوسيلة الملائمة له ، والمائلة له ، هى استخدام السلاح أيضاً .

هذا المنطق يحكم مصيرنا الآن ، لأن جماعات العنف تتزايد وتنتشر، وتجد أتباعاً لها . بل إن الهيمنة الأمريكية ، والصلف الإسرائيلى يمثلان أسباباً مضافة إلى تبرير العنف . والوجود الأمريكى المكثف فى بعض البلدان العربية ، وكذلك عجرفة الكيان الصهيونى ، الذى يؤكد أنه لن يرد للعرب إلا الفتات التى لا يحتاجها . كل ذلك يؤكد أننا نحكم بقوة خارجية استعمارية . مما يجعلنا فى حالة الدولة المحتلة ، وبالتالى يصبح الكفاح المسلح مشروعاً .

فى هذا المناخ ، أصبحت جماعات العنف هى الأعلى صوتاً ، بل هى الأكثر تأثيراً ، لقدرتها على التأثير فى مجريات الأمور . وأصبحت أحداث العنف ذات تأثير دولى واضح . وفى المقابل نجد الحكومات المسلحة ، التى تفرض نفوذها وفكرها ومواقفها بقوتها .

هو مناخ ، ولحظة تاريخية ، انتصر فيها منطق السلاح ، وهزم مرحلياً منطق الاعتدال . تلك هى الأزمة . فالحرب الدائرة بين جماعات العنف والحكومات المسلحة ، لم تضر أيّاً منهما ، قدر إضرارها بالقوى التى تعمل من أجل التغيير السلمى النهضوى . فقوى الاعتدال ، تتهم بالإرهاب ، وتحاول الحكومات المسلحة القضاء عليها تحت زعم أنها من نفس فصيل الإرهاب . وجماعات العنف تتهم قوى الاعتدال بأنها تتحالف مع السلطة ، وتتهاون ، وتنزل ، وفى

النهاية تعتبرها عاملاً يساعد الحكومات المسلحة في القضاء على الحركات الإسلامية .

وقوى الاعتدال - في النهاية - تقف وسط مخاطر التفريط ، فتفقد مشروعها ، وشرعيتها ، ومخاطر الإفراط ، فيصيبها التطرف والعنف .

والأمر لا يقف عند حد اختيار البديل المناسب ، فالقضية ليست خياراً بين الأساليب السلمية والأساليب العنيفة ، وليست جدلاً حول أيهما أنسب لإحداث التغيير ، بل إن القضية الجوهرية تكمن في العلاقة بين الأساليب والغايات . فتأثير أسلوب التغيير على غايته ، يمكن أن يكون أشد أثراً من تأثير التحديات الخارجية التي تواجهها عملية التغيير .

فالتغيير الحضارى - حسب تصورنا - هو إحياء قيم الأمة وتجديدها . وعلى هذا الأساس علينا أن نفهم تأثير الوسائل على هذا المشروع . فالعنف ، لا يمكن أن يكون وسيلة لإحياء وتجديد قيم الأمة . لأنه أصلاً ليس عملية بناء ، بل عملية هدم . والأهم من ذلك ، أن العنف يسيء إلى قيم الأمة التي يرفع رايته ، ويلطخ ثوبها بالدماء ، ويعطى لأعداء الأمة ، في الخارج والداخل ، مبررات عديدة لضرب مشروع نهضة هذه الأمة .

بهذا المعنى فإن العنف ، ليس إلا وسيلة لضرب أو النيل من قوة الحكومات المسلحة الموالية للغرب ، والمعادية لمشروع نهضة الأمة . وهو أمر في حد ذاته قد يضر أكثر ، لأن إضعاف الحكومات الموالية للغرب يزيد من هيمنة الغرب عليها ، ويضعف قدرة الحكومات على المواجهة ، ويهز استقرار جهاز الدولة .

ومن جانب آخر ، فإن معركة العنف والعنف المضاد ، هي حرب استنزاف ، يصعب حسمها ، لأن الحكومات المسلحة شديدة القوة والبطش ، ولأن العنف

الجماعات يتغذى من البشر والموالين الجدد، وأبسط وسائل العنف . نقصد أن استمرار المعركة هو الأكثر احتمالاً من حسمها لصالح طرف أو آخر.

ثم إن الهدف النهائي لجماعات العنف ، وهو إسقاط النظم الحاكمة ، وإقامة الدولة الإسلامية ، هذا الهدف يتحقق منه نصفه بالعنف ، وهو إسقاط النظم الحاكمة . فالعنف وسيلة لإسقاط نظام حاكم . ولكنه ليس وسيلة لبناء دولة «إسلامية» . وإذا كان المقصود بالدولة الإسلامية ، هو ترجمة ثوابت الأمة ومقدساتها في مشروع نهضة ، وإعادة بناء النظم والقوانين على أساس المرجعية ، فإن العنف وامتلاك السلطة ، لن يؤديا إلى تحقيق ذلك .

والأهم أيضًا ، أن العنف يولد فكرًا متطرفًا ، وبذلك توقف عملية التجديد . والمشروع الحضارى ، بلا تجديد ، هو مجرد محاولة «لتقليد» الماضى ، أو إعادة إنتاجه . وبهذا يعود الماضى جامدًا ، فيصبح مانعًا للتقدم ، ومؤديًا للتدهور . والتجديد كركيزة أساسية لعملية النهضة ، يحتاج لعقل مبدع ، لا تحاصره طلاقات الرصاص ، ولا يتطرف بسبب السلاح . وحياة المغارات .

من كل هذا نصل إلى نقطة هامة فى المشروع الحضارى ، فهو مشروع بناء لا مشروع هدم . بمعنى أنه ليس مشروعًا «لهدم» النظم الحاكمة الموالية للغرب ، وليس مشروعًا «لهدم» التغريب فقط ، بل هو أساسًا مشروع لبناء مرحلة جديدة لحضارة الأمة . والعلاقة بين البناء والهدم ، علاقة معقدة ، ولكن المهم فيها أن الهدم فى حد ذاته غير كافٍ للبناء ، ولكن البناء الجديد يعنى ضمناً هدم البناء المرفوض .

وبهذا يمكن أن نصل إلى مآزق المشروع الحضارى ، فهو مشروع يهدف للبناء ، ولذلك فهو ضد العنف ، ولكنه محاصر بقوى لا تعرف إلا لغة السلاح .

لذلك علينا أن نفرق بين العنف والكفاح أو النضال ، لنعرف أساس التغيير الحضارى . فالمشروع الحضارى ، مشروع نضالى ، ولكنه ليس مشروع عنف ، بل هو محاولة لتجاوز العنف ، لأن فى ذلك تجاوزا لآليات عمل الحكومات المسلحة التابعة ، وحلفائها فى الخارج والداخل . نقصد بذلك أن العنف هو نتاج مناخ الأزمة ، وتعبير واضح عن طبيعة الأزمة ، أما التغيير الحضارى ، فيهدف إلى تجاوز هذه الأزمة وإفرازاتها ، والتجاوز يعنى القدرة على تخطى الواقع الراهن ، والتطلع للمستقبل . لأن العنف وسيلة لهدم الواقع الراهن ، ولكن النهضة هى بناء مستقبل جديد ، وهو عمل يبدأ بتجاوز الواقع الراهن وملاحقه .

التغيير الحضارى نضال ، له ثمنه ، ولكنه نضال يستخدم الأساليب التى تطور وتحقق الغايات ، وما دامت الغاية النهائية هى أمة ناهضة ، فإن ذلك يتطلب منا التجديد ، وبناء تصورات مستقبلية .

البناء تحت وابل الرصاص

حتى نصل إلى الغاية النهائية ، وهى تحقيق النهضة ، علينا أن نستوعب عملية التغيير الحضارى ، حتى يكون لدى المؤمنين بالمشروع الحضارى ، تصور متكامل عن أساليب التغيير وأدواته ، والتي من شأنها أن تحقق أهداف المشروع . والتغيير الحضارى فى جملته ، عملية لإعادة البناء الحضارى الموروث ، لا لسابق عهده ، ولكن فى إطار جديد . معنى ذلك ، أن المقصود هو إقامة بناء جديد ، يستند على الأصول ، ويعبر عنها ، ويوظفها ، ويحقق غاياتها ، من خلال تصورات ورؤى جديدة ، تتجاوز ما تم تحقيقه فى الماضى .

وتلك هى الأصالة المعاصرة ، فالقضية ليست بين طرفى الأصالة والمعاصرة ، لأن القول بالتوفيق بين طرفين ، يعنى محاولة التوفيق بين «أصول» الحضارة العربية الإسلامية ، والحضارة الغربية ، وهو عمل يفتقد للرؤية السليمة . فالأصل فى أى حضارة ، هو جملة الأفكار والقيم المركزية ، أى أن الحضارة - حسب تصورنا - هى مجموعة من الأفكار المجردة ، التى تحدد الغايات والتفضيلات والميول . ومن نسق القيم المركزى ، تتكون حياة الأمة ، عن طريق ترجمة هذه القيم إلى أنظمة وبرامج ومشروعات .

لهذا ، فالهدف ليس التوفيق بين الحضارة الغربية وتلك العربية ، لأن هذا

التوفيق يعنى محاولة دمج نظامين للقيم معًا ، وهو أمر ينطوى على التلفيق أساسًا . ولكن ما نتكلم عنه ، فى المشروع الحضارى ، هو الأصالة المعاصرة . ونعنى بها ، الارتكاز على «الأصول» ، ووضعها فى سياق «معاصر» ، أى تجديد الأصول .

وتجديد الأصول ، هو عملية الهدف منها ، اكتشاف نظام القيم المركزى ، وفصله عن تاريخه وتجاربه الماضيه ، ثم فهمه من خلال هذا التاريخ ، ومعرفة قوانينه وسننه ، وإيجابياته ، وسلبياته ، ثم تطوير طريقة تحقيق نظام القيم ، فى سياق جديد ، وأنظمة جديدة .

نقصد أن الأمة لها قيمها ، التى ترجمت فى تاريخها ، والنهضة هى ترجمة جديدة لهذه القيم تستفيد من التجارب السابقة ، وتتغذى من تجارب الآخرين ، لتعيد تقديم هذه القيم فى بناء جديد ، يتجاوز البناءات السابقة ، وينافس تجارب الآخرين ، وبهذا تصبح الأصالة معاصرة .

وهذا التصور التجديدى ، يعتمد على رؤية نقدية للتاريخ ، لا تهدف إلى تقييمه أخلاقيًا ، ولا إلى مدحه أو ذمه ، بل إلى التعلم منه . والكثير من الحركات والاتجاهات المنتمية لموروث الأمة ، حاولت أن تقيم تاريخ الأمة ، وتحدد الفترات التى تؤيدها ، وتلك التى ترفضها . وهذا الموقف من التاريخ ، يجرمنا من فهمه ، ويحول عملية دراسة التاريخ ، إلى محاكمة للتاريخ . والأهم أننا بهذه النظرة ، نفقد أهم وظائف التاريخ ، حيث إنه مدرسة نتعلم منها سنن التطور .

لذلك فالتجديد ، يعتمد على فهم التاريخ ، يكشف قواعد تطوره واتجاهاته ، وتجاربه ، والدروس المستفادة منها ، ومن كل ذلك نصل فى النهاية إلى استيعاب كامل لكيفية ترجمة قيم الأمة فى واقعها ، وأسباب النجاح والفشل ، وسلامح لحظات الازدهار ، ولحظات التدهور .

وهنا نؤكد أن القدرة على التمييز بين المطلق والنسبي هي أحد أهم الأسس، وخاصة في حضارتنا العربية الإسلامية. حيث إن حضارتنا تقوم على تزاوج المطلق بالنسبي، والمطلق هو قيم الأمة، والنسبي هو تجارب الأمة. ومن النسبي نفهم مراحل التطور، والتباين بين التجارب المختلفة، ومن المطلق نرى الخط المتصل الذي يربط الأمة عبر أجيالها وتواريخها.

وهذه النظرة تركز على عدم الالتصاق بتجارب الماضي، أو ببعضها، فقيم الأمة واقع حي معيش إلى اليوم، إن لم يكن في النظام الرسمي، ففي ضمير الأمة، والناس أنفسهم. ولهذا فالقيم حية نابضة، وليست حالة ماضية متصلة. فكل نظرة تحاول استرجاع الماضي، هي نظرة لا تؤدي للنهضة، بل تؤدي فقط لمحاولة إمساك قيم الأمة وهويتها. ولكن النهضة هي رؤية للمستقبل، تتمسك بالماضي عبر الحاضر، وتهدف إلى تجاوز الماضي إلى ما هو أفضل منه. فالنهضة هي حالة تتكون لدى الأمة، تجعلها تتطلع للمستقبل، وتحلم بمستقبل يلتزم بقيم الأمة عبر ماضيها، ولكنه يتجاوز الماضي عن إيمان بأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل من الماضي.

لهذا فإن الحركات المتتمة للمشروع الحضاري، تمر بفترات التصاق بالماضي، وهي مرحلة للدفاع عن النفس، واكتشاف الذات، ثم تمر بفترات تلتصق فيها بالمستقبل، وهي اللحظات التي تمهد للنهضة.

والتجديد هنا هو الفعل المركزي في النهضة، ونتيجته أن نصل إلى مشروع لا يعيد إنتاج الماضي، رغم أنه يعبر عن نفس قيم الأمة الممتدة عبر تاريخها. لذلك يأتي المستقبل جديدًا، ويمتلك أفكارًا وأنظمة جديدة. بهذا يصبح المستقبل بحق إبداعًا جديدًا.

والتقدم ، هو مرحلة تمر بها كل الشعوب ، تتميز بقدرة الشعب على اكتشاف الجديد ، وتحقيق الإنجازات بأساليب متجددة . التقدم إذن ، هو تجديد يحققه شعب وينافس به الشعوب الأخرى . ويتمثل ذلك في تقديم الجديد في جميع المجالات ، لذلك فالتجديد عملية شاملة ، تشمل الفكر الاجتماعى ، والسياسى ، والدينى . وكذلك تشمل أساليب المعرفة ، كما تشمل الصناعة والمهارات الفنية .

التغيير الحضارى إذن ، هو بناء جديد ، يستمد أصوله من قيم الأمة ، ويتعلم من تاريخها ، ويستفيد من تجارب الآخرين .

والبناء الجديد معركة ، على المؤمنين بها معرفة أبعادها . فهى بناء فى مواجهة القوى المعادية للمشروع الحضارى ، ولقيم الأمة ، وهى تجديد تحت وابل الرصاص ، أى تحت ضغوط من قوى عظمى ، وحكومات مسلحة . وهى أيضًا عملية تتم فى وقت يشتد فيه الصراع بين جماعات العنف والحكومات المسلحة .

ولكن التجديد ، يتميز وسط هذا المناخ ، بأنه نضال يستخدم أدوات البناء ، فيقدم رؤيته ، معتمدًا على شرعية تاريخية . والأمر هنا ليس محض عمل ثقافى ، بل هو عمل نضالى ، لأن تقديم الرؤية الحضارية ، يعنى إعادة بناء الأمة على أسس من قيمها ، أى على أسس تخالف الأسس التى قامت عليها الحكومات الحالية . ولذلك فهو عمل سياسى وسلمى ، وكذلك فهو عمل نضالى ، يهدف للتغيير الجذرى .

وهذا النضال السلمى ، هو الذى حدث ومازال ، من خلال الحركات الإسلامية المعتدلة ، التى اعتمدت أساليب الدعوة والتربية ، من أجل إعادة وعى الأمة بذاتها وقيمها . وهذه الحركات ، مثل الإخوان المسلمين ، كان لها دور

هام في تأكيد وعى الأمة في مواجهة كل التحديات المحيطة بها، حتى أصبحت حائط الصد أمام كل محاولات سحق هوية الأمة .

وهذا العمل التربوي، الذى اعتمد على تأكيد المعانى الدينية أساسًا، يمثل مرحلة اكتشاف الأمة لذاتها، والتأكيد على التزامها بقيمها، وهى مرحلة تأسيس، اعتمدت على تأكيد الالتزام الدينى، بوصفه الالتزام الأقوى، والقادر على مواجهة التحدى الخارجى .

وبهذا المعنى، فإن مشروع التغيير الحضارى، هو مرحلة تالية، نظنها المرحلة القادمة، أو العمل الذى يجب إنجازه الآن . وهذا المشروع يقوم أيضًا على الدعوة والتربية، ولكنه لا يهتم فقط بتأكيد قيم الأمة، بل يترجم ذلك إلى رؤى ومشاريع وأنظمة، تمثل الإنجاز التجديدى المعبر عن هذه القيم . وهى مرحلة تهدف إلى طرح رؤية كاملة عن الحياة، تعبر عن كل قطاعات الأمة، مع اختلافها فى الدين أو الثقافة . لأن مشروع النهضة، هو رؤية تتبناها الأمة، فتتحرك من خلالها وبها، وبهذا تصبح كل قوى الأمة، تعمل من أجل أهداف مشتركة .

لهذا فالتحدى الحقيقى أمام مشروع التغيير الحضارى، هو أن يتحول إلى تيار نضالى، يعبر عن الأمة كلها، ويترجم إنجاز التجديدى، إلى تصورات تعبىء الأمة نحو غايات مشتركة . نعى بذلك، أن يكون لمشروع التغيير الحضارى، الرؤية الفكرية كما لدى الطليعة المثقفة، والحماس الجماهيرى كما لدى الخطاب الدينى، والحركة المنظمة كما لدى الحركات الإسلامية . والمقصود من ذلك، أن تتجمع خيوط الصحو فى مشروع محدد الأهداف، وله رؤية متكاملة . وهذا التجمع، وتوحد التوجه، هما بالفعل ما يحدث فى اللحظات الأولى لميلاد النهضة .

وبهذا يصبح المشروع ، حركة أمة ، تقودها طليعة ، لبناء نظام جديد للحياة ، يستمد شرعيته من قيم الأمة . لهذا فهو نضال بالبناء ، وهدم للتغريب والوفاد ، بالبناء أيضًا . وهو نضال إيجابى ، يتجاوز أزمة الهوية ، واكتشافها ، والدفاع عنها ، ليصل إلى إعادة تأسيس مرحلة جيدة فى حياة الأمة .

حتى تكون نهضة ...

نتفق مع الاتجاهات التي تطالب بتحقيق السيادة الوطنية ، وصد كل تدخل خارجي ، ومقاومة الهيمنة الغربية ، ومقاومة الوجود الصهيوني في فلسطين ، وكذلك نتفق مع المطالبين بإنهاء سيادة النموذج الغربي ، والمطالبين بتعديل النظم الغربية التي تسيطر على نظام حياتنا ، ولكن الأمر يتطلب ما هو أكثر من هذا . فالقضية ليست فقط إنهاء حالة الهيمنة الغربية بكل أشكالها ، ولكن أيضًا إنهاء حالة التأخر العربي الإسلامي ، والأهم العمل من أجل إقامة نهضة حقيقية ، للوصول إلى مرحلة جديدة من الازدهار العربي الإسلامي .

لذلك فالتأكيد على أهمية التغيير ضرورة ، ولكن التغيير المقصود ، هو التغيير الحضاري المفصلي للنهضة . فمعرفة المشكلة ومقاومتها ، ليس أمرًا كافيًا . ولكن المهم قدرتنا على تجاوز أصل الأزمة ، والنابع من تدهور أحوالنا الداخلية . لهذا نؤكد أن معركة التغيير الحضاري ، هي معركة بناء ، وإن كان تحت وإبل الرصاص .

لهذا فالقوى الممثلة للمشروع الحضاري ، مطالبة بالتأكيد على شروط معركة البناء . لأن البناء أصعب من الهدم ، ولأنه وفي الظروف المعادية له ، أمر شديد الحساسية والصعوبة . نهدف من ذلك للتأكيد على أن عملية النهضة ونجاحها

هما التحدى الحقيقى . لأن الفشل الذى يلاحق بعض تجارب الإحياء الحضارى ، والتطرف المستشرى فى بعض التيارات المتتمة للموروث ، كلاهما أصبح يمثل أحد أسباب تأخر عملية النهضة ، وكذلك إحدى أدوات ضرب المشروع الحضارى .

لهذا نزن أن التحدى الداخلى يأتى أولاً ، ونقصد به المشكلات التى يعانى منها المشروع الحضارى والمنتمون له . لأن قوة المشروع وسلامته وحسن اختيار أدواته وأساليبه ، كلها تمثل مصدر قوة حقيقياً أمام التحديات الخارجية . فإذا قدم المشروع الحضارى بصورة أفضل ، ومن خلال آليات أقوى ، يمكن أن يكتسب قوة دفع تجعله قادراً على مواجهة التحديات الخارجية .

وفىما يلى سنحاول وضع بعض الشروط أو الملامح ، التى نعتقد أنها كافية لإكساب المشروع الحضارى ، قوة فى مواجهة التحديات المفروضة عليه . وسنلاحظ أن هذه الملامح هى ملامح لبعض تجارب المشروع ، ولكنها لم تتأكد بقدر كاف ، ولم تصل لمرحلة السيادة حتى تصبح ملامح المشروع ككل ، أى بكل فصائله .

للقوة

إن المشروع الحضارى ، يكتسب شرعيته الأساسية من كونه مستمداً من الموروث ومعبراً عن الأصالة . لذلك فإن الأساس فيه ، أنه رؤية تعبر عن الأمة . والمشروع يفترض فيه أنه تجديد للأصول ، أى أصالة متجددة ، تقدم رؤية جديدة للموروث ، تعتمد التجديد والاجتهاد . وبهذه الأدوات والأسس ، فإن المشروع فى

جوهره، تعبير جديد عن قيم الأمة، تلك القيم التى تعيش داخل الناس أنفسهم.

من هذا المنطلق فإن الأفكار التى تميل لفرض الموروث من خلال السلطة، أو باستخدام القوة، تفقد أهم أساس قامت عليه، وهو التعبير عن الأمة. لأن المشروع الذى يعبر عن الناس، لا يحتاج للقوة حتى يفرض نفسه على الناس.

بالتالى فإن الدعوة للفكرة هى الأساس، وهى عمل هام ومركزى، لأن المشروع الحضارى ليس مجرد إعادة إنتاج قيم الناس كما هى، فى شكلها الجامد، ولكنه تجديد لهذه القيم، وبالتالى تصبح رسالة المشروع الأولى هى تجديد قيم الأمة، داخل الناس أنفسهم.

وإذا كانت بعض التيارات ترى أن السلطة الحالية تفرض قيماً غريبة عن الأمة، وأنها تعيق إحياء قيم الأمة، فإن محاولة الوصول للسلطة كسبيل وحيد لتحقيق المشروع الحضارى، هى مواجهة للأزمة بنفس - أسلوبها. نعى بذلك أن أزمنا الراهنة، تتجسد فى فرض نظام للحياة على الأمة، بدون موافقتها، وعلى خلاف قيمها. لذلك فإن تحقيق المشروع الحضارى، إذا استخدم وسيلة السلطة، يمكن أن يصل إلى نتيجة مشابهة، بمعنى أن فرض قيم الأمة بالسلطة، يمكن أن يؤدي إلى سيطرة رؤية محددة، وفرضها بالقوة. وفرض نظام ما بالقوة يفقده المشروعية، لأن الأصل أن تأتى السلطة، وتحوز الشرعية، لأنها تعبر عن الأمة، لذلك تبايعها الأمة.

والقوة الحقيقية التى يجب أن يلجأ لها المشروع الحضارى، هى الأمة نفسها لإحياء قيم الأمة، وتحريك طاقاتها، من شأنها أن يجعلها قيم الأمة فاعلة فى سلوك الناس أنفسهم، للحد الذى يكون من شأنه جعل كل نظام غريب

مرفوضا وغير فاعل ، وفرض نظام آخر، بقوة تمسك الأمة به . بمعنى آخر، فإن إحياء وعى الأمة بقيمها ، وتفعيل طاقاتها لإبراز هذه القيم ، يمثلان إحياء للنظام الأصيل ، من شأنه إبطال قوة وسلطة أى نظام دخيل .

الأمة مصدر السلطات

حتى تتحقق هذه الرؤية ، يلزم على طليعة الأمة ، أن لا تنسى حقيقة دورها ، ومصدر شرعيتها . فالطليعة هى فئة تكلف نفسها بمهام الكفاح نيابة عن الأمة . فهى وكيلة عن الأمة ، وهذه الوكالة تستمدّها من التعبير عن قيم الأمة ، لذلك فالأمة هى مصدر السلطات ، واللجوء لها دائما ، شرط أساسى . نعى بذلك مثلاً ، أن المفكر المجدد ، عليه أن يعرض فكره على الأمة ، ويحاول إقناعها ، ويكافح من أجل «التجديد» الذى يؤمن به ، ولكن محكه الأخير لصدق أفكاره ، هو اقتناع الأمة بهذه الأفكار .

لهذا يعد اللجوء للأمة ، عملية مستقرة فى أى عمل نهضوى ، بحيث لا يحدث فى أى مرحلة أن تتجاهل الطليعة الأمة ، وتظن أنها تملك الحقيقة ، وهنا نقول إن الأمة تملك الحقيقة وحدها . ونعنى بهذا أن الأمة عندما تجمع على شىء ، فهى تتحمل نتائج ذلك ، ولا يجوز فرض أمر آخر عليها .

حتى بالنسبة للدين ، فإن قداسة الدين ، نابعة من وجود أمة تؤمن به ، ولهذا فهى تسير على نهجه . والمجدد فى الفكر الدينى ، عليه أن يتبع شروط التجديد ، وهى اتفاق العلماء ، واتفاق الأمة ، أو إجماعها . فالدين نافذ ، لأن الأمة تؤمن به ، ولم يفرض عليها . ولا يجوز أن يقدم البعض رؤية للدين ، ويتصورون أنهم أعلم

بشئون الدين ، ومن ثم يفرضون رؤيتهم على الأمة ، بدون اتفاقها على هذه الرؤية . وعلى كل تيار أو جماعة ، أن تعرض أفكارها على الأمة ، ومن خلال اقتناع الأمة واتفاقها ، تصبح الأفكار نافذة .

لهذا فإن الثوابت والمقدسات ، هى قيم اتفقت عليها الأمة . حتى مقدسات الدين ، تصبح قواعد ملزمة للجميع ، لأن الأمة آمنت بهذا الدين . ونقصد هنا أن نؤكد أن الطليعة مكلفة بدور الكفاح ، وإقامة النهضة ، وهى تستمد سلطتها من الأمة ، دون أن يكون لها انتزاع السلطة لنفسها تحت أى مبرر .

ومصادقية المشروع الحضارى نفسه ، أنه محاولة من «الطليعة» لإنهاض الأمة ، تعتمد أساسًا على قيم الأمة ، وتلتزم بالتعبير عن الناس ، دون أن تفرض عليهم رؤيتها الخاصة . والمصادقية هى عماد المشروع الحضارى ، بل إن الطليعة تصبح كذلك ، لأن لها «مصادقية» لدى الجماهير ، أى لأنها تلتزم بثوابت الأمة ، وتعمل من أجل نهضة الأمة ، وتضحى فى سبيل ذلك .

شروط نحو الآخر

إن أحد التحديات الهامة التى تواجه المشروع الحضارى ، هو موقفه نحو الآخر . والآخر هنا هو النخبة التى تعمل من داخل النموذج الغربى . فهذه النقطة تمثل محك امتحان لمشروع التغيير الحضارى . حيث إن الأمة الآن ، تحكمها نخبة تابعة للغرب سياسيًا وفكريًا . لهذا فإن الموقف من هذه النخب ، يفرق بين النهضة والتمرد .

نقصد أن البعض يعادى هذه النخب ويحاول أن يستبعدوها ، أو يستخدم

القانون ضدها، وقلة تلجأ للسلاح ضد هؤلاء. وهذا الموقف في حد ذاته يضر بمشروع التغيير الحضارى، قبل أن يضر بوكلاء الغرب أنفسهم. لأن استخدام القوة يجعل المشرع الحضارى، وكأنه مشروع سلطوى يفرض نفسه بالقوة، وهو أمر يضر المشروع ويجعله عاجزاً عن إقامة نهضة.

فإذا كان المشروع يستمد شرعيته من الموروث ومن الأمة، فإن ذلك يلزمه بأن لا يلجأ إلا للأمة، فيواجه الفكر بالفكر، والفعل بالفعل، ويدخل وكلاء الغرب على محك المصادقية أمام الأمة، ويجعل الأمة تحكم على الأفكار، وتقبل وترفض ما تريد.

وبهذا فإن هيمنة الفكر الغربى، يجب أن تعرض على الأمة، وعلى طليعة الأمة أن تكشف هذه الهيمنة، وتسقط الأقنعة عنها، وتمنع خداعها وتضليلها للأمة. وهى معركة بمعنى الكلمة، ولكنها معركة تستخدم أساليب النهضة، وتلتزم بقيم الأمة. وهذه المعركة في حد ذاتها، تسمح بفهم الفكر الغربى والاستفادة به، ثم رفض قيمه لصالح قيم الأمة.

بهذه الملامح وغيرها، يتجه مشروع التغيير الحضارى إلى تحقيق البناء الأصيل المتجدد، دون أن يلجأ لأساليب تفقده جوهره الأصيل، إنه يعبر عن قيم الأمة، من خلال تجديدها، محققاً بذلك الأصالة المتجددة.

الفهرس

| صفحة | |
|------|------------------------------------|
| ٥ | مقدمة..... |
| ٧ | أولاً: صراع التغيير..... |
| ٨ | لحظة الميلاد والموت..... |
| ١٤ | التغيير التام أو الموت الزؤام..... |
| ٢٠ | التغيير والتحدى الحضارى..... |
| ٢٦ | التغيير وحتمية الصراع..... |
| ٣٢ | تداول الدول |
| ٣٩ | التداول الحضارى..... |
| ٤٥ | استبعاد الآخر..... |
| ٥١ | التغيير وأزمة المصادقية..... |
| ٥٧ | ثانياً: بيان التغيير..... |
| ٥٨ | الشرعية والمرجعية..... |
| ٦٣ | المرجعية . . اعتدال وتطرف..... |

| | |
|-----|--|
| ٧٠ | شروط الوطنية . . والمرجعية أيضًا ! |
| ٧٦ | المرجعية المدانة ! |
| ٨٣ | التغيير والدولة |
| ٩٤ | تفكيك التغريب |
| ١٠٣ | الاستقلال : الحقيقة والوهم |
| ١١٠ | التغيير: الغاية والوسيلة |
| ١١٦ | البناء تحت وابل الرصاص |
| ١٢٢ | حتى تكون نهضة . . |

رقم الإيداع : ٩٨/١٦٦١٩
الترقيم الدولي 8 - 0520 - 09 - 977

مطابع الشروق—

القاهرة ٨٠ شارع سيويه المصرى - ت ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

التغيير الصراع والضرورة

- كان عام ١٩٩٢ واحداً من تلك اللحظات في التاريخ، حين تشير إحدى الأزمات العميقة التساؤل من جديد حول يقيننا.
- إن ما درجنا على تسميته «اكتشاف أمريكا»، وهو في عام ١٩٩٢، ما هو إلا احتفال بمذابح الهنود، وبداية العهد الاستعماري في التاريخ الحديث.
- عام ١٩٩٢ مخلص أيضاً لذكرى مرور خمسمائة عام على سقوط غرناطة، آخر مملكة للثقافة الإسلامية في إسبانيا.
- في عام ١٩٩٢، سجلت حرب الخليج، اكتمال العمل الذي بدأ في عام ١٤٩٢، وهو انقسام العالم إلى نصفين.
- في عام ١٩٩٢ كشف تدمير العراق عن استعمار من نوع جديد، استعمار جماعي، متعدد الجنسيات متآلف تحت سيطرة الأقوى.
- كان عام ١٩٩٢ عام إتمام انهيار اشتراكية الدولة في الشرق.
- في عام ١٩٩٢ بدأت أوروبا، كما بدأت الأمم من قبل، في القرن التاسع عشر، سوقاً فردياً.
- عام ١٩٩٢ كان عام قمة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية.
- فما هو إذن معنى هذا المنعطف التاريخي الذي وجدنا أنفسنا فيه في عام ١٩٩٢؟
- هذا هو ما تحاول الصفحات التي بين أيدينا الإجابة عنه...

دار التغيير
Tahawwut al-Taqwir

القاهرة : ٨ شارع سيدية المعسر - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب. ٣٣ بالكويت - الكويت : ٤٠٢٢٢٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بورس : ص. ب. ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٢ - فاكس : ٨١٧٢١٥ (٩٦١)